قاسيون

العدد 433

السبت 19 كانون الأول 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (11.789.118) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الموازنة ليست مجرد أرقام

تعكس أرقام موازنة ٢٠١٠ والنقاش الذي يدور حولها واقع الاقتصاد السوري اليوم، وهي إن كانت تعكس من جانب الطريقة التي يدار بها الاقتصاد السوري، إلا أنها من جانب آخر، تعكس آفاق تطوره المحتملة خلال الأمد المنظور..

لذلك لابد من معالجة بعض الأرقام وما تحمله من دلالات.

تقول أرقام الموازنة إنها ستبلغ ٧٥٤ مليار ليرة سورية تتوزع على ٣٢٧ مليار باتجاه الاستثمار، و٤٢٧ باتجاه المصاريف الجارية، أي نسبة الجاري ٥٧٪ من مجمل الموازنة، بينما نسبة الاستثماري هي ٤٣٪.. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاستثماري لا ينفذ كحد أقصى إلا بنسبة ٧٥٪ تقريبا وهو ما جرى في السنوات الثلاث الأخيرة، لاستنتجنا أن الاستثماري الذي سينفذ من المقترح في عام ٢٠١٠ هو نحو ٢٤٥ مليار ل.س.. بينما ستبقى مبالغ تعادل أكثر من ٨٠ مليارا غير منفذة، وستحوّل كالعادة عبر المناقلات، إلى الموازنة الجارية التي ستبلغ نسبتها من إجمالية الموازنة حين التنفيذ النهائي أكثر من ٥٥ مليار ليرة، أي نحو ٧٠٪ منها..

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الموازنة الجارية هي استهلاك، وأن الموازنة الاستثمارية هي من حيث المبدأ توظيفات لتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية، لعلمنا مقدار الخلل الموجود، ومقدار زيادة التشوه في البنية الهيكلية الذي تسببه سياسات من هذا النوع..

من جهة أخرى، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المنفذ المحتمل من الموازنة الاستثمارية بالمقارنة مع مجمل الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠١٠ الذي سيبلغ نحو ٢٥٠٠ مليار ل.س، لن يتجاوز نسبة ١٠٪، فعن أي نمو حقيقي محتمل يمكن الحديث؟ إذ أنه من المعروف أن ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لن تكفي إلاّ لتأمين نمو صفر، وهو يعادل فقط ضرورات الاستبدال والتجديد إذا تحقق، أي ما يسمى بلغة الاقتصاد السياسي: «إعادة الإنتاج البسيط».. وبهذا يصبح الحديث عن أي نمو إيجابي حقيقي هو ضرب من المستحيل..

إن العالم الرأسمالي الذي تعصف فيه أزمة طاحنة يحاول أن يلقي بجزء كبير من أشكال هذه الأزمة على الأطراف الأضعف في العالم، وما أزمة دبي إلاّ دليل على ذلك، إذ أنها تثبت أن التوجه الضعيف نحو الإنتاج المادي، والتوجه المبالغ به نحو الفروع الخدمية من مصارف وعقارات، لهما نتائج كارثية. والوسيلة الوحيدة لتخفيف آثار الأزمة على الأطراف الأضعف هي اللجوء إلى حماية وتطوير الإنتاج المادي - السلعي، وخاصة في الزراعة والصناعة..

إن أرقام موازنة ٢٠١٠ لا تبشّر بخير من حيث إمكانية نمو الإنتاج السلعي الحقيقي في القطاعات الرئيسية خلال المدى المنظور المقبل، ما سيلقي بظله الثقيل على مستوى معيشة الجماهير الشعبية التي تراجعت قدرتها الشرائية بشكل محسوس خلال الأعوام القليلة الماضية..

وإذا نظرنا إلى الموازنة من زاوية أخرى فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، وخاصة في مجال التعليم والصحة لتبين لنا التالي:

- حصة التعليم بكل مراحله في الموازنة هو ٢,٥٪ منها..
- حصة الصحة في الموازنة ٠,٣٥٪.

أي أن كل مواطن سوري سيصيبه (٢١$) ٩٥٧ ل.س في مجال التعليم، و(٢,٥$) ١١٣ ل.س في مجال الصحة، ولمعرفة خطورة هذه الأرقام نقوم بمقارنة بسيطة مع دول أخرى حسب أرقامها عام ٢٠٠٨:

- فحصة الفرد من التعليم في تركيا هي (١١٤١$)، وفي الصحة (٤٧٩$)..
- أما في إيران فهي على التوالي (١٣٢$)، و(٨٥$)..
- وفي تونس (٢٢٤$)، و(٩٧$)..
- أما حصة الفرد من الصحة في السودان فهي (٤٣,٦$)، وفي الأردن (٩١$)..

وكل هذه الدول لا تعلن في سياساتها توجها نحو اقتصاد السوق «الاجتماعي»..

إن التوجه الاجتماعي ليس كلمةً تقال، بل هو أرقام وأموال، وبالتالي سياسات ملموسة يجب ممارستها كي تنعكس على مصالح الناس.

إن تراجع دور الدولة في التعليم والصحة هو أمر خطير، يجب مراجعته وإيقافه والعمل السريع على تغيير اتجاهه فورا، لأنه إن أحدث دور الدولة فراغا في هذا المجال، فالقطاع الخاص مهما كانت إمكاناته ونواياه، غير قادر على الإطلاق على القيام بهذه المهمة التي إن جرى التفريط بها سيكون التأثير كارثة على الاستقرار الاجتماعي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية. إن الخدمات التي تقوم بها الدولة هي دعم للرواتب والأجور المنخفضة أصلاً.. وتركها في مهب الريح يعني تحميلها لهذه الرواتب والأجور أعباءً إضافيةً غير قادرة عليها..

لقد ادعى منظرو الليبرالية الجديدة في بلادنا أن تراجع دور الدولة الاقتصادي المباشر سيعني زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، وخاصة في مجال التعليم والصحة، ولكن الذي يجري على أرض الواقع هو عكس ذلك، وهذا يثبت صحة التخوفات التي حذرت من أن أي تراجع لدور الدولة الاقتصادي سيعني تراجع دورها الاجتماعي في القطاعات الرئيسية..

إن الموازنة ليست مجرد أرقام، إنها سياسات وتوجهات، وقد آن الأوان لإعادة النظر فيها فورا، لأنها تقوم كل يوم بزيادة الضغط على المستوى المعاشي للجماهير الشعبية، في وقت تتمركز فيه الثروة أكثر فأكثر في قطاعات ريعية مثل العقارات والمصارف والاتصالات محدثة أضرارا فادحة بكل الاقتصاد الوطني، وخاصة في فروعه الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.. إن مواجهة هذا الاستحقاق بأسرع ما يمكن هي ضرورة قصوى للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن..

■■



العنف هو الرد الوحيد للشرطة في وجه محتجين على «جعجعة بلا طحين» خلف أسوار وجدران المؤتمرين المتآمرين في قمة المناخ في كوبنهاغن.

أربعاء الدعم الحكومي..

طوابير جديدة ترفد الطابور الكبير... 5

د. قدري جميل:

يجب أن تعكس الأجور مستويات الأسعار... 6

كوسينيتش: هل نحن في أفغانستان لمحاربة طالبان أم لتمويلها؟



بعد أقل من أسبوع على إعلان الرئيس الأمريكي باراك اوباما لما يسمى بالاستراتيجية الجديدة لدى إدارته بخصوص أفغانستان، والقائمة على تعزيز القوات والاستثمار الاقتصادي والبقاء لعقود وعقود، كما قال لاحقا وزير دفاعه روبرت غيتس خلال زيارته لكابول؛ طرح عضو الكونغرس الأمريكي دينيس كوسينيتش مجموعة من التساؤلات من على منبر مجلس النواب الأمريكي في جلسة ٢٠٠٩/١٢/٨، مشككا بالروايات الرسمية الأمريكية وفاضحا لبعض الجوانب القذرة في الحرب الأمريكية العدوانية القائمة في أفغانستان منذ سبع سنوات من دون أن تحقق غاياتها المعلنة.

ويؤكد كوسينيتش، حسب بيان مكتبه الصحفي: إن المتعاقدين (العسكريين) الأمريكيين يدفعون دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين إلى عناصر تنظيم طالبان لكي تتم حماية تسليم الشحنات الأمريكية من البضائع واحتياجات الجنود الأمريكيين بحيث يتمكنون من محاربة طالبان..!!

ويقتبس عن تحقيق صحفي في مجلة «ذا نايشن» The Nation كشف «كيف تقوم الولايات المتحدة بتمويل طالبان» وأن «المتعاقدين، ومن خلال الأموال المخصصة للبنتاغون، يقومون برشوة المسلحين كيلا يقوموا بالهجوم على المؤن المخصصة للقوات الأمريكية»..!

وأضاف كوسينيتش: إن السر الحقيقي وراء نقل المؤن والمعدات يتمثل في ضمان أمن المسالك الخطرة التي يحرسها أمراء الحروب والمقاتلين ومسلحي القبائل وأتباع طالبان ومن يأتمر بها. المسؤول الأمريكي الذي تحدثت إليه كان واضحا إلى حد ما: بشكل أساسي، يقوم جيشنا بدفع أموال لطالبان كيلا يطلقون النار علينا. ومن ثم تقوم طالبان باستخدام هذه الأموال في استهداف قواتنا ..! ويالها من فوضى..!

ويخلص كوسينيتش متسائلاً: فهل نحن في أفغانستان لمحاربة طالبان أم لتمويلها؟ أم للأمرين كليهما؟

■ ترجمة قاسيون

تمخضت الإدارة المحلية.. فماذا أنجبت؟

.. وأخيراً، وبعد ارتباك وتردد، أصدرت وزارة الإدارة المحلية تعليماتها التنفيذية الجديدة حول مستحقي الدعم الحكومي لمادة المازوت، لكن دون أن تضيف أي جديد مأمول مما كان ينتظره الكثيرون من مستحقي الدعم وهم يغالبون اليأس، خاصة بعد أن أهملتهم الشروط السبع، وتركتهم خارج رحمة الكرم الحكومي السخي..

التعليمات الجديدة، عادت وأكدت أن المنتسبين إلى غرفة الزراعة ويملكون سيارة زراعية لا يستحقون مبلغ الدعم الحكومي، ثم أسهبت في شرح أوضاع خاصة، وغرقت في تفاصيل شكلية لشرائح صغيرة، حتى ليظن المرء أن السوريات كلهن أرامل أو مطلقات، وأن المواطنين الذكور كلهم مرضى أو يتامى أو لديهم مشكلات صارخة في السفر أو الإقامة أو.. أو.. قبل أن تكشّر عن أنيابها للمخالفين المفترضين للشروط السبع الشهيرة، مهددة إياهم بأشد العقوبات..

فهل الإفراط في عرض كل هذه التفاصيل هو مؤشر عن مدى الاهتمام الحكومي بالشؤون الاجتماعية للمواطنين كافة، أم هو هرب من استحقاقات أهم، وتغافل خطير عن حقوق مئات آلاف السوريين؟

قبل الإجابة على هذا السؤال نذكّر مجدداً الوزارات المعنية في الحكومة، أن آلاف العائلات السورية المجردة والمحرومة من الجنسية، وأغلب هؤلاء من مدقعي الفقر، لم يستثنهم الدعم وحسب، بل ظلوا خارج التصنيف كلياً.. لا كلمة ولا إشارة ولا التفاتة ولا اعتذار، ولا أية إيماءة توحي بأن الحكومة تراهم أو تفكر بأوضاعهم المزرية في هذا الشتاء القاسي، وهكذا يصبح الجواب عن سؤال «مدى الاهتمام الحكومي» أمراً غير ضروري، ومضمونه لا يحتاج تفكيراً معمقاً، والتوهم بوجود أي أمل في هذا الإطار هو مضيعة للوقت ورهان في غير محله.. فالمأساة مستمرة حتى آجال وظروف أخرى..

شكراً أيتها الحكومة على اهتمامك ورعايتك..

■ ج. أ. محمد

قرارات حكومية مرتجلة، والنقابات تعترض وتتساءل!!

◄ نزار عادلة

صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات الوطنية في سورية وأقدمها، وكان لهذه الصناعة في زمن مضى أهميتها الاقتصادية، وكانت القطاع الاستراتيجي الثاني بعد النفط. ولها بعد إستراتيجي مستقبلي يعول عليه في رفد الاقتصاد الوطني بموارد كبيرة، من خلال تطويرها وتحديثها وتوسيعها بما يسمح بتصنيع كامل إنتاج سورية من القطن المحلوج، وبالتالي تأمين فرص عمل أكبر، وتحقيق قيمة مضافة تسهم في زيادة الدخل القومي.



ماذا حدث:

لم تعد لهذه الصناعة أهميتها، ولم تعد قطاعاً استراتيجياً، ولم يعد يعول عليها بعد الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق والعولمة. تركت شركات الغزل والنسيج لمصيرها أمام المزاحمة والمنافسة وانفتاح الأسواق، وتركت أيضاً دون تطوير أو تحديث على كافة الأصعدة الإدارية والفنية والعمالية والقانونية، وكانت النتائج توقف شركات عديدة عن العمل، وخسارة شركات أخرى، وبات انهيار شركات أخرى وشيكاً.

في الغزل:

- انخفضت نسبة تنفيذ الخطط الإنتاجية في معظم الشركات.
- ارتفعت تكاليف المنتج النهائي لمجموعة من الأسباب:
- ارتفاع أسعار الأقطان.
- وجود بطالة مقنعة ناتجة عن سوء توزيع اليد العاملة.
- المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية، وعدم وجود دعم للصادرات أسوة بالدول الأخرى التي تدعم صادراتها.
- نقص الخبرات العملية ووجود نسبة من العمال كبار السن ومرضى.
- ارتفاع حصة الاهتلاكات من التكلفة.
- ضعف التسويق وتراجع المبيعات بسبب المنافسة في السواق الخارجية.
- وجود كمية كبيرة من المخازين.
- عدم تحديث واستبدال للآلات القديمة في شركات عديدة.
- خسائر لشركات عديدة في غياب المحاسبة.

النسيج القطني:

- انخفاض نسبة تنفيذ الخطط الإنتاجية في هذه الشركات كافة.
- توقف أقسام الغزل في بعض هذه الشركات، بسبب قدمها وعدم الموافقة على تجديدها وتدني الإنتاجية.
- سوء نوعية الخيط المنتج في أقسام الغزل، وسوء نوعية المنتج في أقسام النسيج النهائي بسبب قدم آلات الغزل.
- تراجع إنتاج التجهيز النهائي صباغة وطباعة، ووجود عيوب في الإنتاج مما سبب وجود نسب عالية من المنتجات المصنفة نخباً ثانياً وفضلات، وكل ذلك بسبب نقص الخبرات.
- ارتفاع تشغيل وبيع الأقمشة الخامية على حساب الأقمشة المجهزة، مما يقلل من القيمة المضافة المحققة، وبالتالي الأرباح.
- الاستمرار بإنتاج أصناف غير مسوقة ولا تعطي جدوى اقتصادية.
- انخفاض المبيعات عاماً بعد عام لأسباب عديدة منها:
- المنافسة الشديدة بالأقمشة المستوردة والممزوجة.
- تراجع استجرار جهات القطاع العام، وقيام جهات بدفع أموال القطاع العام لجهات صناعية أخرى.

شركات السجاد:

الشركة العامة لصنع السجاد بدمشق تتألف من فعاليتين الأولى في دمشق والثانية في السويداء، وتنتج هاتان الفعاليتان كافة أنواع السجاد الآلي والصوفي وبكافة القياسات.

وهناك الشركة العامة للأنسجة الحريرية، وهذه الشركة تتكون من عدة معامل صغيرة أضيفت لها صالة السجاد الصوفي، وتنتج مختلف أنواع الأقمشة الحريرية والصنعية والسجاد الصوفي والسجاد الشعبي والسجاد الآلي.

شركات السجاد هذه خسارتها مئات الملايين سنوياً، إضافة إلى وجود مخازين في مستودعاتها بمئات الملايين إضافة إلى تشابكات مالية وديون مترتبة لهذه الشركات على الغير، وديون مترتبة على الشركة للغير. طبعاً هناك أسباب ولكن ليست من صنع الأقدار، منها:

قدم الأنوال في شركات السجاد، وتدني إنتاجيتها، وسوء نوعية المنتج، وعدم القدرة على منافسة السجاد الصوفي المنتج في القطاع الخاص، إضافة إلى نمطية الإنتاج ومحدودية الرسم والألوان وارتفاع التكلفة وعدم القدرة على المنافسة. ومن أسباب ارتفاع التكلفة:

- ارتفاع كلفة الخيط الصوفي المنتج في شركة أصواف حماة.
- تدني الإنتاجية لشركتي السجاد في دمشق وحلب.
- سوء توزيع اليد العاملة.
- وجود نقص في العمالة الفنية.
- وجود مخازين كبيرة، وتزايد مديونية الشركات وتراجع التسويق.

أسهل الحلول:

أسهل الحلول لإنقاذ شركات السجاد من الخسارة ليس بإصلاح وتحديث الخطوط الإنتاجية في هذه الشركات لكي تستطيع الاستمرار والمنافسة مع ما هو مستورد وما هو من صنع القطاع الخاص، وليس بفرض رسوم إغراق على المستورد من كافة دول العالم، وإنما بقرار حكومي يقضي بدمج شركة أصواف حماه الرابحة مع شركات السجاد الخاسرة!!!

شركة الأصواف:

شركة رابحة ومتخصصة ووحيدة في سورية بفرز وغسيل وتصنيع الخيوط الصوفية، وتبلغ نسبة تنفيذ خططها الإنتاجية أكثر من /٨٠٪/، ونسبة المبيعات /٨٠٪/، وتعاني هذه الشركة من عدم توفر السيولة المالية بسبب ديونها على شركات السجاد البالغة /٨٠٠/ مليون ل.س.

اللجنة النقابية في شركة أصواف حماه، وجهت مذكرة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال جاء فيها:

«نشكر جهود الاتحاد العام في الدفاع عن شركات القطاع العام والعاملين فيها، ومطالبته الحكومة بحل النشاطات المالية بين الشركات، وإعداد دراسة كاملة وشاملة وبشكل علمي ومدروس لواقع شركة الأصواف وشركات سجاد دمشق وحلب، لتصبح من الشركات الرابحة بدلاً من دمجها وتركها تلحق بالشركات الخاسرة، والدفع بعمالها إلى المجهول، مع الإشارة إلى أن شركة الأصواف لا تزال حتى تاريخه من الشركات الرابحة بفضل الجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون كافة وفي جميع مفاصل العمل في ترشيد الاستهلاك ومحاربة الهدر بجميع أشكاله (عمالة - مواد أولية - مصاريف وإجراء التجارب) حتى تمكنت في الآونة الأخيرة من إنتاج أنواع جديدة غير خيوط السجاد، حيث يتم حالياً إنتاج خيوط البزات العسكرية لمصلحة مؤسسة معامل الدفاع (معمل /٨٠٣/) وخيوط للقطاع الخاص، وأن عملية الدمج فيما لو تمت ستكون النهاية لشركة الأصواف وتحويلها من شركة رابحة إلى خاسرة حتماً، وأن ما يطرح من شعارات براقة من أن عملية الدمج للشركات الثلاث هو من أجل تكامل العملية الإنتاجية فيها وإصلاحها، فإننا نتساءل:

لماذا لم تبادر المؤسسة النسيجية حتى الآن بدمج شركات الغزل مع شركات النسيج لتكامل العملية الإنتاجية أيضاً؟

لا فائدة من عملية الدمج، وإن القرار ارتجالي ولم يأخذ برأي القيادات النقابية القاعدية والتي لا تعلم على ماذا تبنى إيجابيات هذا الدمج.

إننا نتساءل: هل صدور قرار الدمج سيدع السيولة المالية تتدفق على الشركة المدمجة، بحيث تغطي كافة النفقات. لا نظن أن هذا القرار سيغير أي شيء سوى نقل الإدارة إلى إحدى الشركات، وممارسة المركزية بشدة عنيفة نتيجة بعد التوزع الجغرافي لهذه المعامل، ما سيؤدي إلى توقف العمل أو عرقلته في أحسن الظروف.

ولكن وجدنا أن الخاسر من عملية الدمج هو الشركات الثلاث، والمستفيد الوحيد هو المؤسسة النسيجية التي ستحل مشكلة التشابكات المالية بين شركة الأصواف وشركات السجاد بإطفائها، وهذا حل مؤقت لن يتعدى الشهور قبل أن تنهار الشركات الثلاث معاً.

كان الأولى بالمؤسسة النسيجية أن تناقش الأمر بشكل عملي مع إدارات هذه الشركات، بدلاً من أن تمرره بعيداً عن أي دراسة علمية لإصلاح هذه الشركات.

كلنا على ثقة بأن قياداتنا النقابية والسياسية وعلى رأسها الاتحاد العام لنقابات العمال ستقوم بالدفاع عن شركات القطاع العام والعاملين فيها، والمطالبة بإعداد دراسة علمية لواقع شركات الأصواف والسجاد، ووضع الحلول المناسبة لمشاكلها والعمل على إصلاحها، ومن ثم تطويرها لتصبح من الشركات الرابحة بدلاً من دمجها وتركها تلحق بالشركات الخاسرة ومن ثم توقفها وتشريد عمالها».

وهكذا الحكومة تصدر قرارات سهلة ومرتجلة ونتائجها عكسية، وكما تقول المذكرة فإن الشركات الثلاث سوف تصبح خاسرة، وهنا تدخل مجموعة جديدة إلى السوق السورية من سماسرة وتجار لاستيراد الخيوط الصوفية. شركة الأصواف لها ديون على شركات السجاد /٩٥٠/ مليون ل.س، وعملية الدمج دون تطوير وتحديث شركة الأصواف يعني مقتل هذه الشركة، والمؤسف أن حل التشابكات المالية بين شركات ومؤسسات القطاع العام هو حديث الحكومة منذ أكثر من خمس سنوات، ولكن يبدو أن هذه القضية بحاجة إلى خبراء من الجايكا أو من البنك الدولي، أو خبراء اكتواريين لعقد ندوات وحل المشكلة!!

التعديات تزداد رغم كل التصريحات

يبدو أن الفاكسات المتبادلة بين نقابة عمال النفط وشركة المحروقات في مديرية فرع المنطقة الجنوبية «عدرا» هي من أكثر المراسلات نشاطاً في مديرياتنا، وتستحق النقابة والمديرية على ذلك مكافأة مجزية، لعملها المتواصل والدؤوب في عكس مسيرة التعديات على خطوطنا النفطية على أكمل وجه. هذه التعديات التي مازالت مستمرة رغم كل التصريحات التي صدرت من الوزارة وبعض المعنيين الذين يبدو أنهم استسلموا بكل بساطة للأمر الواقع، أو بالأحرى لأحد المعتدين الذين بدورهم فهموا أن كل الحلول التي اقترحتها نقابة عمال النفط لوضع حد للتعديات ذهبت أدراج الرياح، بمجرد وصولها لبواباتهم الموصودة بإحكام. فمنذ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣٠ إلى تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥ أي في فترة شهر ونصف بلغ عدد التعديات «١٧» تعدياً، معظمها يتم بالطريقة المعتادة نفسها، أي فتح ثقوب بأبعاد مختلفة ثم سدها ببراغي بعد أن يركب عليها سكّراً أو سكّرين، قطر كل منهما بين /٢ و٣/ أنش.

أول التعديات كان في ٢٠٠٠/١٠/٣٠ التاسعة ليلاً في منطقة «الوهبان» عند النقطة الكيلومترية /٤٥/، بعد أن أبلغت شرطة الهيجانة المديرية بوجود تسرب في الخط، وتعد في ١١/٨، وذلك أثناء توقف الضخ على خط /١٠/، حيث لوحظ انخفاض ضغط التوقف بشكل كبير، ومع استمرار الانخفاض تم تفريغ الخط بعد إعلام الجهات المعنية بالأمر، حيث تم إبلاغ المديرية من ناحية حران العواميد بوجود اعتداء في النقطة /٣٤ - ٣٣/ عند النقطة الكيلومترية /٣٣.٦٠/، بعد أن نظم الضبط اللازم من شرطة الهيجانة، وتم لحم الخط. وفي ١١/١٠ أعلنت المديرية من فرع درعا بوجود اعتداء على خط الـ /١٠/ عند النقطة الكيلو مترية /٨٠/ شمالاً، وبتاريخ ١١/١٨ أثناء جولة على الخط /١٠/ البترولي نتيجة انخفاض الضغط ليلاً ثم كشف اعتداء على خط مادة المازوت في منطقة الضمير عند النقطة الكيلومترية /١٣.٧٥/. وفي ١١/١٦ وأثناء جولة على خطي /٦ و١٢/ بمدينة عدرا الصناعية تم العثور على اعتداء على خط /١٢/، وتم التنسيق مع الجهات المعنية لمراقبة المنطقة حتى تاريخ ١١/١٩. وكذلك سجل اعتداء ضمن الريكار الموجود بالقرب من النقطة الكيلومترية /٣١/ بتاريخ ١١/٢٢. وعلى خط الوهبان عند النقطة /٤٤.٥/.

وفي ١١/٢٣ علمت المديرية في فرع محروقات درعا بحصول اعتداء في الريكار عند النقطة الكيلومترية /٥٤/، وفي ١١/٢٤ اعتداءين الأول في الريكار بالقرب من النقطة الكيلومترية /٥٥/ والثاني في النقطة /٨٨.٥/، واعتداء في الساعة ١١ ليلاً بتاريخ ١٢/٢ كشفته شرطة المسمية في منطقة الوهبان عند النقطة الكيلومترية /٤٣.٥/، واعتداء في ١٢/٧ عند النقطة الكيلومترية /٣٤/، حيث تم إعلام المديرية باعتداء من قبل شرطة الهيجانة، وفي ١٢/٣ اعتداء على الخط الواصل إلى فرع درعا للمحروقات، وآخر في الخط نفسه بتاريخ ١٢/٤، واعتداء جديد على الخط ذاته في ١٢/٩، واعتداء في ١٢/١٠ تم إعلام المديرية عنه من شرطة الضمير عن النقطة الكيلومترية القريبة من المنطقة، وختام التعديات إلى تاريخ كتابة الخبر كان بتاريخ ١٢/١٣ بعد القيام بجولة على الخط /١٠/ البترولي نتيجة انخفاض الضغط في منطقة الضمير عند النقطة الكيلومترية /١٣/.

أخيراً لابد من القول «لقد بلغ السيل الزبى»

والسؤال إلى متى ستظل الحكومة لا مبالية تجاه هدر هذه الكميات التي تقدر قيمتها بملايين الليرات، في حين تبخل على المواطن بقروش الدعم المحدودة التي لا نعرف مصيرها حتى الآن. إنها فعلاً مهزلة لابد من وضع حدٍ لها.

بغياب الحكومة صاحبة القرار

ورشة عمل عن الاتفاقيات الدولية في العمل

أقام الاتحاد العام لنقابات العمال، وعلى مدار ثلاثة أيام، ورشة عمل مهمة بالتعاون مع مكتب العمل الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت، تحت عنوان: «الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا الرجل والمرأة في عالم العمل» بإشراف هدى مليحي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، رئيسة لجنة المرأة العاملة في سورية، وعدد من سيدات الأعمال في القطاع الخاص، والسيدة ريم الجابي منسقة مشروع «العمل اللائق للمرأة والرجل في عالم العمل» في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت، ود.رشيد الرشيد الخبير في القانون الدولي، وبعض أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال.

هدى مليحي أكدت أن الورشة تندرج ضمن إطار جهود الاتحاد العام لنقابات العمال في تحقيق العدالة الاجتماعية، والنهوض بالمرأة والرجل في عالم العمل، وخاصة بعد توقيع اتفاقية العمل اللائق عام ٢٠٠٨ بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، أرباب العمل، والعمال) في سورية.

وأوضحت مليحي أن الورشة ستناقش أهم الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص منها: اتفاقية المساواة في الأجور، اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة، اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، اتفاقية حماية الأمومة. من أجل زيادة الوعي بشأن اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وتحسين فرص حصولهم على عمل لائق تسوده الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية، مؤكدة بأنهم في الاتحاد العام سيضغطون على كل الجهات لتحقيق هذه المطالب، حتى إن وصل بهم الأمر إلى استخدام أكثر الأساليب النضالية في التعامل.

ثم قدمت السيدة ريم الجابي، منسقة مشروع العمل اللائق وقضايا المرأة والرجل في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل في بيروت، تعريفاً بمشروع العمل اللائق وعرضا لأهدافه المتمثلة في تقليص اللامساواة بين الرجل و المرأة، والدفاع عن حقوق المرأة بشكل عام، وإظهار دورها في العملية التنموية، ونشر الوعي والتعريف بأهم الاتفاقيات الخاصة بالمرأة والرجل في عالم العمل وهي:

اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)

اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)

اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)

اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧)

إضافة إلى أن المشروع سيتناول موضوع المرأة في القطاع غير المنظم.

وتحدث د. رشيد الرشيد عن منظمة العمل الدولية ودورها والغاية من إنشائها، مشيرا إلى آليات عمل المنظمة بصفته خبيراً ومستشاراً فيها.

وقدم الرشيد عرضاً للاتفاقيات من خلال مطابقتها للأنظمة والقوانين السورية، وموقف الحكومة السورية حيال كل منها. وأوضح د. الرشيد أنه وفي مجال العمل في المنزل لم يتم التصديق على هذه الاتفاقية إلا من قبل /٦/ دول فقط، وأن الجمهورية العربية السورية لم تصادق الاتفاقية، كما أنها لم تعرضها بعد على السلطة التشريعية، وحسب المادة /٤٨/ من الدستور السوري «للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين بإطار التنظيمات وعلاقتها وحدود عملها» أما المادة/٢/ من قانون العمل فتقول: «يقصد بالعامل كل ذكر أم أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو أشرافه».

ميادة الحافظ، رئيسة نقابة عمال التبغ بدمشق، أكدت على أهمية معرفة مضامين اتفاقيات منظمة العمل الدولية لتطبيقها وتحقيق مصلحة العمل الإنتاجية، ورعاية وصون حقوق العمال، وخاصة حقوق المرأة العاملة ومكتسباتها، بزيادة وعي العمال بحقوقهم بما يسهم في ضمان تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، والارتقاء بالاقتصاد الوطني يكون أساسه رعاية حقوق العمال ومصالحهم.

إنعام المصري، عضو المكتب التنفيذي، أكدت على ضرورة دراسة كل اتفاقية على حدة، ومقارنتها باتفاقيات منظمة العمل الدولية، مبررة ذلك بالتحولات الاقتصادية الجارية، موضحة أن ما كان يؤخذ به ويطبق أيام التوجه الاشتراكي مختلف تماماً في التوجهات الاقتصادية الحالية، بعد اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي.

يذكر أن المشاركين بالورشة من أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد قدموا محاضرات، لم تنل رضى المشاركين، ونال بعضها الكثير من الانتقاد لضعف الأداء والإقناع.

انطباعاتٌ عن احتفال الذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي السُّوري



المهرجان الاحتفالي الذي دعت إليه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وكل من الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، وأقيم في صالة الجلاء بدمشق يوم الجمعة ٢٠٠٩/١٢/٤ احتفالاً بالذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، شكّل مناسبة هامة للشيوعيين وأصدقائهم لاستعادة ثقتهم بأنفسهم وبفكرهم وبعقيدتهم النضالية وبحزبهم الشيوعي، بعد سنين طويلة من الانكفاء والانغلاق والترهل والتراجع، وقد عبّر كثيرون بكلمات وجدانية خالصة عن انبعاث شعور كبير بالتفاؤل لديهم بعدما شهدوا زحف آلاف الشباب للمشاركة الفعّالة بالمهرجان، حاملين الرايات الحمراء والأعلام الوطنية.. وقد قامت قاسيون برصد بعض هذه الانطباعات التي تعكس مستوى عالياً من عودة الروح الثورية إلى النفوس، وتجدد الإيمان بالمستقبل..

• إبراهيم البدراوي

ليس مجرَّد احتفالٍ.. بل علامةٌ فارقة

في دمشق، حضرت احتفال الشيوعيين السوريين واللبنانيين بمناسبة مرور ٨٥ عاماً على تأسيس حزب الشيوعيين السوريين واللبنانيين المجيد، وذلك تلبية لدعوة وجهها إلي الرفيق قدري جميل ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين .

كان احتفالاً هائلاً يليق بمناضلين أمسكوا بمواقفهم الشيوعية كالقابض على جمر النار في الظروف الحالكة التي مرت بالحركة الشيوعية العالمية، والتي بدأت تنزاح بقوة لتفتح الطريق واسعاً لعودة الشيوعيين إلى صدارة المشهد العالمي من جديد .

في مناقشاتي مع الرفاق قادة الأحزاب صاحبة الاحتفال عقب انتهائه، أوضحت أن المشهد المبهر له، والذي هو الأعظم كما ونوعا في تاريخ الحركة الشيوعية العربية، على الأقل منذ أوائل التسعينيات . لم يكن في الخطب الرائعة التي ألقاها القادة، كما لم يكن في المفردات الرائعة للاحتفال. ولكن الأروع كان في الحشد الشيوعي من كل محافظات سورية، والذي غلب عليه بشكل ساحق حضور آلاف الشباب ممن تدور أعمارهم حول العشرين عاماً . وهو ما أكد أن الماضي لم يكن الحاضر وحده، ولكن الحضور الهائل والساحق كان للمستقبل. وتلك هي العلامة الفارقة بالفعل. ربما على مستوى الإقليم كله.

لذلك فان أهم ما أكده هذا الاحتفال (الحدث) هو استحقاقات ما بعده، لأنه لم يكن مجرد حدث عابر. وفي مقدمة هذه الاستحقاقات، وحدة الشيوعيين السوريين كضرورة .

غير أن هذا الحدث الكبير يضع استحقاقات هائلة على مجمل الحركة الشيوعية العربية، بتشديد نضالها للعودة إلى صدارة المشهد العربي، وتمتين الاصطفاف وتوحيد الجهد مع القوى المقاومة للعدو الامبريالي والصهيوني. نظراً إلى ما تمر به المنطقة الآن من تركيز لا مثيل له لهجوم العدو الممتد إلى مجمل الإقليم العربي الإسلامي. وبالتالي تجاوز «حالة الرخاوة» الحالية التي تسببها القوى المهيمنة (سارقة الثروة والسلطة) في الغالبية الساحقة من بلداننا . وبعد أن انتهت مرحلة التراجع للعملية الثورية العالمية بكل مكوناتها لمدة تجاوزت عقداً ونصف من الزمن. وحيث شارفت قوى التقدم والتحرر على ولوج مرحلة الهجوم الشامل من جديد ..

إذا كانت الأدبيات التي تصور وتصف الأزمة الراهنة للرأسمالية – كنظام اقتصادي اجتماعي قد بلغ أقصى درجات الانحطاط – تغطي مساحات هائلة من الإعلام العالمي، بما في ذلك الإعلام في الدول الامبريالية ذاتها . فان أهم ما توافر من معلومات راهنا يؤكد رغم المكابرة أن الأزمة لا حل لها . حيث بلغ مجمل العجز في الميزانية الأمريكية رقماً فلكياً هو ٤ر١ تريليون دولار. لكن الأبشع هو أن أموال المخدرات هي التي أنقذت عدداً من أكبر البنوك الغربية التي واجهت خطر الإفلاس، حيث تم ضخ ٣٥٢ مليار دولار في هذه البنوك (حسب ما نشرته جريدة الجارديان البريطانية والذي صرح به أنطونيو ماريا كوستا مستشار الأمم المتحدة لشؤون محاربة المخدرات)، والذي أضاف أن «تمويل القروض بين البنوك تم عبر أموال تجارة المخدرات والأنشطة غير القانونية». بما جعل تلك الأموال غير المشروعة جزءاً من النظام المصرفي الرسمي، حيث تم غسلها بفعالية».

إن ذلك يؤكد أن الرأسمالية التي تنهب بلا رحمة وبالحديد والنار ثروات الكوكب برمته. وحتى بعد غياب الاتحاد السوفييتي الذي تذرعت (وعملاءها) بخطره لتبرير جرائمها . فإنها قد فقدت أي مبرر وأية إمكانية للاستمرار، وأنها بلا أية مبالغة قد أصبحت عبئاً هائلا يهدد بقاء الجنس البشري ما لم يتم إنهاء وجودها .

مع الأسف فإن منطقتنا تهيمن فيها بشكل شبه كامل طبقات وقوى التبعية والعمالة (في الحكم وخارجه)، ودوائر واسعة من القوى الإصلاحية التي تؤدي دوراً خطيراً في مد أجل الرأسمالية وإرجاء مصيرها المحتوم باستخدام شتى الحيل والمراوغات. في حين أن الجماهير البالغة الاتساع من الكادحين تتوق إلى التغيير الجذري. وهو ما يضع على عاتق الطلائع الثورية مهما كانت محدوديتها حشد كل طاقاتها للتواصل مع جماهير الكادحين. من أجل تجاوز الحالة الرخوة الحالية. بالنضال ضد الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين، وضد الإصلاحية وريائها ومراوغاتها وتضليلها .

إن نضالنا السياسي والفكري والاجتماعي يجب أن ينصب على تقديم البديل الاشتراكي. فالنظام الرأسمالي قد اقترب من نهايته، ولكنه لن يسقط من تلقاء نفسه. إنه مثل «هيكل عظمي لوحش أسطوري قبيح وبشع»، ولكنه يحاول التماسك وتوجيه الضربات واثارة الرعب. وانهياره يكمن في توجيه ضربات متتابعة «لمفاصله» التي هي موطن قوته وضعفه في آن .

إن أهم مفاصله هي منطقتنا العربية – الإسلامية، التي يمكنها أن تكون مقبرته الأبدية .

لقد توالى «فتح باب الأمل»، ويجب ألا نتركه حتى لا ينغلق مرة أخرى. تلك مهمة كل الطلائع الثورية وكل المقاومين للامبريالية والصهيونية الذين يشكلون موضوعيا حليفا في النضال ضد الاستغلال الرأسمالي.

المجد للشيوعية.. المجد للشيوعيين السوريين واللبنانيين.. المجد لكل المقاومين . ◄

• حسين الشيخ

القرنفلةُ الحمراءُ في محراب الجلاء!

كان يوم الجمعة ٢٠٠٩/١٢/٤ في صالة الجلاء بدمشق، يوم عرس للشيوعيين السوريين واللبنانيين، وهم يحتفلون بمرور ٨٥ عاماً على ميلاد الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وهو الذي افتقدناه بهذا الحجم وبهذا الشكل، منذ نهاية الخمسينات.. وها هو يعود اليوم ليزهر مؤكداً استنتاجنا بانفتاح الأفق أمام الحركة الثورية .

جاء الشيوعيون وأصدقاؤهم إلى دمشق من أقصى الوطن إلى أقصاه، ومع تدفقهم كالسيل الهادر إلى مكان الاحتفال، غصت بهم القاعة، وهم يحملون الرايات الحمراء، ويهتفون الشعارات الحزبية، وينشدون الأناشيد الوطنية على إيقاع الطبول، وينادون بوحدة الشيوعيين السوريين.. لقد غطّى اللونُ الأحمرُ كلّ مكان في القاعة التي تحولت إلى قرنفلة حمراء.. وارتدى الاحتفالُ طابعاً متميزاً بما حمله من دلالات فكرية وسياسية وجماهيرية وتنظيمية هامة ..

ومن الأشياء الهامة التي طبعت الاحتفال، والتي ستنتج عنه:

تعريف الأجيال الشيوعية اللاحقة بحقيقة الرواد الأوائل فؤاد الشمالي وإبراهيم يزبك وفريد طعمة والياس خشعمي وأرتين مادويان... الذين وضعوا اللبنات الأولى لتأسيس الحزب، وناضلوا وعملوا وصبروا وضحوا وفكروا .. وتحدوا المستعمر الفرنسي وأعوانه الرجعيين والجواسيس، حتى ظهر الحزب إلى العلن وتحوّل إلى قوةٍ جماهيرية فاعلة على الأرض. كما أنّ التاريخ الوطني وتاريخ الحركة الشيوعية، إذا ما كُتبا، لا يمكن أن يتجاوزا الرفيقين خالد بكداش وفرج اللّه الحلو كقائدين شيوعيين وطنيين مرموقين.. والحقيقة تقول: من ليس له ماض ليس له حاضر، وليس له مستقبل .

كان الطابع الشبابي والنسائي هما الغالبين في الاحتفال، وهذه سمةٌ هامة في تطور الحزب، يجب دراستها وكيفية ملاقاتها .

الاحتفال سوف يعزز الثقة بالنفس لدى الشيوعيين المبدئيين وأصدقائهم والقوى الوطنية، ويقوي عندهم روح النضال من أجل الوحدة ورفع دور الحركة الوطنية في حياة البلاد والالتزام بقضايا الشعب والوطن، وبالمقابل سوف يثير حفيظة الأعداء الطبقيين، وأعداء الشعب والوطن.

لقد وضّح الاحتفال المكشوف.. وكشف المخبأ في ساحة الشيوعيين السوريين فمثلاً من قال الأمس: هؤلاء شرذمة) ماذا يقول الآن.. وماذا سيقول غداً!؟ والمهم بل الأهم، هو أن يبتعد الشيوعيون عن المناصب والمنافع الشخصية التافهة، ويتحرروا من النواقص، ويكسبوا ثقة الجماهير، ويؤدوا دورهم كاملاً في حياة البلاد السياسية، ويعملوا جنباً إلى جنب مع كلّ القوى الوطنية في البلاد لتقوية الجبهة الداخلية وتفعيل خيار المقاومة لتحرير جولاننا الحبيب ودفع البلاد على طريق التطور الوطني الديمقراطي. ◄

• جرجس عيسى

فليكن احتفالُ الشيوعيين الحاشد دافعاً نحو التَّوحيد وتعزيز دورِ المقاومة

في ٢٠٠٩/١٢/٤ احتشد آلاف الشيوعيين في دمشق، واحتفلوا بالذكرى الخامسة والثمانين لميلاد الحزب الشيوعي في لبنان وسورية، احتفلوا على طريقتهم التقليدية المتكررة منذ /٨٥/ عاما :

اجتماع في مكان عام وإلقاء كلمات في هذه المناسبة، لا شك أن ذلك له أهمية حيث احتشد الشيوعيون وخاصّة الشباب من أماكن المحافظات البعيدة، واختلطوا ببعضهم وتداولوا في لقاءاتهم واستمعوا إلى كلمات قادتهم، وكان الحماس يغمرهم والشعور باستمرار النضال والسير على الطريق يقوي ثقتهم بالنفس ويبعث الاعتزاز. ويمكن القول إن احتفال دمشق الحاشد هذا يتميز بعدة أشياء تعطي الأمل والثقة بأن طريق نحو الوحدة سوف يلوح في الأفق ويمكن ذكر بعض هذه المميزات:

١- لأول مرة منذ احتفالات ذكرى ميلاد الحزب لم تكن أهمية التجمع الحاشد هي اللافتة للنظر والبالغة الأهمية، بل كان اللافت للنظر والبالغ الأهمية أكثر هو وحدة الفعل لثلاث قوى شيوعية تعمل في ساحات منفردة، لكنها تنادت وبادرت للاتفاق على إقامة هذا الاحتفال، وعملت سوية عملاً واحداً هو إبراز تاريخ الحزب وتبيان دوره، وإظهار الفكر الشيوعي بأنه باق رغم النكسات والانهيارات لتجارب معينة.

٢- حدوث ذلك في الأزمة العميقة التي تعصف بالرأسمالية العالمية وتهددها بالانهيار، وبعد أن أعلن منظروها أنها نهاية التاريخ وأن الشيوعية قد انهارت، وقد أتى هذا الاحتفال ليثبت العكس، وأن أفكار ماركس قد سطعت في كل العالم، وانتقل شبح الشيوعية الذي قال عنه ماركس منذ مئة عام، ليحوم فوق أمريكا قلعة الرأسمالية بعد أن كان يحوم فوق أوربا فحسب.

٣- حدث بعد انتصار المقاومة الباسلة على العدو الصهيوني الغاصب في حرب تموز /٢٠٠٦/ خلال /٣٣/ يوماً، والتي يقال فعلاً إنها هزّت العالم، فقد هزمت جيش الكيان الصهيوني ودعم أمريكا وأحدث أسلحتها ودعم عملائها من الحكام العرب، والذين لأول مرة يقفون صراحة في صف العدو الإسرائيلي ويسقطون ورقة التين. إن المقاومة اللبنانية بقيادة حزب اللّه قد أثبتت للعالم أن الوحدة والمقاومة هي السلاح الرئيسي لدحر الكيان المصطنع، وهذا الانتصار قد أسقط المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الذي قالت رايس عن الحرب أنها مخاض، ولكن تبين أنها مخاض هزيمتها وانهيار أسيادها وهزيمتهم بضربة حذاء منتظر الزيدي.

٤- إنه أول عمل يقوم به شيوعيون يبرهن على شعور متنام نحو الوحدة وخاصة مع الحزب الشيوعي اللبناني الذي كان واحداً مع الحزب الشيوعي السوري، ثم انفصلا في منتصف الستينات. لقد ولد الحزب الشيوعي اللبناني السوري في رحم واحد، وكانت ولادته نتيجة أحداث تعود إلى أعوام ما بين /١٩١٥-١٩٢٤/ حيث علق جمال السفاح أعواد المشانق في ساحات البرج والمرجة، وسقط قناع من كانوا يراهنون على التعايش مع الاحتلال العثماني، ثم بعد معركة ميسلون واحتلال الغرب لبلادنا بعد سقوط أقنعة من كانوا يراهنون على التعايش مع الغرب. لقد ولد الحزب الشيوعي في بكفيا- لبنان على يد عامل اسمه فؤاد الشمالي عانى الفقر والتشرد وساهم في تأسيس الحزب الشيوعي المصري، ثم طرد من مصر وأسس نقابة عمّال التبغ في بكفيا، من ثم مع ستة من رفاق العمل أسسوا نواة الحزب الشيوعي في بيت بالحدث في /٢٤/ تشرين الأول /١٩٢٤/ كقوة ثورية قومية عربية خارجة عن وصاية العثمانيين والفرنسيين ومتجذرة بالوطن العربي. وكان التعاون والتنسيق مع الأحزاب المصري والسوري اللبناني والفلسطيني متواصلاً بإصدار وثائق مشتركة عن أحداث متشابهة في بلدانهم، وحبذا لو يعيد التاريخ نفسه وتقيم الفصائل الشيوعية المنقسمة احتفالات حول أعمال معينة كصياغة بيانات عن قضايا مشتركة، أو كاحتفالات بتنسيب شباب جدد إلى الحركة الشيوعية أو ما شابه بطرق احتفالية.

٥- احتفال دمشق هذه السنة ببعض الميزات الجديدة منها ميزة وجود أعداد كبيرة من الشباب ممن أعمارهم تحت الثلاثين، وهذه ظاهرة جديدة فعلاً، وهذا دليل على حيوية الشباب وعلى الاتجاه الصحيح نحو جذبهم إلى الحزب حيث هم وقود التطور والتغيير في جميع العهود والمراحل. وتميز كذلك بحضور كثيف للصبايا والنساء وهذه ظاهرة جيدة جداً حيث أن لوجودهن دوراً كبيراً في الحزب.

لقد تميزت كلمات بعض قادة الحفل بالحب والحماس والقبول بالتوحيد، وحبذا لو تعود الوحدة بين الحزب الشيوعي اللبناني والسوري بعد أن افترقا وانقسما في منتصف الستينيات، لتلعب دوراً في توحيد أقسام وفصائل وشيوعيي سورية.

إن وحدة الحزب هي الأساس، وخطة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بالتوحد من تحت لفوق من خلال إعادة الدور الوظيفي والتاريخي، تثبت الحياة صحتها يوماً بعد يوم، وهذا الحفل بالذكرى الـ/٨٥/ أكبر دليل على ذلك، ولابد من القول بأن المرحلة الحالية التي تتصف عالمياً بالأزمة الحادة للامبريالية والأمريكية خاصة، وتنامي الأفكار اليسارية في العالم وخاصة في أمريكا اللاتينية تعطي الدروس للشيوعيين في أنحاء العالم كافة بضرورة الوحدة «أولا وثانياً وثالثاً»، ويجب على الأحزاب الشيوعية العربية، وهنا لابد من التأكيد على كلمة الرفيق اد . قدري جميل بهذه اللفتة نحو شهداء الحزب وعلى رأسهم الرفيق الشهيد الكبير فرج اللّه الحلو، وكذلك الرفاق الراحلين الأوائل الذين لعبوا دوراً في بناء الحزب في الظروف الحالكة، وكذلك توجيه التحية إلى منظمات الحزب كافة خلق شعوراً لدينا، ولدى الجميع، بهذا العرفان بالجميل، وبأن الحزب الشيوعي في سورية باق يتجدد ويتطور، وأن هذا المشروع الوحدوي الكبير يجب أن يدعم من جميع الشيوعيين أينما وجدوا على نطاق البلاد . ■

• د.علي خضر

حقاً.. لقد أدخلتم السرور إلى قلوبنا !

كنت قد علمت بالاحتفال المركزي بعيد ميلاد الحزب الشيوعي السوري الـ/٨٥/ عن طريق الملصقات التي اجتاحت القرى والأرياف في منطقة الكفرون، مشتى الحلو.. وقد كانت لافتة للنظر، وكذلك تصميم الملصق، وبعد ذلك بدأت الإذاعات تعلن عن الاحتفال، وكذلك التلفزيون السوري وتلفزيون الدنيا ، ومن خلال عملي كطبيب وعلى تماس مع الناس، علمت بأن أعداداً كبيرة ستشارك من طرطوس، وهذا ما خلق عندي حافز الحضور، علماً بأنني أتابع موقع قاسيون وكذلك الجريدة الورقية..

تساءلت: ماذا يفعل هؤلاء الشيوعيون بعد سقوط المنظومة الاشتراكية؟

وكوني أعرف الفصائل الشيوعية المشاركة بالجبهة، وأعرف مدى قصورها وانعزالها عن العمل الجماهيري، زاد ذلك من الفضول في الحضور إلى دمشق، وفعلاً ذهبت، وتفاجأت بهذا الاحتفال المهيب، وتغيرت نظرتي لآفاق الحركة الشيوعية في سورية، وتساءلت: كيف استطاعت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ردم قسم كبير من الهوة في انقطاع الأجيال؟؟.

لقد رأيت بأم عيني شباب وشابات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بهذه الأعداد الكبيرة، يوزعون جريدة قاسيون، وكذلك الشالات المعبرة عن الفرح، وشاهدت أيضاً الكوادر الشيوعية التي أعرف بعضها تنتشر في الخارج بين الجماهير التي لم تستطع الدخول إلى الصالة، يقدمون لهم الكراسي للجلوس أمام الشاشة ويتحدثون معهم عن معاني العيد وعن الهم الوطني وعن دوركم في الوحدة الوطنية وصمود وطننا الحبيب سورية بوجه المخططات التي تستهدفها .. لقد أدخلتم السرور إلى قلوبنا حقاً، واسمحوا لي أن أهنئكم بالعيد الوطني للحزب الشيوعي السوري ونتمنى لكم النجاح. ◄

المواطنون.. وقانون حماية المستهلك

حملت المناسبات الاجتماعية الأخيرة لأغلب المواطنين السوريين محدودي الدخل الكثير من الألم والحسرة بدل البهجة والأمل بمستقبل أفضل، وترنح فيها المستهلك «المستهلَك» تحت ضربات النيوليبرالية الحكومية، وأسعار السوق المنفلتة التي لا ترحم. ولم تنفع كل الإجراءات المزعومة لضبط الأسواق، ولا قانون حماية المستهلك السوري الذي مر على صدوره قرابة عامين، في حماية المستهلك السوري من بطش التجار والأسعار، فهل يكمن الخلل في القانون نفسه، وفي آليات تنفيذه، أم أن الخلل موجود أصلاً في «النوايا»؟

إن قانون حماية المستهلك قد استفاض في شرح حقوق المستهلكين، وبيان دور جمعيات حماية المستهلك، وتحديد آليات واضحة في مواده وفي تعليماته التنفيذية للدفاع عن مصالح المستهلك فيما يخص نوعية المنتجات وأسعارها. ومع ذلك بدت فعاليته معدومة كلياً في ضبط الأسواق، وخاصة في المناسبات المنصرمة، حيث شهدت أسعار المنتجات انفلاتاً جنونياً، وخاصة الألبسة والحلويات. واللافت كان ارتفاع أسعار ألبسة الأطفال بشكل كبير، حيث فاقت أسعارها أسعار الألبسة الأخرى، مما يشكل استغلالاً واضحاً للمستهلك المضطر إلى شراء ملابس جديدة لأطفاله، ويجعل جميع التجار المخالفين عرضة للمساءلة القانونية، وفق نصوص قانون حماية المستهلك، الذي حدد هدفه الأساسي في حظر أي نشاط يكون من شانه الإخلال بالحقوق الأساسية للمستهلك، وذلك بحسب المادة الثانية منه.

والحقيقة أن دراسة قانون حماية المستهلك دراسة نقدية، أمر يحتاج إلى مطولات قانونية، ودراسات تشريعية واقتصادية واجتماعية عميقة، لم تبادر أية جهة رسمية أو غير رسمية إلى القيام بها حتى الآن. إلا أن المؤكد أن ما حصل ويحصل دائماً في الأسواق السورية مخالف لهذا القانون، ومن حق أي مستهلك أن يتقدم بشكوى إلى الجهات المعنية في وزارة الاقتصاد، أو في الوزارة المختصة بكل سلعة أو منتج على حدة، وعندها سيقوم العاملون المعنيون في أي من الوزارات تلك، والذين يتمتعون بصفة الضابطة العدلية بحسب المادة ٣٩ من القانون المذكور، بالتحقيق وتنظيم الضبوط اللازمة، وإحالتها إلى القضاء.

وربما يكون أحد مكامن الخلل الأساسية موجوداً في المادة ٣٩ المشار إليها، حيث لم تلزم الجهات المعنية بالرقابة من تلقاء نفسها، وإنما حددت في فقرتها الثانية تنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين بالاستناد إلى الشكاوى الواردة. ولأن للقضاء آلياته وفنياته، فهذا يعني أنه بمجرد إنكار المخالف للشكوى، يكون على المستهلك المشتكي، والتاجر المشتكى منه المثول معاً أمام القضاء، ولذلك فإن الغالب أن المواطن يفضل عدم الدخول في دوامة الشكاوى والإجراءات القضائية الطويلة والمعقدة. وإذا كان القانون قد أعطى في المادة ٢٦ منه الحق لجمعية حماية المستهلك، في تمثيل المواطنين أمام الجهات المعنية، والدفاع عن مصالحهم أمام المؤسسات القضائية، فإن هذا ليس كافياً، لأنه سيبقى رهناً بمدى نشاط جمعية حماية المستهلك، وجديتها في الدفاع عن مصالح المواطنين، حيث تبدو هذه الجمعية غائبة حتى اللحظة عن القيام بالدور المناط بها.

إذاً فإن مسؤولية الظلم الفادح الذي يتعرض له المواطن السوري في تبضعه، تقع على عاتق السلطة التشريعية التي لم تعمل بالشكل الكافي على صياغة القوانين الأمثل لحماية المستهلك، وعلى عاتق السلطة التنفيذية التي لم تبادر إلى تنفيذ قوانين الحماية بشكل جدي، وهو الأمر الذي يمكن أن يساهم في صون جزء من حقوق المواطنين رغم قصور هذه القوانين، وأخيراً على عاتق جمعية حماية المستهلك التي لم يسمع بها أغلب المستهلكين حتى هذه اللحظة. وهذا يعيدنا إلى تساؤلنا الأول حول ما إذا كان ثمة خلل في النوايا، لأنه يحق لنا الاستنتاج أنه ليس هناك نية لدى أحد من المعنيين آنفي الذكر، في إيجاد حل لمشكلة الأسواق وانفلاتها من الضوابط. ودون حل هذه المشكلة سوف تبقى أعيادنا فاقدة لبهجتها، وستتحول جميعها إلى عبء ثقيل ومناسبات للألم والشكوى، بدل أن تكون مناسبات للفرح، ومحطات للأمل.

■ نجوان عيسى

اعتصام العشرات أمام مبنى محافظة ريف دمشق

احتشد ظهيرة يوم الخميس ٢٠٠٩/١٢/١٠، ما يقارب من ٢٠٠ شخص أمام بناء محافظة ريف دمشق طالبين مقابلة المحافظ لعرض شكواهم.. إنهم أصحاب الأكشاك المتواجدة حول كراج السرافيس في منطقة السيدة زينب ومقبرتها، وقد تلقوا مؤخراً إنذارات بإخلاء أكشاكهم قبل الشروع في هدمها.



أصحاب الأكشاك، بعد أن فشلت جميع محاولاتهم في الوصول إلى تسوية، قرروا الاعتصام أمام بناء محافظة ريف دمشق، ومقابلة المحافظ لشرح قضيتهم العادلة، آملين في مساعدته لهم وإنصافهم، وذلك بعد فشلهم في مقابلة رئيس بلدية السيدة زينب في محافظة ريف دمشق، حيث أصدرت البلدية أمراً ارتجالياً بإخلاء أكشاكهم التي يعتاشون منها منذ أكثر من ١٠ سنوات، خلال مدة أقصاها أسبوع، دون أن تؤمن لهم البديل، على الرغم من وجود المناطق البديلة في مدخل الكراج، وشرق البلدية حسب ما أكد المهددون بقطع لقمة عيشهم، بحجة أن وجود هذه الأكشاك يعد منظراً غير حضاري.

وأكد المواطن علي أبو الورد، أحد أعضاء لجنة شاغلي الأسواق في منطقة السيدة زينب، أن هذه هي المعركة السابعة التي يخوضها أصحاب هذه الأكشاك مع البلدية، والتي ما تزال محتدمة منذ ٦-٧ سنوات ماضية، حيث أوضح أنه يوجد أكثر من ٤٠٠ كشك متضرر من هذا القرار التعسفي، يعتاش منها حوالي ١٠٠٠ مواطن، وأشار أبو الورد إلى أن هذه الأكشاك نظامية، مرخصة أصولاً ومستوفية كافة الشروط، وتسدد التزاماتها المالية السنوية كاملة، وأن قرار الإزالة يناقض المستندات التي بحوزتهم، موقعة من وزير الإدارة المحلية والمحافظ، مبيناً أنه وقبل المجيء للاعتصام كان هناك موعد مع رئيس البلدية، طارق عرنوس عند الساعة ١٢ ظهراً، ولكنه رفض مقابلتهم قائلاً: «أنا بلشان بالزبالة هلق، وهي أهم من قضيتكم».

بدوره أشار المواطن أحمد إبراهيم صاحب أحد الأكشاك التي يطالها الإنذار وأمر الإخلاء، أن ٢٠٠٠ عائلة تعتاش من هذه الأكشاك التي نعمل بها منذ أكثر من ١٠ سنوات. كما أننا ندفع الضريبة على هذه الأكشاك كل ٦ أشهر».

وأوضح العديد من أصحاب الأكشاك المتضررة أن البلدية بالتعاون مع الوزير السابق هـ.م، مسؤول مقام السيدة زينب، قد أصدرت القرار دون مستند قانوني، فالأكشاك مسجلة في البلدية ومحكمة ببيلا، ويدفع أصحابها ضرائب تتراوح بين ٦٥ – ٩٨ ألف ليرة سورية سنوياً، حسب المساحة، كما أن العدادات الكهربائية في أكشاكهم تجارية. وأضافوا إن وزير الإدارة المحلية السابق هلال الأطرش طالب بتأمين البديل قبل الهدم، في الوقت الذي يقول لهم رئيس البلدية «بنهدم وبعدين بنحكي بالبديل».

وذكر المعتصمون أنه منذ أربع سنوات تم هدم حوالي ١٥٠ كشكاً في منطقة السيدة زينب، أصبح مكانها الآن مكب نفايات لفنادق المنطقة، وبؤرة لأمراضها. فهل تبحث البلدية عن تلوث جديد؟ أم أن المشاريع التي تفكر بإقامتها في المكان تستحق قطع أرزاق المواطنين وتشريدهم؟!!

أسئلة برسم الكثير من المسؤولين، وتنتظر اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحفظ كرامة الوطن والمواطن!!

من يحمي المستهلك من حُمَّى جشع التجّار وإهمال الحكومة؟



إن مراقبة سلامة وجودة السلع الغذائية في الأسواق، هي من أهم المؤشرات التي تدل على مدى تدخل الدولة الصحيح والحيوي لحماية مواطنيها والسهر على راحتهم، فحرص الدولة على أن تكون (هذه السلع) مستوفية لجميع الشروط التي تجعل منها منتجاً صالحاً للتداول أو الاستهلاك، دون أن يشكل أية أضرار صحية أو مادية تلحق بالمستهلك، واجب عليها وحق للناس الذين ائتمنوها على حياتهم.

من هذا المنطلق، فمن المفترض أنه عندما يقوم المواطن بشراء أية سلعة، فهو يقوم بذلك ولديه الثقة الكافية بجودة هذا المنتج، ومطابقته للمواصفات العامة والخاصة المحددة له، دون أن يشعر بالخوف من احتمال وجود أي خلل في عملية الإنتاج، أو الاستيراد..

لكن في الحقيقة ليس هذا ما يحصل، فالمواطن في بلدنا اتخذ من القلق شعاراً في تجواله لاقتناء حاجاته من السلع الاستهلاكية، وخاصة الغذائية منها، وهذا لم يأت من عبث، فغالبية المنتجات لدينا حتى اليوم لم ترق إلى مستوى السلعة السليمة، لا بل إنها على الغالب، اتخذت اتجاهاً مختلفاً تماماً، سواء على صعيد التلاعب في مكونات المنتج الأساسية والتقنين فيها، وصولاً إلى الإجراءات التي تحفظ المنتج من التلف السريع. والأمثلة كثيرة على ذلك، وهي تملأ الصحف، حتى الرسمية منها!!

فمن أين ستأتي ثقة المواطن بنوعية الإنتاج إذا كانت أن نسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص المحلي لا تلتزم بالجودة، ولا يأتي في مقدمة أهدافها إلا تحقيق مستوى عال من الربح بغض النظر عن تقيدها بشروط الصحة العامة، وما قد ينتج عن ذلك من حدوث أضرار تطال المستهلكين.

إن عدد الإصابات التي تحصل في صفوف المستهلكين السوريين نتيجة سوء استخدام المواد الحافظة، أو سوء الإنتاج أو التخزين، لا يمكن تجاهلها، وهي لم تحصل بصورة طارئة يمكن أن يمر عليها المرء دون اهتمام، بل إنها متكررة ومتجددة، ويأتي في مقدمتها حالات التسمم التي تكاد تصبح يومية، وهذا له مؤشرات ودلائل عديدة يجب التمعن فيها.

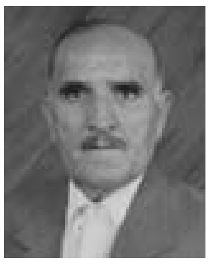
الأمر الخطير الذي يثير علامات استفهام عديدة، هو التلاعب بصلاحية المنتج، فعند كساد بعض المنتجات، وتعرضها للتلف نتيجة انتهاء مدة صلاحيتها، تلجأ بعض المصانع المنتجة لهذه السلع إلى إعادة تأريخها بتاريخ جديد، ومن ثم إعادتها إلى السوق بدلا من إتلافها، وكالعادة يقوم المواطن/المستهلك الذي يعتقد أن جهات محددة حريصة على سلامته الشخصية تسهر وتراقب الأسواق، باستهلاك السلعة بعد تفقد تاريخ إنتاجها، دون أن تكون لديه خلفية عن مدى التلاعب الذي قد يرتكبه بعض المنتجين من أجل وصولهم إلى أرباح إضافية، يضيفونها إلى خزائنهم العامرة، فيما الجهات الرقابية تغط في سبات عميق.

لقد وصلنا إلى وقت لا يمكن أن نحدد فيه درجة الجشع التي بلغها من لا ضمير لهم، حتى طال هذا الجشع أرواح الناس التي أصبحت ضمن ميدان تنافسهم لتحقيق أكبر كمية من المبيعات وأكبر قدر من الربح، فأين هي الجهات المخولة بالرقابة على خطوط الترخيص والإنتاج والتسويق؟

ما دور كل من وزارتي الصحة، والتجارة والاقتصاد من كل هذه الانتهاكات، ولماذا لا تمارس الرقابة الجادة الصارمة؟.

إن ما يحصل مرده لعدم التعاطي الجاد مع القضايا التي تهم المواطن، وعدم التزام كل جهة القيام بوظائفها المفروضة عليها، لاتخاذها من الفوضى والاستهتار والفساد سبيلاً في إدارة أعمالها.. والمواطن هو الضحية دائماً..

رحيل مناضل



نعت لجنة محافظة حلب لوحدة الشيوعيين السوريين الرفيق محمود شيخو (أبو رفعت)، الذي وافته المنية يوم الأحد ٢٠٠٩/١٢/٦ إثر نوبة قلبية مفاجئة..

الرفيق الراحل محمود شيخو من مواليد قرية كوركان (الفسحة) التابعة لعفرين.. انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري في عام ١٩٥٥، وعرف عنه الإخلاص والالتزام والشجاعة طوال حياته الحزبية، وقد تعرض للملاحقة أثناء فترة الوحدة بين سورية ومصر.

عمل في أحد معامل الدباغة بحلب، وساهم بنشاط في العمل النقابي والنضال المطلبي لسنوات طويلة، كما لعب دوراً بارزاً مع رفاقه الشيوعيين في تحقيق خدمات هامة لأهالي حي الشيخ مقصود بحلب، وظل متمسكاً بمبادئه الشيوعية وقيمه الأخلاقية حتى رمقه الأخير.

أسرة تحرير قاسيون تتقدم من آل الفقيد ورفاقه وأصدقائه بأحر وأصدق التعازي، راجية للجميع الصبر والصحة وطول البقاء.

البديل.. قانون مدني للأحوال الشخصية

◄ **ستيركوه ميقري**

أجمع غالبية منتقدي تعديلات قانون الأحوال الشخصية السوري على أنه في حال تطبيقه سيؤدي إلى إثارة الحساسيات الطائفية والمذهبية والاجتماعية بين المواطنين السوريين، الأمر الذي يخالف نص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات.

ولايشك عارف بأصول الفقه الإسلامي أنه من الضروري والواجب على المشرع عند تعديل القانون، الأخذ بالاعتبار أهم قاعدة فقهية، والتي تقول: «لا ينكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان»، ولكني أجزم أن اللجنة المشكلة للتعديل، لا تريد الاعتراف بوجود هذه القاعدة الفقهية، بل عملت العكس تماماً، ونسيت بل تناست التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي مستوى التعليم والتمدن ونشوء المجتمعات المدنية، والتطور الصناعي والزراعي، ودخول المرأة بقوة إلى سوق العمل، وهذه تطورات هائلة غيرت بنية المجتمع الإسلامي منذ ولادة علم أصول الفقه الإسلامي وحتى الآن.

إن مجتمعنا السوري المعاصر بحاجة ماسة إلى قانون أحوال شخصية عصري قادر عند تطبيقه أن يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين، ولا يميز بينهم، خصوصاً أننا نعلم بأن الشعب السوري مكون من مجموعات كبيرة من الأديان والمذاهب والطوائف، وعدد ليس قليلا من الأقليات القومية، فحتى نسن مثل هذا القانون ونرضي كل مكونات الشعب، نحن أمام خيارين لا ثالث لهما:

١. نعدل قانون الأحوال الشخصية الساري المفعول حالياً على الأسس التالية:

أ. لا إكراه في الدين.

ب. اعتماد القاعدة الفقهية: لاينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان.

ت. عدم مخالفة الدستور أو القوانين سارية المفعول في البلاد على أساس (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات).

ث. الحفاظ على حقوق المرأة السورية فعلاً لا قولاً، ويجب أن تحترم تعديلات القا نون الجديدة حق المرأة في تزويج نفسها وحقها بالعمل والسفر والدراسة بلا أية شروط تقيدها، مثل تدخُّل الأب أو الزوج أو الأخ.

ج- الأخذ بالاعتبار التنوع الديني والمذهبي الذي يسم المجتمع السوري بسمات رائعة من أهمها التعايش والسلام السائد بين كل شرائح المجتمع السوري وأديانه وطوائفه.

ح- الابتعاد في الصياغة عن العبارات التي تدس الفراق والشقاق بين المواطنين السوريين، ونبذ الكلمات الدونية الساقطة مثل «غير الكتابيين»، و«الذمي» و«المرتد» و«الوطء» و«الموطوءة».

خ- المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، آخذاً بعين الاعتبار الأحكام الشرعية الخاصة بالأديان والمذاهب والطوائف غير المسلمة، ومحافظاً على خصوصيتها، وممتنعاً عن إلزامها بما يخالف معتقداتها وأحكامها الخاصة بها.

د- الابتعاد عن جمود النص الذي لا يراعي التطورات كالتي جرت منذ نشوء علم الفقه الإسلامي وحتى الآن.

٢. أما الخيار الثاني فهو: إذا أصر المشرعون والمعدلون لهذا القانون على موقفهم، ولم يأخذوا بعين الاعتبار هذه الأمور المذكورة أعلاه، بل ونال التعديل رضى جزء كبير من المجتمع، فيتوجب على المشرع أن يسن قانونا مدنياً للأحوال الشخصية يراعي الملاحظات الواردة أعلاه، ويعطي لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، الحق في اختيار القانون الذي يريد أن يطبق عليه، فإن اتفق الزوجان على أحد هذين القانونين فلا مشكلة، ولكن إن اختلف الزوجان في الاختيار فالمشكلة تحل عبر الإيجاب والقبول بحيث يحترم كل طرف إرادة الطرف الآخر، وهذا لا يتعارض مع تطبيق القانونين معاً.

إن الناس بحاجة لقانون عادل يحفظ حقوقهم ويساعدهم على أداء واجباتهم، لا أن يجري استعبادهم بسن قوانين تحيل حياتهم إلى جحيم، وتكون كسيف مسلط على رقابهم. لذلك فلنعمل على سن مثل هذا القانون العصري الذي يحقق فعلا تلك المساواة بين الرجل والمرأة، فتستعيد المرأة مكانتها ككائن بشري لها حقوقها، فلا تظل عبدة لأهواء الرجل وميوله الغريزية في منعها من التحرر والمساواة.

وعلى النساء السوريات بشكل عام، ألا ينتظرن، وليبادرن لرفع شعار القانون المدني البديل الصحيح الذي يسمح لكل مواطن بأن يتخلص من أعباء الأحكام الجائرة الواردة في القانون الحالي.

نقول لكل الفقهاء والمشرعين ما قاله عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟)...

أربعاء الدعم الطويل.. طوابير جديدة ترفد الطابور الكبير!

◄ عبد الرزاق دياب

في البلاغ الحكومي كانت الحكومة قد أقرت في أواخر تشرين الثاني الفائت التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٢٩ الخاص بتوزيع الدعم النقدي لمادة المازوت بعد جدل حكومي طويل، ونقاشات موسعة مع ممثلي الشعب، ومع عدم الأخذ بعين الاعتبار انتقادات الإعلام وواقع الناس، وكانت النتيجة أن يتم توزيع مبلغ الدعم على دفعتين وشيكين، كل شيك بخمسة آلاف ليرة سورية، يبدأ استحقاق الأول في منتصف هذا الشهر البارد، والدفعة الثانية في الأول من شهر شباط لعام ٢٠١٠. أما الإجراءات الجديدة لتوزيع البدل النقدي لمادة المازوت، توقيع المواطن السوري الذي يحمل دفتر عائلة فقط على استمارة تعهد أنه وأفراد أسرته الذين يقطنون معه لا يتجاوز دخلهم جميعاً ٤٠٠ ألف ليرة سورية سنوياً، ولا يملكون سيارة تزيد سعة محركها عن ١٦٠٠ C.C ولا تزيد قيمة فواتير هذه العائلة شهرياً من ماء و كهرباء وهاتف ثابتٍ عن ٥ آلاف ليرة سورية، وكذلك ألا يملك الفرد منزلاً آخر غير المنزل الذي يقطن فيه وأفراد أسرته. أما في حال خالف المواطن المدعوم ما جاء في التعهد الذي وقعه فإن العقوبة المفروضة ستكون دفع ضعفي المبلغ، هذه العقوبة التي تم تخفيضها بجهود أعضاء مجلس الشعب، بعد أن كانت العقوبة المفروضة تنص على سجن المخالف.



في البرد... يوم شتائي طويل

مثل يوم تمضيه الأسرة السورية بلا خبز، كان يوماً طويلاً، يوم الأربعاء الحافل بالتزاحم، التدافع، السباب والشتائم التي باتت مفردات يومية في لغتنا، يوماً طويلاً على أم سليمان الأرملة التي تعيل خمسة أبناء صغار، هذا غير البنات اللاتي زوجتهن على عَجَل، وفي وقت مبكر، للخلاص من المصروف.

الأربعاء الطويل هو اليوم الأول لتوزيع الشيكات الموعودة كبديل لدعم الوقود الذي أقرته الحكومة بعد لأي، بعد عدد من المشاهد المسرحية التراجيدية التي لعبتها الحكومة، بعد أن انتظرت دخول الشتاء بمطره الغزير هذا العام، وبرده الذي يلسع أرواح الصغار الذين ينتظرون الفرج الموعود.

المسؤول عن مركز التوزيع اتصل بأم سليمان قبل يوم من التوزيع، وأخبرها أن تأتي في الصباح الباكر وقبل أن تزداد الزحمة وتكبر الحشود، لأن التوزيع سيكون غداً، وتعزو الأرملة الاتصال كون الجميع يعرف وضعها، حتى الجيران لم يبخلوا عليها بقليل من المازوت، مثل (طاسة) تتسع لخمسة لترات، بينما الجار الذي ملأ خزانه فقد تبرع لها بكالون ٢٠ لتراً.

رغم كل هذا الاهتمام الذي لقيته الأرملة، إلا أن هذا الأربعاء الطويل انتهى دون أن يحمل في خاتمته نهاية دافئة، فيوم الخميس سيكون عطلة رسمية، وعليها أن تنتظر ليوم الأحد حتى تتمكن من صرف الشيك الأول، إن تمكنت، الشيك الذي تفوح منه رائحة المازوت المدعوم.

من الأخير

مواطن سعيد سعادة لا توصف، في نهاية النهار الأول من رحلة الحصول على الدعم الحكومي، يحمل المواطن السعيد الشيك بعد أن ملء استمارة التعهد بأنه لا يملك إلا هذا الدعم الحكومي، وقد أمضى نهاره الشتوي في المركز الوحيد لتجمعات النازحين في مدينة قطنا.

سيحظى الشيك بمصير أخته القسيمة في لعبة الدعم وتوزيعه بين الحكومة والمواطن؟!

العام القادم سيكون أسوأ من هذا العام، على الصعيد الاقتصادي.

قال أبو محمد، المواطن السعيد، سعيداً: «الحمد لله، لقد وصلنا دعم الحكومة، صحيح أنني على لحم بطني من الصبح، إلا أن النتيجة كانت إيجابية، المركز لا يتسع لكل الناس، لكن ما باليد حيلة».

أما أم ياسين فلم تكن سعيدة مثل أبي محمد، بل كاد يقتلها اليأس وهي تقول: «طلبوا صورة عن الهوية، وتعبئة الاستمارة، ومع ذلك لم أتمكن من الحصول على الشيك بسبب الزحمة، الله يعيننا ويعين كل العالم، وعدوني يوم الأحد، والله العيشة هيك بتموّت، والله ما في لتر واحد بالبيت».

أبو خالد يعمل في مهنة حرة، تعطل عن عمله ليوم كامل الذي سيجوع مقابله يومَين كاملَين، ليحصل على الدعم، لكنه قضى وقته في الطابور دون فائدة: «يا الله لا أستطيع أن أعطل يوماً آخر، ليس فقط المازوت الذي يحتاج إلى الدعم، إذا لم نعمل لا نأكل، وموظفو المركز يتذمرون وينهروننا كأننا نتسول».

امرأة تكاد تتعثر من وزنها وعمرها، وطول انتظارها، روت لنا كيف جاءت بالأمس حسب البلاغ الحكومي في أن يوم ١٥ الشهر هو يوم توزيع البدل النقدي، حيث دارت من مدرسة إلى أخرى، وذهبت إلى البلدية، لكن الجميع قالوا لها إن التوزيع يوم الأربعاء، وأن الأمر ليس بالمهم، وهناك تعليمات عليا.

في المركز

الناس يتجمهرون كما عودتنا الحكومة في كل مناسبة حكومية أو غير حكومية، مؤسسات الحكومة ومديرياتها هي التي عززت هذه الظاهرة لسنوات مثل عادة سورية مكتسبة، حتى الأفران التي يمكن أن تقدم خبزاً للمواطن دون زحام، لا يمكن أن تقبل صورتها دون مشاهد الزحام التي باتت طقساً شعائرياً للحصول على الرغيف، فأحد الباعة في نافذة بيع أحد الأفران الاحتياطية، يتأخر في جلب ربطات الخبز إلى البسطة، لا لأمر طارئ، بل فقط ليتجمهر المواطنون، وليمارس سلطة نهرهم وزجرهم.

في مركز توزيع الدعم لا يختلف الوضع، أبو أنس مواطن أمي، لا يجيد الكتابة ولا القراءة، وقد أنهكه العمر الطويل والفقر، بعد أن انتظر خمس ساعات أعاد الموظف له الأوراق وقال له: ارجع يوم الأحد.

موظف في المركز يدافع عن شكاوى المواطنين وحقهم: «أغلب المراجعين من الأميين، أنا على سبيل المثال أضطر لملء استماراتهم، وسؤالهم سؤالاً سؤالاً، والتأكيد عليهم لتدقيق الإجابة، لأن التعهد إذا لم يكن صحيحاً فسوف يخلق مشكلة للمواطن، كما أن المواطنين لا يُقدرون أننا هنا من الساعة الثامنة صباحاً وقد جفت حلوقنا ونشفت عروقنا».

تَدَخّل مواطن صائحاً: «حتى هنا يوجد دعم ومدعوم، بعض المواطنين دخلوا من الباب دون أن يقفوا على الدور وأنهوا تعهدهم واستلم التعهد في خمس دقائق.. خيار وفقوس».

موظف في المركز أخذني جانباً وأسرَّ إلي بشيء من الحرقة والإرهاق: «بيني وبينك يا أستاذ، في السنة الماضية المراكز كانت أكثر، هذه السنة لم تقبل أغلب الدوائر أن تكون مركزاً للتوزيع، لقد وعدوا الموظفين في المركز، العام الفائت، أن يمنحوهم مكافآت، ولكنهم لم يفوا بوعدهم، وقد وصل الوعد لبعض الدوائر أن المبلغ يمكن أن يصل إلى ١٥ ألف ليرة، والبعض يقول أن جهات عليا هي التي استفادت فقط، والبعض الآخر يتهم جهات عليا بسرقة مكافآت العاملين في المراكز، لذلك كما تلاحظ هذه السنة مراكز التوزيع أقل».

بانتظار الطابور الكبير

سأقول كلمتي ولو كانت حسب رأي المواطن أنيس (كثرة غلبة): لأنه إذا كان الموضوع سينتهي عند هذا اليوم الطويل فلا مشكلة لدينا، يوم طويل ومتعب بسعر أيامنا الطويلة القاسية، لكن المشكلة ستكون أبعد من هذا اليوم، عندما سنستلم شيكات الدعم سيكون هناك يوم طويل أمام البنوك، إن صرفوا لنا الآلاف الخمسة بيوم واحد، ثم الأيام الطويلة أمام الكازيات، واستغلال أصحابها لنا، والدور الذي سيوضع لنا كي نستطيع الحصول على المازوت.

يتدخل متشائم: يا سيدي حياتنا من طابور إلى طابور، هذه المرة لن تختلف عن سواها، في السنة الماضية استلمنا الدفاتر، ثم باع أغلبنا الجزء الكبير منها، ثم صار صاحب سيارة المازوت يتدلل علينا لكي يأتي فتضطر لإرضائه بأن تدفع زيادة خمسين ليرة، هذا المسلسل حفظناه».

مصير متوقع

دخل الشتاء إلى العظام، ويبدو كأن البعض قد تجاوز الصدمة الأولى، والحكومة بدورها تأخرت في توزيع الدعم لكي يتجاوز الناس صدمة البرد في أوله، ولكي لا يسرفوا في الدفء، ويعتادوا على تأخر الدعم، لأنه من الممكن والمتوقع أن لا يشهد عام ٢٠١٠ حتى ذكر كلمة دعم واحدة من الحكومة، اللهم سوى مساعدتنا ودعمنا في نسيان دعمها.

القسائم استطاع المواطن السوري أن يستثمرها لحل مشاكل أخرى عالقة، أما الشيكات التي ستصرف فماذا سيكون مصيرها بعد تلقي الصدمة؟!

أبو ياسر: «سأملأ برميل المازوت كذكرى من الحكومة»

أم خالد: «عندي أكثر من مائة (مفخوتة)، ولا يستطيع كل دعم الحكومة أن يسد خوازيقنا، والخمسة آلاف مبلغ صغير، لكن بحصة تسند جرة، والجرة فارغة، وشعرة من ....»

يوسف (ز): لا توجد مشكلة في تعبئة المازوت بالكالون، كما أننا أدمنّا الوقوف في طابور، نتسلى ونتسامر أحسن من التلفزيون، ونق النسوان.

هل من المتوقع أن يحظى الشيك بمصير أخته القسيمة في لعبة الدعم وتوزيعه بين الحكومة والمواطن؟!

الأيام القادمة

سيمضي السوريون الأيام القادمة وحتى آخر الشهر في التدافع، سيستقبلون عام ٢٠١٠ في أحد الأماكن التالية، كل حسب سرعته وجهده وواسطته، إما في مركز التوزيع، أو أمام البنك الذي سيصرف له الشيك، أو في الكازية.

من المؤكد أن حصة الاحتفال برأس السنة لن تكون من الشيك الحكومي، لأن المتفائلين من المواطنين لا يتوقعون صرفه قبل نهاية العام بسبب الزحام، كما أن الأغلبية سيسهرون على إحدى حفلات ملكات الجمال على (دش ستار كوم) على فضائية عربية متحررة، وسوف يقولون لبعضهم في الصباح كل دعم وأنتم بخير.

عام خائب جديد

بما أن من المتوقع أن لا تصدر جريدة قاسيون في رأس السنة وسيعطل الزملاء لأخذ بعض الراحة واستقبال العام الجديد بصدور مبتعدة قليلاً عن الهموم، فمن الضروري توجيه كلمة معايدة للمواطنين السوريين الذين سيفرحون بشيكاتهم، والمتفائلين بنهاية سعيدة للخطة الخمسية العاشرة على أوضاعهم المتردية في سنتها الأخيرة. سيكون العام القادم أسوأ من هذا العام، لأنني لست من المتفائلين بالسنة القادمة على الصعيد الاقتصادي، وأبشرهم برأس سنة بارد، رأس سنة مدبب على هيئة الدعم الذاهب إلى نهايته.

كل عام وأنتم بخير أيها السوريون رغم كل التشاؤم، كل عام وأنت بخير أيها الوطن الذي نحبه بكل ما فيه، أيتها السماء التي لم تنس بعد عناقها لنا في مواعيد نعرفها وإن كانت متباعدة. ■■



مطبات

صك براءة.. وبعد؟

أخيراً أعلنت وزارة الصناعة من خلال تقرير مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية براءة مرتديلا (هَنا)، وعدم مسؤوليتها عن الموت الذي لحق بطفلين في حلب وبعض التسممات والأمراض. وعلاوة على ذلك منحها التقرير شهادة المطابقة لجميع المواصفات السورية القياسية.

إذاً، معلبات اللحم التي توازعت إعلانات جودتها، ولذتها، وصناعتها عالية الجودة كل الصحف السورية العامة والخاصة، التلفزيونات الخاصة والحكومي، الشوارع، صارت حكاية أثارت الرعب في قلوب وبطون السوريين، حتى أولئك الذين تناولوها قبل أزمة الموت والثقة.

فجأة هلّل الذين انتظروا على مهل سقوط منتج يشيعونه في حفلات الصحف، الباحثون عن قربان لقهرهم، وكبتهم، أما الذين أكلوا من مال أصحاب(ها) قبل لحمها تريث بعضهم، واحتار الآخر حتى بداية تكشف القضية، والبعض آثر أن يرتدي ثوب الموضوعية حتى لو بنشر خبر يعزز حياديته وموضوعيته، ويحفظ له خط (الرجعة) للمعلن إن صدرت براءته، وللمتلقي فيما لو تم تجريم المعلن.

موت الطفلين في حلب واتهام المرتديلا كانا بداية الفضيحة، الخيط الذي قاد لاكتشاف القاتل الحقيقي (إذا لم تصدر براءته)، الفضيحة التي كشفت موت العشرات نتيجة حبة الغاز، موت كبير يتخفى خلف موت كبير أيضاً.

ككل ما يمر في حياتنا، هناك من يسرق ويسطو ويرتشي، ثم يكيل التهم إلى ضحايا محتملين، ليست (هذه المرتديلا) كمنتج وطني بعيدة عن التعثر والخطأ، لكن الحملة الشعواء ليست وحدها من أضرت بها، كمواطن عادي سمعت من مواطنين عاديين قصصاً كالخيال عن هذا المنتج، المواطنون انساقوا لترداد نشيد التخوين والغش، أحدهم روى عن شاهد عيان لمجموعة تجمهرت حوله: بالأقدام يخلطون اللحمة، اللحمة التي لا يعرف مصدرها، أحد المواطنين غير العاديين: كل السيارات التي ضبطتها الجمارك من لحوم فاسدة وغير صالحة للبشر كانت متوجهة إلى معامل (المرتديلا)، والمواطنون العاديون المتجمهرون يتوجهون بالدعاء إلى الله: (الله لا يوفقهم).

في الوقت نفسه، في ذروة الحملة لم تنزل العبوات (المخيفة) من رفوف المحلات، لم يصدر عن وزارة الصحة أو الصناعة أي تصريح للمواطنين، أن تريثوا أو توقفوا أو ابتعدوا، في انتظار أن يأتي ما يتيح لهذه المؤسسات أن تأخذ موقفاً، وهنا لا بد من توجيه تحية لأصحاب (الماركة)، الذين لم يرتبكوا رغم الخسارة المادية والمعنوية، العقود الخارجية التي ألغيت أو تم إيقافها ريثما تصدر البراءة.

(هذه القضية) من فتحت العيون على الموت المجاني الذي لم يتوقف في حلب، ولم تقبل أن ترتهن لتغطية فضيحة أكبر، وهذا ما يثير أسئلة عن الفضائح الكبرى التي ألصقت بالآخرين ولم يستطع أحد ان يمنحهم البراءة، ولا شهادة حسن سلوك، من الأطفال مقطوعي الأرجل الذي يتهم الفقر كسبب في رميهم على الأرصفة، بينما عصابات التسول المنظم تقف وراء عاهاتهم وتسولهم، ووراء كل هذا مؤسسات حكومية عاجزة عن القيام بدورها، ووزارة شؤون اجتماعية تتباهى بمراكز التأهيل التابعة لها، ودور الإصلاح التي تشرف عليها.

الأسواق التي تعيش في فوضى من الغلاء والاحتكار، الغلاء العالمي، المواسم السيئة، الأسمدة الغالية، الأزمة المالية العالمية، التهريب..الخ، أسباب واهية تخفي وراءها أسباباً حقيقية تعيشها السوق السورية، وضحيتها المواطن السوري الذي يئن تحت دخله المحدود، وأزماته المتلاحقة، فيما يكمن السبب الرئيس في قوة احتكار التجار، ونزعهم لدور الدولة في الرقابة والتدخل الحقيقيين، فما معنى أن يرتفع سعر سلعة ما نتيجة ظرف عالمي أو محلي، ولا يهبط سعرها نتيجة زوال الظرف، وهذا ما يمنح اقتصادنا ميزة عن اقتصاديات العالم أجمع، اقتصاد السعر الصاعد فقط.

وبعد ..انتهت الأزمة رسمياً، لكن الأزمات الكبرى في اقتصادنا لم تنته، قبل شهور قليلة بدأت أزمة (الدخان) الأجنبي، ثم تبعتها أزمة الدخان الوطني، من الطويلة الحمراء القديمة المفقودة، عمليات منع التهريب، السوق الحرة والسوداء..إلخ.. أزمة ليست من إنتاج (هنا).

■ ع.د

د. قدري جميل: يجب أن تعكس الأجور مستويات الأسعار

سلطت الزميلة «الاقتصادية» في عددها ٤٢١ الذي صدر في ٢٠٠٩/١٢/١٣ الضوء على مسألة رفع الأجور في سورية، وحاورت في هذا السياق الباحث الاقتصادي د. قدري جميل، الذي أكد أن الدخول في موضوع زيادة الأجور وأثرها على الاقتصاد يتطلب الإجابة عن سؤالين؛ الأول: «كم يجب أن تكون زيادة الأجور؟» فالأجور حسب قوله يجب أن تعكس مستويات الأسعار التي من خلالها يجب أن يؤمن المواطن العادي الحد الأدنى لمستوى المعيشة.



ولذلك أشار د. جميل إلى أن «الحديث عن الشكل المثالي من التوافق بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة يجب أن يكون موضوعياً، وهو اليوم يدور حول ضرورة أن تكون الزيادة بنحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف، وهذا يعكس أنه جرى تخلف تاريخي بين الأجور ومستوى الأسعار، أي إن الهوة بين هذين الطرفين كانت آخذةً بالازدياد خلال الفترة السابقة فالهوة لم تكن خلال السبعينيات بالحجم نفسه التي هي عليه اليوم».

وإذا كان الحد الأدنى للأجور اليوم هو ٦١٠٠ ليرة للفرد الذي يعيل خمسة أفراد هم عائلته، فإن الحد الأدنى للمعيشة لعائلة من خمسة أفراد فهو حسب ما يورده الاقتصاديون أقل بقليل من ٢٥ ألف ليرة في الشهر، وحسب ما توردة الحكومة في أرقامها الأخيرة يتعدى ٣٠ ألف ليرة، وهو في الحالتين حسب د. جميل «رقم كبير بالمقارنة بالحد الأدنى للأجور، لذلك فإن زيادة الأجور المطلوبة- إذا كانت جدية- هي أربعة أضعاف الحد الأدنى الحالي».

أما السؤال الثاني الذي يطرحه د. جميل بعد الإجابة على (كم) هو: «من أين يجب أن تكون زيادة الأجور؟» ويرى د. جميل أن «هناك طرقاً عديدة نظرياً لزيادة الأجور، الأولى تتلخص بطباعة العملة دون أن يقابل ذلك زيادةً في الناتج»، وحسب اعتقاده فإن «زيادة الأجور بهذه الطريقة إلى ١٠٠ بالمئة عبر طباعة العملة بالمقابل، لن تسبب تضخماً بحجم زيادة الأجور نفسه، بل أقل بكثير ويشير د. جميل إلى أن هذا الكلام نظري ويحتاج إلى دراسة أعمق، ويتابع: لكن الدراسات الأولية تقول إن ضخ كمية عملة تغطي ١٠٠ بالمئة زيادات الأجور فإنها ستسبب نسبة تضخم لا تتعدى ١٠ بالمئة في حال تم ضبط سقف الأسعار ولم يترك مفتوحاً لأصحاب السوق ليلحقوا بأسعارهم»، ومن ثم فإن زيادة الأجور بهذه الطريقة بنسبة ١٠٠ بالمئة ستؤدي إلى تضخم ١٠ بالمئة وهذا يعني حسب قول الباحث إن ازدياد الأجور بنسبة ٩٠ بالمئة، وهذا «ليس مؤشراً جيداً» حسبما يوضح د. جميل لأنه يدل على عطش شديد في سوق الاستهلاك القادرة على امتصاص كل هذه السيولة، ويرى الباحث الاقتصادي أن هناك مشكلةً في هذه الطريقة وهي «أن الأموال التي ستمتصها سوق الاستهلاك ستذهب إلى تجار الجملة والمفرق المتحكمين بالسوق الذين سيلجؤون إلى رفع أسعارهم»، وهم أحياناً كما أثبتت التجربة يباشرون بضربات رفع أسعار استباقية قبل رفع الأجور، ورأى د. جميل أن استخدام هذه الطريقة يتطلب «الكثير من التحكم الحكومي».

وأمام التساؤل عن قدرة الحكومة على ممارسة رقابة فعالة على السوق، وكثرة الأدلة التي تشير إلى أن هذا أمر غير ممكن التحقيق ومن ثم إلى صعوبة استخدام الطريقة الأولى المتمثلة بطباعة العملة (أو التمويل بالعجز)، يشير د. جميل إلى وجود طريقة ثانية وهي «رفع أسعار السلع التي تحتكرها الدولة مثل المحروقات» وهذه الطريقة رغم أنها تؤمن موارد إضافية للخزينة ولكنها حسبما أثبتت التجربة لا تؤدي إلى النتيجة الإيجابية المطلوبة، وذلك حسب د. جميل «لأن المواد والسلع التي تحتكرها الدولة هي مواد إستراتيجية ومن ثم فإن رفع أسعارها يسبب ارتفاعات لا متناهية في جميع المجالات فلا يؤدي ذلك بالنتيجة إلى الغرض المطلوب منه».

إذاً، ما الحل؟ يقول د. جميل: «هناك الطريقة الثالثة، وهي رفع الأجور على حساب الأرباح، فمن المعروف للقاصي والداني أن نسبة الأجور مقابل الأرباح في الدخل الوطني لسورية هي ٢٠ مقابل ٨٠ بالمئة وفي أحسن الأحوال ٢٥ مقابل ٧٥ بالمئة، أي إن هناك خللاً هيكلياً بين الأجور والأرباح في سورية على حين مثلاً في الولايات المتحدة الموغلة في الرأسمالية تبلغ نسبة الأجور مقابل الأسعار ٥٠ بالمئة من الدخل الوطني الأميركي- وهذا طبعاً حسب قول الباحث بغض النظر عن أن أصحاب الأرباح هم قلة قليلة جداً وأصحاب الأجور هم الأغلبية العظمى في المجتمع هناك- وفي فرنسا تبلغ نسبة الأجور للأرباح من الناتج الوطني ٤٠ مقابل ٦٠ بالمئة»، ولتفسير علاقة الأرباح بالأجور وتأثيرها على عملية إعادة الإنتاج يوضح د. جميل أن «هذا أمر مفهوم في البلدان الرأسمالية لأن مستوى الأجور يؤمن مستوى الطلب ومن ثم يؤمن مستوى مقبولاً لدوران الآلة الإنتاجية أي يؤمن استمرارية عملية إعادة الإنتاج، وإذا قلنا إن مستوى الأجور في سورية مقابل الأرباح هو ٢٠ بالمئة مقابل ٨٠ بالمئة فهذا يعني وجود خلل عضوي في علاقتهما، وهذا الخلل يثبّت اليوم بدل السير في طريق ردم الهوة والتخلص منه».

أما أثر الرقابة الحكومية المتقطعة وما تتخذه من إجراءات لضبط الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية لرواتب الموظفين فيرى د. جميل أنه قبل الحديث عن الرقابة وعن «السياسات الضريبية التجميلية» مقابل حالات ارتفاع الأسعار المستمرة المشهودة في البلد «يجب الحديث عن تغيير جذري في المعادلة بين الأجور والأرباح» وهذا التغيير لا يمكن أن يمر حسب قوله «إلاّ عبر عملية جراحية مؤلمة- شئنا أم أبينا- يجب علينا إجراؤها عاجلاً أم آجلاً»، وهذه العملية الجراحية التي يراها د. جميل ضروريةً تتمثل بـ«استئصال جزء من كتلة الأرباح وتحويلها نحو كتلة الأجور»، ولكن قبل ذلك يؤكد د. جميل ضرورة أن يتم «تحديد مكان الاستئصال السليم»، موضحاً: «إذا علمنا أن الفساد هو في أقل تقدير يمثل ٢٠ بالمئة من الدخل الوطني فهذا يشير إلى مكان الاستئصال السليم الذي يمكن على أساسه رفع الأجور، وقد يقول البعض عن هذا الكلام إنه نظري، ولكن كل خطوة عملية سبقها تفكير نظري يكون اختزالاً لجميع التجارب السابقة ودون النظري لا يوجد عملي صحيح، لذلك فإن السؤال الأساسي الآن هو: من أين يجب تأمين زيادة الأجور؟!».

إن الكلام السابق يفيد بأنه من الواضح أن زيادة الأجور بنسبة ١٠٠ بالمئة على حساب الأرباح لن تحل المشكلة نهائياً، ولكن د. جميل يرى أن «زيادتها بهذه النسبة سترفع نسبتها إلى ٤٠ بالمئة مقابل الأرباح، أي إلى الضعف، وهذه مجرد خطوة على طريق تحقيق زيادة الأجور أربعة أضعاف، فزيادتها ضعفاً في المرحلة الأولى يعني أن المتبقي للوصول إلى الصيغة النهائية المطلوبة في المرحلة الثانية هو مضاعفتها مرةً أخرى، ويمكن معالجة المضاعفة التالية ضمن خطة متوسطة المدى ولكن تحقيق زيادة الأجور أربعة أضعاف دفعة واحدة لا يمكن معالجته دون إجراء جذري، أما حين تتضاعف الأجور مرةً أولى (١٠٠ بالمئة) ويتم إصلاح الخلل الهيكلي بشكل نهائي، فحينها يمكن الحديث عن سياسات ضريبية فعالة مركزة على أصحاب الدخل اللامحدود المستفيدين الأوائل من رفع الأسعار، بحيث يؤدي كل رفع في الأسعار عندئذ إلى زيادة الضريبة وإعادة الفارق إلى أصحاب الأجور»، وهذا الإجراء حسب د. جميل «ليس إجراء إدارياً وإنما هو إجراء اقتصادي- اجتماعي، وإذا تم وضع هذه الآلية موضع التنفيذ فإنها تؤمن التوازن المستمر بين الأجور والأرباح بغض النظر عن مستوى ارتفاع الأسعار لأن قيمة الأجور الشرائية ستكون مؤمنةً، أي إن الطلب سيكون مؤمناً حينها، وهذا يعني تأمين الاستهلاك ومن ثم تأمين استمرار عملية إعادة الإنتاج في المجال السلعي تحديداً».

يمكن القول: إن المسألة الأجرية في سورية اليوم هي من أشد المسائل تعقيداً، ولكنها في الوقت نفسه قابلة للحلّ، ولكن يجب قبل ذلك تحديد مواطن الأرباح المتعاظمة والتي تلوي ذراع الأجور وتفقدها قيمها الشرائية، فما المشكلة وما المطلوب؟

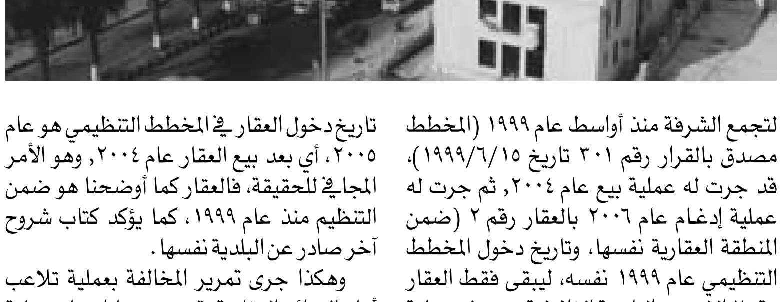
يرى د. جميل أنه إضافة إلى مشكلة نسبة الأرباح مقابل نسبة الأجور من الناتج الوطني فإن «المشكلة الإضافية المتعلقة بالأرباح هي أن الثروة في سورية متمركزة بالدرجة الأولى بقطاعات لا علاقة لها بالإنتاج المادي، مثل العقارات والاتصالات والمصارف.. حيث يراكم أصحاب الثروات الكبيرة أرباحهم على حساب جميع قطاعات الاقتصاد السوري الخاصة والعامة، وهذا يجعل من عملية إعادة تدوير هذه الثروات المتراكمة في القطاعات الريعية إلى مجال الإنتاج المادي، أمراً مستحيلاً ويعرقل عملية النمو الاقتصادي نفسها».

أما المطلوب اليوم حسبما يراه د. جميل فهو «إعادة النظر بالمسألة الأجرية بالذات جذرياً، ثم إعادة بنائها على ثلاثة مرتكزات؛ الأول هو الوصول إلى نقطة الصفر بين الحد الأدنى لمستوى المعيشة والحد الأدنى للأجور، والثاني هو ربط الأجور بمستوى ارتفاع الأسعار- أو التضخم إذا شئنا في حال كان التضخم يعبر بشكل حقيقي عن ارتفاع الأسعار». فالحديث اليوم عن ربط الأجور بالتضخم يثير قلق الاقتصاديين حسبما يبين د. جميل «لأن مقارنة حسابات التضخم بمستويات ارتفاعات الأسعار التي تمت خلال السنوات الأربع الماضية تظهر أن التضخم أقل من ارتفاعات الأجور وهذا يعني حسب هذا المنطق أن ارتفاع الأجور كان أعلى من ارتفاع التضخم، ويمكن عند الوصول إلى تلك النتيجة أن يطالب البعض في الحكومة أصحاب الأجور بإرجاع ما أخذوه من زيادات على أجورهم إلى الخزينة، وهذا يسهل كثيراً إذا كانت حسابات التضخم غير صحيحة في سورية»، أما المرتكز الثالث الذي حدده د. جميل فهو «تأمين الزيادات من مصادر حقيقية إما من أصحاب الأرباح أو من النمو الحقيقي الناجم عن القطاعات الإنتاجية».

من «الشيّق» ذكره أن هامش الحوار معد. جميل أوصل الحديث إلى علاقة «الذئب بالغنمات» التي يرى البعض في توازنها أفضل الحلول قائلين: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم»، ومما جاء على هامش الحوار: «لا يمكن إرضاء الذئب (الأرباح) والقطيع (الأجور) معاً، إذ لابد من زعل أحدهما في نهاية المطاف، وعلى الحكومة أن تختار اليوم أحد طرفي المعادلة للمحافظة على رضاه لأن الحصول على رضا الطرفين أمر مستحيل جداً وغير قابل للتحقيق».

بلدية الروضة: مخالفات بالجملة.. وعملية تزوير واضحة

كثرت في الآونة الأخيرة الشكاوى الواردة إلى جريدة قاسيون من أهالي بلدة الروضة في محافظة طرطوس حول أداء البلدية ورئيسها الحالي، ومعظم هذه الشكاوى تركّز على المزاجية التي يتعامل فيها رئيس البلدية مع أبناء البلدة، والتمييز فيما بينهم على أسس غير قانونية أو واقعية، ومخالفته القانون في كثير من القضايا الإدارية والمالية، واعتماده مبدأ الخيار والفقوس والمحسوبية في تسهيل أو إعاقة تقديم الخدمات.



وأكد الأهالي أنهم تقدموا بأكثر من شكوى مرفقة بالوثائق اللازمة للمسؤولين الأرفع في المحافظة وبعض الجهات الأخرى حول الكثير من مخالفات رئيس البلدية في عدد من القضايا ولكن دون جدوى, حيث لم تفلح احتجاجاتهم واعتراضاتهم وشكاويهم المتكررة في دفع الجهات المسؤولة لاتخاذ موقف حاسم تجاه هذه المخالفات والتجاوزات، حتى خرجوا بنتيجة مفادها أن وراء الأكمة ما وراءها.. وأن هناك جهات (قوية) تقوم بتغطية هذه المخالفات وحماية المخالف..

ومؤخراً، وصلت إلى أيدينا وثائق هامة، تثبت بشكل لا يدع مجالاً للشك، أن البلدية متورطة بمخالفة سافرة للقانون في قضية عقارية، هي في الحقيقة حديث الناس اليوم في البلدة، وتتعلق بتزوير الحقائق في وثيقة رسمية صادرة عن بلدية الروضة.

بيع عقار إلى جمعية سياحية بطريقة مخالفة للقانون

قبل الخوض في موضوع المخالفة لا ضير من عرض جزء من قانون منع الاتجار بالأراضي (القانون رقم ٣ الصادر عام ١٩٧٦). فقد نص هذا القانون حرفياً في المادة ١-أ: (يمتنع بعد نفاذ هذا القانون على من يشتري شيئاً من الأراضي الكائنة ضمن حدود أي مخطط تنظيمي عام مصدق وضمن مناطق الاصطياف بيعها كلاً أو جزءاً، أو التوكيل بذلك، ويشمل هذا المنع الهبة ما لم تكن لإحدى الجهات العامة والجمعيات الخيرية وبدون عوض. وكل عقد صوري يخفي بيعاً .

وفي المادة ٣- (يمتنع على الدوائر العقارية والكتاب بالعدل وجميع الجهات الإدارية العامة الأخرى تسجيل أو توثيق أي عقد يتضمن انتقال ملكية أي من هذه الأراضي خلافا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون).

وفي المادة ١١- (يعتبر كل تصرف بأي من الأراضي المشمولة بأحكام المادة الأولى من هذا القانون إذا تم خلافاً لأحكامها، احتيالاً يعاقب عليه البائع والمشتري، أصيلاً كان أم وكيلاً، بالعقوبة المنصوص عليها في المادة /٦٤١/من قانون العقوبات).

بالعودة إلى موضوعنا، فإن الوثائق التي قدمت لقاسيون تؤكد أن العقار رقم (٣) الكائن في منطقة ضهر صفرا العقارية، ويتبع المخطط التنظيمي لتجمع الشرفة منذ أواسط عام ١٩٩٩ (المخطط مصدق بالقرار رقم ٣٠١ تاريخ ١٥/٦/١٩٩٩)، قد جرت له عملية بيع عام ٢٠٠٤, ثم جرت له عملية إدغام عام ٢٠٠٦ بالعقار رقم ٢ (ضمن المنطقة العقارية نفسها، وتاريخ دخول المخطط التنظيمي عام ١٩٩٩ نفسه، ليبقى فقط العقار رقم٢ الذي من الناحية القانونية جرت له عملية بيع عام٢٠٠٤ بعد الدخول في المخطط التنظيمي عام١٩٩٩ .

والمخالفة الواضحة تبدأ هنا، فبموجب القانون لا يمكن بيع هذا العقار مرة ثانية, ورغم ذلك فقد جرت عملية بيعه ونقل ملكيته عام ٢٠٠٩ إلى جمعية عروس البحر للسكن والاصطياف, وقد تم ذلك بموجب كتاب مشروحات من بلدية الروضة (يحمل رقم ٨٠١ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١)، يبين أن تاريخ دخول العقار في المخطط التنظيمي هو عام ٢٠٠٥، أي بعد بيع العقار عام ٢٠٠٤, وهو الأمر المجافي للحقيقة، فالعقار كما أوضحنا هو ضمن التنظيم منذ عام ١٩٩٩، كما يؤكد كتاب شروح آخر صادر عن البلدية نفسها .

وهكذا جرى تمرير المخالفة بعملية تلاعب أمام الدوائر العقارية، تم بموجبها اعتبار عملية البيع عام ٢٠٠٩ بيعاً لأول مرة بعد دخول العقار في المخطط التنظيمي عام٢٠٠٥، كما تبين الوثيقة المزورة أو المخالفة للحقيقة والتي استند عليها لإتمام البيع أمام الدوائر العقارية.

وهكذا فنحن أمام وثيقتين، واحدة صحيحة تبين أن تاريخ دخول العقار المخطط التنظيمي هو عام ١٩٩٩, والثانية مخالفة للحقيقة أو مزورة، تبين أن تاريخ دخول العقار المخطط التنظيمي هو عام ٢٠٠٥، وهي الوثيقة التي تم البيع بموجبها!.

والأسئلة التي يطرحها الناس اليوم: كيف قدمت البلدية شروحاً مخالفة للحقيقة، ولمصلحة من؟ ومن جهة أخرى، إذا كانت الوثيقة مزورة، فمن زوّرها؟ وكيف تم تمرير التزوير أمام الدوائر العقارية المسؤولة عن البيع؟ وكيف فقدت النسخة الأصلية للوثيقة (المتلاعب بها) المعتمدة في عملية البيع لجمعية عروس البحر للسكن والاصطياف, حيث اختفت من دائرة السجل العقاري في بانياس (يوجد منها صورة فوتوغرافية)، كما أكد المواطنون الذين يتابعون القضية؟. ثم كيف قبلت الجمعية شراء العقار المعني طالما أن لديها كتاباً من بلدية الروضة يبين التاريخ الحقيقي لدخول العقار في المخطط التنظيمي عام ١٩٩٩؟ ومن أين حصلت الجمعية على الكتاب المزوّر أو المخالف للحقيقة والمعتمد في البيع أمام الدوائر العقارية؟؟

أسئلة كثيرة وجدية تحتاج إلى أجوبة حاسمة، وهي برسم محافظة طرطوس، والجهات الرقابية والتفتيشيةفيها ..

الخطير في الأمر أن هناك من يردد بيقين، أنه سيتم طي الملف أو إخفاؤه لكي لا يؤدي في المحصلة إلى فتح ملفات تزوير في قضايا أخرى ربما تكون أخطر وأوسع!؟

إننا في جريدة قاسيون، نضم صوتنا لأصوات الناس ونطالب بفتح تحقيق يعالج هذا الملف وغيره، ويحاسب المسؤولين عن المخالفات والتجاوزات تطبيقا لمبدأ سيادة القانون، وإنصافا للمواطنين وحفظاً للمال العام.

■ مراسل قاسيون- طرطوس

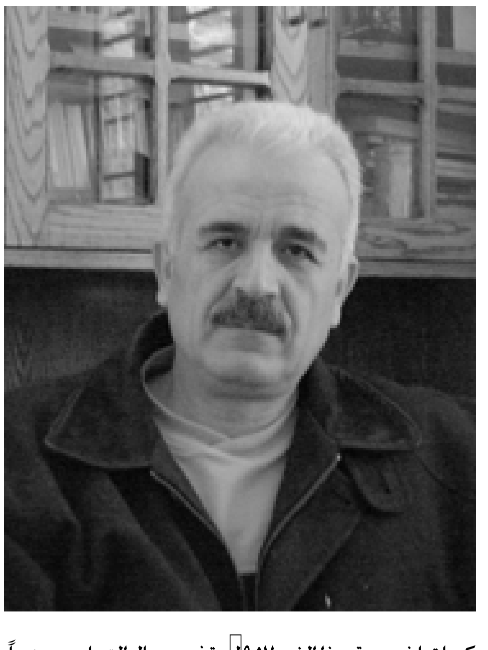
د. حيان سلمان لقاسيون:

موازنة 2010 متراجعة مقارنة بتطور الناتج الإجمالي

◄ حسان منجه

أقرت الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ في وقتها المحدد وفق المهلة الدستورية التي حددها الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية، على غير عادتها، وقد ارتفعت القيمة الإجمالية لها من ٦٨٥ مليار في العام ٢٠٠٩ إلى ٧٥٤ مليار في العام ٢٠١٠ بزيادة مقدارها ١٠٪ .

والحقيقة أن هناك تحفظات كبيرة على بنود هذه الموازنة التي تجاهلت زيادة الرواتب، وخفضت اعتمادات قطاعي الصحة والتعليم، وحافظت على أرقام عجز كبيرة رغم زوال مبررها، أما البنود الإيجابية فيها فتقييمها النهائي سيتم من خلال التنفيذ الذي يمكن أن يفقد الشيء الايجابي المقرر في الموازنة العامة حسناته المفترضة.



الموازنة الذراع الأساسي للدولة

لا شك أن المواطن السوري قد بدأ يتلمس تراجع دور الدولة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، غير أن دور الدولة الاقتصادي يقاس أساساً من خلال المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي والموازنة العامة، والتي تقدر نسبتها للعام ٢٠١٠ بحدود ٣٠٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول أخرى: ٤٨ ٪ في ليبيا، ٣٥ ٪ في اليابان، ٣٧ ٪ في الولايات المتحدة الأمريكية

وبين شعور المواطن بالتراجع، والمعادلة الاقتصادية لحسابه كان لا بد من السؤال: هل الدور الاقتصادي للدولة في تراجع؟

في الإجابة على هذا السؤال البديهي، يؤكد الباحث الاقتصادي د. حيان السلمان أن «الموازنة أداة بيد الدولة للتدخل في الشؤون الاقتصادية الذي يعبر عنه بالعلاقة الكائنة بين حجم الموازنة والناتج المحلي الإجمالي، فموازنة العام ٢٠١٠ ارتفعت بمقدار /٦٩/ مليار ل.س مقارنة بموازنة عام ٢٠٠٩ »، لكن القضية حسب د. حيان تكمن في توزيع الموازنة الاستثمارية (إنفاق جاري، واستثماري)، فـ«الإنفاق الجاري بلغت قيمته /٤٢٧/ مليار ليرة سورية، بزيادة نسبتها ٤ ٪ عن العام ٢٠٠٩، مشكلة ٥٧ ٪ من إجمالي الموازنة العامة، أما الإنفاق الاستثماري فقد بلغ /٣٢٧/ مليار ل.س بنسبة /٤, ٤٣٪/ من إجمالي الموازنة العامة بزيادة قدرها /٥٢/ مليار ل.س عن عام ٢٠٠٩ ».

وأشار د. سلمان إلى أن الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ «تعتبر قليلة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي، ففي هولندا تبلغ /٦٥ ٪/. فنحن الآن بأشد الحاجة لزيادة حجم الموازنة بشكل عام، والإنفاق الاستثماري بشكل خاص، وقطاعات الإنتاج المادية (زراعة، صناعة) بشكل أخص، لأن الموازنة هي الذراع الأساسي للدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية لمواجهة أزمتين مرتبطتين بجوهر النظام الرأسمالي، الأزمة المالية العالمية، والأزمة الغذائية التي بدأت تتكون معالمها في الأفق الاقتصادي جراء انتقال العالم إلى تصنيع الوقود الحيوي.

مضاعفة الرواتب قضية ملحة
نسبة الرواتب مقارنة بالناتج المحلي متدنية

من ينظر إلى الموازنة يلاحظ إغفال بند زيادة الرواتب والأجور، وهنا كان لا بد من السؤال: هل هذا الإغفال يعد تراجعاً عن تحسين المستوى المعيشي للمواطن السوري المتراجع أساساً، أم أن هناك مشكلة عجز في الإيرادات أدت إلى إغفال قضية زيادة الرواتب؟

يرى د. حيان أن «زيادة الرواتب والأجور قضية ملحة جداً، لأنها تؤدي إلى تحريك الطلب الداخلي، وبالتالي تفعيل مواقع الإنتاج، وخاصة في ظل ما يشبه الركود الاقتصادي الذي تعيشه سورية، وقد يقول البعض إنها وصفة كينزية، ولكن برأينا هذه الوصفة هي وصفة تناسب الاقتصاد السوري حالياً، لذلك من الضرورة على الأقل، مضاعفة الرواتب وزيادتها بالتوازي مع زيادة إنتاجية العمل، كما أن هذه الزيادات تشكل أرضية لزيادة الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٠، وتؤدي إلى تقليل عجز الموازنة العامة».

ويضيف: إن «زيادة الرواتب لا تعد «تكلفة اجتماعية»، بل يجب أن ترتبط بشكل مباشر بزيادة الإنتاجية، فكلما ارتبطت معدلات الرواتب مع معدلات الإنتاجية يقل الخوف على الدورة الاقتصادية وعلى الخلل ما بين «الكتلة النقدية والكتلة السلعية، ولكنني لا أتفق مع دعاة الليبرالية الاقتصادية الذين يقولون إن زيادة الرواتب والأجور غير المترافقة مع زيادة الإنتاجية، ستؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، فنسبة الرواتب والأجور لا تزال متدنية مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل نسبة متواضعة من تكاليف السلع والخدمات، وإن مراكز التكلفة تتركز في جانب رأس المال على حساب عنصر العمل».

اعتبر د. حيان سلمان أنه «من الخطأ النظر إلى ضخامة النفقات دون البحث عن الجوانب الإيرادية، والتي يمكن زيادتها عبر إصلاحات متعددة أهمها :

- إدخال اقتصاد الظل في نسيج الاقتصاد الوطني، والذي يشكل حسب بعض الدراسات الاقتصادية /٤٢ ٪/ من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا اعتبرنا أن الناتج المحلي لعام ٢٠١٠ هو بحدود /٢٤٠٠/ مليار ل.س، فهذا يعني أن اقتصاد الظل هو بحدود /١٠٠٠/ مليار ل.س، وهذا يعني بدوره أن دخول اقتصاد الظل سيؤدي إلى زيادة تحصيل الإيرادات، سواء من خلال زيادة تحصيل الرسوم والضرائب وزيادة تفعيل الدورة الاقتصادية».
- مكافحة التهرب الضريبي في القطاعين الخاص والجمارك بشكل أساسي، حيث أن حجم التحصيل الجمركي لا يتناسب نهائياً مع قيمة التجارة الخارجية.
- إصلاح القطاع العام وبشكل خاص الصناعي، لأن إصلاحه سيؤدي إلى زيادة الفوائض الاقتصادية، وتحويل الشركات الخاسرة والمتوازنة إلى شركات رابحة.
- إعادة النظر بالإيرادات النفطية وخاصة مع الشركات التي تم توقيع عقود معها .
- ضرورة إعادة الاعتبار للدور الاجتماعي للموازنة».

الاعتبارات الاجتماعية

تبلغ حصة قطاع الصحة من الموازنة العامة حوالي ٠,٣٥ ٪ فقط، بينما تقدر حصة قطاع التعليم ٢,٥٪، وتبلغ حصة الفرد السوري في مجال الصحة من الموازنة العامة ١١٣ ليرة، كما تبلغ حصة هذا الفرد ٩٥٧ ليرة في مجال التعليم سنوياً، بينما حصة قطاعي التعليم والصحة في الدول الرأسمالية أعلى من ذلك بكثير، فهل هذا دليل آخر على تراجع دور الدولة الاجتماعي؟!

يجيب د. حيان سلمان «إن الاعتبار الاجتماعي يجب أن يأخذ الدور الأساسي والمحوري في أي موازنة تنموية، لذلك لابد من تعديل أو إعادة النظر بحصة الفرد سواء كان في الخدمات الصحية أم الخدمات التعليمية، لكي تكون مترافقة مع مقررات الخطة الخمسية العاشرة، ولاسيما أننا بصدد قضيتين اثنتين، بدأتا تنطلقان من قلب الليبرالية الاقتصادية وهما :

- انفجار الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨/٩/١٦، وما تبعه من سقوط تراجيدي لمؤسسات وبنوك عالمية تحولت إلى ما يشبه علب كرتونية فارغة.
- دعوة قادة الغرب لإعادة النظر بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم ترك الأمور لقوى السوق المجسدة في العرض والطلب، والابتعاد عن الخصخصة، وبأن الدولة ليست دائماً «رب عمل فاشل»، بل إن نجاح أية مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية لا يتوقف على طبيعة الملكية، وإنما على كيفية إدارة المملوك، وهنا لا بد من التذكير بأن الرئيس بشار الأسد قال: (الخصخصة خط أحمر، والقطاع العام صمام الضمان الاجتماعي لا يجوز التخلي عنه، وإنما يجب الانطلاق من إصلاحه وإعادة الاعتبار له)».

الدعم لا يتحمل مسؤولية العجز

كانت الحكومة تقول إن ارتفاع العجز سببه الدعم المقدم للمواطن السوري، وفي مقدمته دعم المشتقات النفطية، وبعد أن بدأت ملامح الدعم بالزوال بعد رفع أسعار المحروقات في نيسان ٢٠٠٨، كان يجب أن يتراجع العجز، لكن أرقامه حافظت على ارتفاعها وتحليقها (/٢٢٦/ مليار في العام ٢٠٠٩، /١٧٦/ مليار ليرة المقدر للعام ٢٠١٠)، فهل من مبرر واقعي لأرقام العجز المعلنة؟ وما هي أسبابه رغم زوال مسببه الحكومي؟

يقول د. حيان إنه «لا يجوز تحميل مبالغ الدعم مسؤولية العجز في الموازنة العامة، لأن الدعم ارتفع نهائياً عن أغلب السلع، في الوقت الذي تدعم به كل دول العالم منتجاتها، ويجب علينا أن ندعم إنتاجنا، وبالدرجة الأولى الإنتاج الزراعي وقطاع التعليم.

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن أكبر دول الداعمة لإنتاجها الزراعي هي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعتبر مؤشراً عن التناقض الصارخ ما بين الإدعاءات النظرية والممارسة العملية. فالبقرة اليابانية الواحدة تدعم يومياً بحدود /١٨/ دولاراً، والولايات المتحدة بلغ دعمها لمربي الخنازير في عام ٢٠٠٧ بحدود /٥٠٠/ مليون دولار، ولمنتجي فول الصويا /١٣٠٠/ مليار دولار».

وأشار د. حيان إلى أن «الخلاف الأوربي الأمريكي حول دعم الإنتاج الزراعي هو الذي أوقف جولة منظمة التجارة العالمية في الدوحة القطرية، كما أن الكثير من الدول الأفريقية، وفي مقدمتها كينيا، قد فقدت زراعتها بالكامل من جراء عدم قدرتها على تقديم إنتاج زراعي ينافس الإنتاج الأوربي الأمريكي المدعوم، ولذلك يجب أن نلتزم موضوع الدعم، وهذا ما تؤكده كل الأدبيات الاقتصادية، فالدول الصناعية لن تتخلى عن دعم إنتاجها، بل إنها التفت بطرق شيطانية على ذلك، من خلال أحداث الصناديق الزرقاء والخضراء لتقديم الدعم وتفننت في تقديمه».

البطالة إلى أين؟!

الموازنة لا تستهدف سوى تأمين /٦٠/ ألف فرصة عمل، والتي لا تتجاوز في أحسن حالاتها /٢٠٪/ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إذا ما تذكرنا أن هناك بطالة تراكمية تقدر بـ ١٣٪، ألن يؤدي ذلك إلى زيادة البطالة عملياً، إذا ما افترضنا تأمين فرص العمل المقررة أساساً؟!

يبيّن الباحث الاقتصادي د. حيان السلمان أن «البطالة آفة اجتماعية إضافة إلى كونها ضياعاً لأهم مورد اقتصادي، وهو العامل البشري، وتؤكد الدراسات الاقتصادية أنه يدخل إلى سوق العمل سنوياً بين /٢٥٠ – ٣٠٠/ ألف طالب عمل، لذلك إذا لم نؤمن فرص عمل لهؤلاء، فإنهم سيتحولون إلى بطالة تراكمية تضاف إلى معدل البطالة في السنوات السابقة، أو سيضطرون إلى مغادرة الوطن، وفي الحالتين يعتبر هذا خسارة وطنية كبيرة، ولذلك لإيجاد حلول لمشكلة البطالة لا بد من:

- الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الصناعي، لأن الاقتصاد الريعي بطبيعته مولد ضعيف لفرص العمل.
- زيادة التشابكات بين الزراعة والصناعة، خاصة وأننا ننتج الكثير من الموارد الزراعية (/٥/ مليون طن قمح، /٥, ٣/ طن خضار وفواكه، مليون طن قطن)، ولدينا ثروة حيوانية كبيرة، بحيث تكون مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة ومخرجات الصناعة مدخلات للزراعة، عندئذ نستطيع أن نفعل التصنيع الزراعي، وبشكل خاص التصنيع الغذائي، ونعمق من مستوى «العناقيد الصناعية» الكفيلة بامتصاص البطالة، خاصة بعد أن تم إثبات أن كل دولار واحد من القطن المصدر خاماً يعطي قيمة مضافة بحدود /١٢٠٠ ٪/ عند التصنيع، وهذا ينطبق أيضاً على المواد الخام الأخرى.
- زيادة وتفعيل المشاريع الصغيرة المتوسطة والمتناهية الصفر.
- التنمية الريفية من خلال تحديد الخريطة الاستثمارية، لأن أي موقع اقتصادي في النهاية هو موقع اجتماعي، وينعكس على كل المؤشرات الاجتماعية». ■

المصارف الزراعية.. تعيق تطوير الزراعة!



رغم كل ما يقال عن اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تطوير الزراعة، وخاصة في مجال تكريس الري الحديث بأشكاله المتعددة، الذي يحد من الهدر الكبير في الثروة المائية، ويعطي مردوداً أكبر للجهد الكبير الذي يبذله فلاحو الوطن، ويحافظ كذلك على كميات الطاقة التي يحتاجها الفلاح، ويسهم أيضاً في زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته.. رغم كل هذه الايجابيات التي تصب في مصلحة الشعب والوطن إلاّ أن الإعاقات في هذا المجال كبيرة، فمنها ما يتعلق بوزارة الزراعة نفسها، حيث تتأخر الطلبات للموافقة عليها. لكن ربما الأكثر إعاقةً هو المصارف الزراعية التي لا تستجيب للتعليمات الوزارية في تسهيل الإجراءات، وخاصةً فيما يتعلق بالكفالة. حيث تنص التعليمات وآخرها قرار مجلس الوزراء رقم ١/٩٢٧٣٠ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٣٠ وبناءً على كتاب الرئاسة رقم ١/٧٨٠٣ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١ وتوصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ٣٩ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١، بالموافقة على مقترحات اتحاد الفلاحين للتحول إلى الري الحديث، حول قبول رهن الأرض سواء كانت ملكية خاصة أو أراضي انتفاع، والقرارات القضائية في البيع والتنازل أو بموافقة المالك الأساسي أو بموجب حصر الإرث، أو بموجب وكالة قانونية أو عقد المزارعة، وكذلك تكون نسبة التكاليف ٥٠٪ على حساب المشروع الوطني العربي للري الحديث و٥٠٪ تُقسط على عشرين سنة بفوائد بسيطة.

المؤسف أنّ المصارف الزراعية في دير الزور لا تزال تعيق ذلك، وتطالب أصحاب المشاريع التي حصلت على موافقة وزارة الزراعة بكفيل شخصي، ولا تقبل كفالة الأرض حسب التعميم، وهناك نحو ١٠٠ مشروع لم تنفذ رغم مضي عام على حصولها على الموافقة، وهي تنتظر أن تمُنّ عليها المصارف الزراعية، ولدينا العديد من أسماء أصحابها الذين اشتكوا لقاسيون !!

وهنا من الضروري أن نتساءل: لماذا هذه الإعاقات؟ ومن وراءها؟ ولمصلحة من يجري هذا التعقيد !؟

إننا نتوجه إلى وزير الزراعة بالإيعاز للمصارف الزراعية بأن تنفذ هذا التعميم ومحاسبة المسؤولين عن التأخير والإعاقة.. فإذا كانت مصلحة الفلاح والشعب والوطن لا تهم البعض في إدارات المصارف، فإن من اقترح وخطط وأقر المراسيم لن يبقى متفرجاً على ذلك.. فلو كانت القضية متعلقة بأحد المستثمرين الوهميين لرأينا أغلب المسؤولين من مختلف المستويات يسارعون لتقديم كلّ التسهيلات حتى وإن كانت مخالفة للقوانين والدستور!؟

لا شك أنّ مقترحات اتحاد الفلاحين لم تأتِ من فراغ وإنما تعبير عن مصالح الفلاحين والوطن والشعب، وتحقيقها يساهم في تحقيق جزء مهم من كرامة الوطن والمواطن .

■ زهير مشعان

احترنا يا حكومة....

ما عدنا نفهم ما الذي تريد أن تقوله الحكومة مباشرة على لسان فريقها الاقتصادي ووزرائها، أو من خلال توجيه مؤسساتها بين الحين والأخر لإصدار الأرقام المبررة لإجراءاتها وقراراتها. فما هي مصداقية ما يصدر من أرقام وإحصاءات؟! وهل هناك من يدقق أو يتابع؟! وما هي القاعدة الجوهرية التي تسير عليها الحكومة؟ وما هي الفكرة التي تريد إيصالها إلى المواطنين أو الدفاع عنها في ظل أرقام وإحصاءات وتصريحات متضاربة في كثير من الأحيان باختلاف المقطع الزمني؟!

فبعد أن تم رفع الدعم عن المازوت في نيسان ٢٠٠٨ بعدة شهور، خرجت الحكومة عبر المؤسسة العامة للمحروقات لتبشر وتقول إنه وخلال فترة الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠٠٨، قد انخفض استهلاك المازوت مقارنة بالشهور التسعة الأولى من العام ٢٠٠٧، وذلك كدليل من قبلها على أهمية وفاعلية إجراء رفع أسعار ليتر المازوت عندها إلى ٢٥ ليرة سورية أي بمقدار ٣٥٠٪. وهذا شكل إدانة للحكومة فيما بعد، لأن تأثير ارتفاع الأسعار طال قطاع الزراعة والصناعة بشكل أساسي، كما انه أدى، ومن جهة أخرى، للجوء قسم كبير منهم إلى استخدام مصادر الطاقة الأخرى مثل الفيول أو الكهرباء.

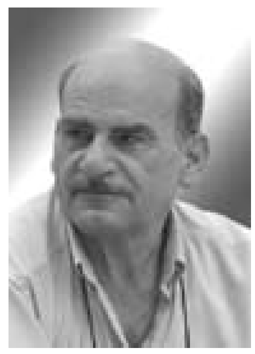
أما اليوم، وفي ظل الغيوم الملبدة التي تكتنف تقديم البدل النقدي للمازوت المحدود، وغير الكافي إذا ما تم تقديمه أساساً لتدفئة الأسر السورية أكثر من نصف الشتاء، ليقضوا النصف الأخر تحت رحمة البرد، جاء إعلان الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية: «إن هناك زيادة في استهلاك المازوت في سورية بين بداية شهر كانون الأول الجاري حتى ١٣ منه بنسبة ١٥٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، كخير دليل على وضوح تعليمات البدل النقدي التي أدت لمضاعفة الاستهلاك».

فالفترة الزمنية الصغيرة التي تم على أساسها التقييم قصيرة نسبياً، ولا تعبر بتقديرنا عن ارتفاع فعلي في الاستهلاك ناتج عن ارتياح المواطنين، كما أن هذه الزيادة قد يكون سببها البرد القارس في دول الجوار، وارتفاع حدة التهريب لتدفئة الأشقاء، الذين لا يحتملون البرد ولم يعتادوا عليه كما السوريين. كما أننا نريد طمأنة مؤسسة المحروقات إلى أن السوريين قد عادوا لوسائل التدفئة القديمة والتقليدية على الحطب والجلة (روث الحيوانات كانت تستخدم قديماً للتدفئة)، كما أن هناك إقبالاً منقطع النظير من المواطنين السوريين على شراء السخانات الكهربائية ومدافئ الحطب، لأنهم غير قادرين على تحمل فاتورة شراء ٢٠٠ ليتر من المازوت دفعة واحدة، بل إنهم باتوا يشترونه بالقطارة التي تزعج في كثير من الأحيان بائعي المازوت الجوالين وأصحاب الكازيات. فهل يعقل أمام هذه الوقائع الظالمة بحق المواطن السوري وكرامته أن يكون قد ارتفع استهلاكه من المازوت؟!

■ ح.م

«المنية ولا الدنية»..

◄ حمزة منذر



.. قبل خمسة شهور ونصف من الاجتياح الصهيوني للبنان ١٩٨٢، اتخذ الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩٨١/١٢/١٤ قراراً «بضم» الجولان السوري المحتل إلى الكيان الصهيوني.

.. في ذلك الوقت كان عدد المواطنين السوريين الذين لم ينزحوا من أرضهم لا يتجاوز الـ١٣ ألف نسمة موزعين على خمس قرى هي: مجدل شمس، مسعدة، بعقاثا، عين قنيا، الغجر، من أصل ١٣٩ قرية ومدينة ومزرعة دمرها واستولى عليها الاحتلال الصهيوني أثناء عدوان حزيران ١٩٦٧.

.. ولأن إرادة المواجهة لم ترتبط يوماً بكثرة العدد، أو ميزان القوى، أعلن أحرار الجولان في اليوم الثاني «لقرار الضم» عن عقد اجتماع جماهيري في مجلس مجدل شمس كبرى القرى الخمس، حضره أكثر من ثلاثة آلاف شخص وأعلنوا فيه رفضهم القاطع لقرار الكنيست الصهيوني واعتبروا يوم ١٩٨١/١٢/١٤ يوم حداد حتى تحرير الجولان وقرروا المواجهة تحت شعار: «لن نقبل قرار الضم حتى لو دفنا أحياء، هذا وطننا ونحن هون»!! كما أصدر الاجتماع قراراً بالإجماع القيام بإضراب احتجاجي شامل لمدة ثلاثة أيام.

... وعندما حاولت قوات الاحتلال فك الإضراب عبر الترهيب والقمع والاعتقالات دعا أحرار الجولان مجدداً إلى اجتماع جماهيري ثان يوم ١٩٨١/١٢/١٧ في المكان ذاته حضره أكثر من أربعة آلاف من الرجال والنساء وطلاب المدارس أصدروا فيه بياناً أكدوا فيه «أنهم عرب سوريون يرفضون الاحتلال وقراراته رفضاً مطلقاً، وأن الجولان جزء لا يتجزأ من الوطن الأم سورية، لذلك لا رضوخ للاحتلال وشعارنا هو: المنية ولا الهوية الإسرائيلية»!

وعلى إثر هذا الاجتماع اتسعت دائرة المواجهة بين أحرار الجولان العزل إلا من حب الوطن وما امتلكت أيديهم من عصي وحجارة، وبين قوات الاحتلال الذين فوجئوا بالمقاومة الشاملة والعصيان المدني لآلاف مؤلفة من السكان لم تؤثر فيهم محاولات الترغيب والترهيب التي مارسها الكيان الصهيوني ضدهم منذ حزيران ١٩٦٧ حتى ١٩٨١/١٢/١٤.

... إن الصمود والمقاومة الباسلة لأحرار الجولان ساهم في قوة الموقف السوري الرسمي في مجلس الأمن الذي اجتمع يوم ١٩٨١/١٢/١٧ وأصدر قراراً تحت رقم (٤٩٧) اعتبر فيه قرار الضم باطلاً وعديم الأثر قانونياً ويطلب من الكيان الصهيوني إلغاءه فوراً واعتبر معاهدة جنيف حول حماية المدنيين تحت الاحتلال مازالت أحكامها ساريةً على أراضي الجولان السوري المحتل.

لكن سلطات الاحتلال المدعومة من الإمبريالية الأمريكية ليس فقط لم تمثل لقرار مجلس الأمن، بل زادت من عمليات القمع والبطش ضد أحرار الجولان وقررت تنفيذ «قرار الضم» بالقوة العسكرية المباشرة خصوصاً بعد أن أعلن أحرار الجولان يوم ١٩٨١/٢/١٤ إضراباً مفتوحاً حتى إلغاء مشروع فرض الهوية الإسرائيلية، وفي يوم ١٩٨٢/٣/٣١ استدعى جيش الاحتلال ما قوامه أكثر من فرقة عسكرية وقام بتطويق قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قنيا، وبقعاثا، ثم قام الجنود بمداهمة البيوت محاولين إرغام الأهالي على استلام «الهوية الإسرائيلية» عبر رميها في فناء المنازل. لكن روح المقاومة كانت أقوى، وقد اعترفت بعض الصحف الصهيونية بأن «نساء الجولان يقمن بتكنيس الهويات الإسرائيلية، ويرمينها، وقد جاء في «الوثيقة الوطنية» لأحرار الجولان: «إن جنسيتنا العربية السورية لا تقررها سلطات الاحتلال، فنحن عرب منذ آلاف السنين، ومنذ أن وجد الإنسان العربي فوق هذه الأرض التي فديناها ونفديها بدمائنا»!

لقد كسب أحرار الجولان معركة رفض الهوية الإسرائيلية عبر المقاومة الشعبية الشاملة واضطرت سلطات الاحتلال إلى استبدال «الهوية» ببطاقة تعريف خالية من ذكر الجنسية.

نقول لمن لا يعرف حقيقة وحيثيات مقاومة أحرار الجولان ضد الاحتلال: إن مجموع الأحكام الصادرة عن محاكم الاحتلال ضد مواطني الجولان الصامد بلغت أكثر من ثلاثة آلاف، كما قدموا الشهداء بغير حساب وما زال للآن أحد عشر أسيراً جولانياً في سجون الاحتلال تتراوح أحكامهم بين ٥ إلى ٢٧ عاماً!

.. وإذا كان من المستحيل الإحاطة بأبرز محطات المقاومة في الجولان في خاطرة أو حتى في كتاب، فإن الدرس الأكبر الذي تعلمناه من أحرار الجولان هو أن الاحتلال لا يواجه إلاّ بالمقاومة، وأن سنوات من المفاوضات لا تستند إلى خيار المقاومة لن تحرر شبراً من الأرض المحتلة والأمثلة من حولنا كثيرة وأقربها تجربة المقاومة في لبنان، والباقي على الطريق الذي يشرفنا السير فيه حتى التحرير الكامل لتراب الجولان!

h.monther@kassioun.org

جدار الفولاذ القاتل

◄ محمد العبد الله



استطاع العدو الصهيوني أن ينعش «عقول» بعض القوى العربية المسيطرة، داخل بلدانها أو في حدود الطوائف والمذاهب التي تنتمي إليها، على إعادة إنتاج واقع ووظيفة الجدار الاحتلالي التقسيمي و«الإلحاقي» داخل مناطق حدود تلك الدولة أو كيان تلك الطائفة/ المذهب. وإذا كانت الصورة التي بدأت ترتسم في بنية الكيانات والتكتلات الممزقة تعلن عن مرحلة الجدران في صيرورة تحرك المجتمعات، فإن ماتؤكده المعلومات المتسربة عما يدور في منطقة الحدود المصرية/ الفلسطينية مع قطاع غزة، ينبئ بما هو انتقال بالدور/ الوظيفة من رسم التخوم وحراستها بين دولة ودولة أو بين كيان وآخر، إلى المشاركة في مصادرة حق الإنسان في الحياة «المحدودة»، والقيام بدور الشريك المباشر عبر استكمال مهمات التجويع والضغط على عقول ومشاعر البشر، تحقيقاً لـ«القتل الهادئ»، من خلال تطوير وسائل الحصار بحيث تصبح عصية على الحفر والاختراق.

لم يكن الخبر الذي سربته صحافة العدو الصهيوني قبل بضعة أيام عن بدء العمل بالحفارات العملاقة في مناطق الحدود المصرية/ الفلسطينية، كاذباً. فقد تأكدت بالعين المجردة عمليات حفر وتكسير وتقليع ونقل للأحجار والصخور باستخدام عدد من الحفّارات والرافعات الضخمة، كخطوات أولية لتجهيز الجدار الفولاذي الذي سيغوص في باطن الأرض لعمق يتراوح بين ١٨ و٣٠ متراً حتى لا يستطيع أهل غزة المحاصرون حفر أنفاقهم. لقد تمنى الكثيرون أن يكون الخبر مختلقاً ومفبركاً، رغم ماأكدته عيون القاطنين والعابرين في المنطقة. لكن صحيفتي «الشروق» و«المصريون» الصادرتين في «القاهرة» أكدتا حقيقة بدء عمليات الحفر العميقة والواسعة. صحيفة «الشروق» الصادرة يوم الأحد ١٢/١٣ نشرت تقريراً تحت عنوان: جدار رفح العظيم تحت الأرض، يتضمن بعض المعلومات المذهلة والمذلة في الوقت ذاته. فقد كشفت عن حائط حديدي بدأ العمل في بنائه بين سيناء وقطاع غزة. وقد تم الانتهاء من إقامة جزء منه يمتد بطول ٥ كيلومترات و٤٠٠ متر. وهو غير ظاهر للعيان لأنه يصل إلى عمق ١٨ مترا تحت الأرض. وهو يتكون من ألواح من الصلب بعرض ٥٠ سنتيمترا وطول ١٨ مترا، صنعت خصيصاً في الولايات المتحدة. وهي من الصلب المعالج الذي تم اختبار تفجيره بالديناميت. هذه الألواح يتم زرعها في باطن الأرض بواسطة آلات ضخمة تحدد مقاييسها بالليزر. ثم يجري لصقها بواسطة تداخل الأطراف التي تسمى «العاشق والمعشوق».

وقد أكدت المعلومات أن العملية تتم تحت إشراف مجموعة من الخبراء العسكريين الأمريكيين، الذين يعملون- كما يقول التقرير- على إكمال ملحقات المنظومة التقنية الخاصة برصد الأنفاق، التي تتضمن إنشاء بوابتين فريدتين من نوعهما في الشرق الأوسط، تسمحان بمرور الشاحنات دون تدخل يدوي، في الوقت الذي يستطيع فيه نظام المراقبة الالكتروني كشف أية أسلحة أو متفجرات تحملها الشاحنات.

أما صحيفة «المصريون» الصادرة يوم الثلاثاء ١٢/١٥ فقد نشرت تقريراً للكاتب «عادل الشريف» يستشهد فيه بحديث السيدة «كارين أبو زيد» المفوض العام للأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) خلال ندوة أقيمت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم الاثنين ١٢/١٤ حضرها عدد من أساتذة الجامعة وطلابها، حول صحة المعلومات التي سربت أخيراً بشأن بناء الحكومة المصرية للجدار الفولاذي على حدودها مع قطاع غزة. المسؤولة الدولية أكدت على (أن المعلومات التي لديها تؤكد أن تكلفة بناء الجدار كاملة تكفلت بها الحكومة الأمريكية، وأن الجدار يبنى من الفولاذ القوي وأنه صنع في الولايات المتحدة وقد تم اختبار مقاومته للقنابل).

اللافت لنظر المراقبين كانت ردود فعل الحكومة المصرية على الحدث. فما بين النفي، والعتب والنقد لما قامت به صحافة العدو الصهيوني من نشر للمعلومات، تعرضت مصداقية أكثر من مسؤول رسمي مصري للتشكيك والسخرية. وهذا مادفع ببعض المسؤولين ممن اتصلت بهم صحيفة «الشروق» إلى التوضيح بأن مايحصل هو(شأن مصري بحت يرتبط بممارسة حقوق السيادة الوطنية)! لكن المواطن العربي داخل مصر وخارجها يتساءل عما تركته اتفاقية كامب ديفيد الكارثية لشعب مصر من سيادة. لقد دفع هذا العمل الذي تقوم به الحكومة المصرية مع العدو الصهيوني/ الأمريكي من أجل تشديد الخناق على شعبنا الصابر الصامد في غزة، بالمسؤولة الدولية كارين أبو زيد التي تعرف من خلال الوثائق والتقارير والأرقام والجولات الميدانية، المعلومات الدقيقة عن كل مايسببه الموت البطيء بسبب الحصار الخانق لمواطني غزة، لتعلن من على منبر الجامعة عن (أسفها لاشتراك الحكومة المصرية في مثل هذه السيناريوهات التي وصفتها بأنها سيئة السمعة ولا تخدم إلا «إسرائيل»)، مؤكدة على (أن المردود السلبي طويل المدى على الأمن القومي المصري، سيكون كبيراً في حال شن أي هجمات «إسرائيلية» على قطاع غزة والتي لم تستبعد أن تكون قريباً).

مابين جدار الضم والفصل الاحتلالي الوحشي في فلسطين، والكتل الإسمنتية الضخمة المتراصفة للجدران الطولية أو الأفقية في شوارع وأحياء بغداد وغيرها من المدن العراقية المحتلة والمستباحة، صفات مشتركة من حيث وظيفتها، وطبيعة مواد بنائها، وبوابات عبورها بالبطاقة العادية أو الممغنطة. لكن جدار الفولاذ الجديد الذي يمتد في عمق الأرض، كان استثنائياً في الاتجاه. إنه هنا لمنع لقمة العيش وحبة الدواء وقلم الرصاص.

جدران الذل والعار الراهنة لاتختلف كثيراً عن جدران الخزان في رواية «رجال في الشمس» للشهيد «غسان كنفاني». لكن قبضات أبناء الأمة في هذا الزمن، لن تكتفي فقط بدق الجدران، بل بنسفها وتدميرها واختراقها.

■■

تأملات فيدل

رسالة إلى تشافيز

صديقي العزيز:

تمرّ اليوم ١٥ سنة على لقائنا في قاعة شرف جامعة هافانا في الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. قبل ذلك بيوم واحد كنت قد انتظرتك عند سلّم الطائرة التي أقلّتك إلى كوبا.

كنتُ متابعاً لأخبار تمردك العسكري على حكومة فنزويلا الموالية لليانكي الأمريكي. وكانت قد وصلت أنباء إلى كوبا عن أفكارك ومبادئك حينما كنتَ في السجن تكرس وقتك، كما فعلنا، للتعمق في الأفكار الثورية التي قادتك إلى انتفاضة الرابع من شباط، ١٩٩٢ ...

في القاعة الرئيسية للجامعة، تداعى فيض أفكارك البوليفارية عفوياً. تلك الأفكار التي أوصلتك إلى الكفاح من أجل استقلال فنزويلا عن استبداد الإمبريالية وطغيانها، وفق الظروف الراهنة والخاصة بوطنكم حينذاك. لأنه من بعد سعي بوليفار ومارتيه الدؤوب، برفقة العمالقة الآخرين، الأوفياء لأحلامهم، والمقاتلين ضد عبودية الاستعمار الإسباني، بات استقلال فنزويلا مظهراً تافهاً.

لا تمر في التاريخ لحظة تشبه الأخرى؛ ولا يمكن الحكم على فكرة أو نشاط إنساني بتجاهل المعطى الزمني. نشترك كلانا بمبادئ ومفاهيم تطورت عبر آلاف السنين لكنها كانت على امتداد التاريخ، القديم منه والحديث، تعبيراً عاماً عن نبذ التقسيم البغيض للمجتمع إلى سادة وعبيد، مستغلين ومستغَلين، مضطهدين ومضطهَدين. في زمننا، غدا هذا التقسيم وصمة عار شاملة، وسبباً لمعاناة البشرية وبؤسها.

اليوم، بعد أن تضاعفت، بفضل العلم والتكنولوجيا، القدرات الإنتاجية عشرات، ومئات، بل آلاف المرات، صار لزاماً أن تختفي هذه الفوارق الجائرة.

الأفكار التي نحملها، أنت وأنا، يشترك على تعزيزها ملايين الكوبيين والفنزويليين.

بينما انطلقتَ أنت من مبادئ مسيحية نشأتَ عليها، ومن ملامح شخصية متمردة؛ انطلقتُ بدوري من أفكار ماركس، ومن شخصية متّمردة أيضاً.

توجد مبادئ أخلاقية شاملة تلائم المسيحي والماركسي على السواء. وبعيداً عن هذا الأمر، تغتني الأفكار الثورية باستمرار من خلال التأمل والتجربة.

من الجدير بالذكر أن صداقتنا الحقيقية والثورية تمتد إلى فترة ما قبل ترؤسك فنزويلا. لم أطلب منك فيها شيئاً. حينما أحرزت الحركة البوليفارية النصر بفوزها في انتخابات عام ١٩٩٩، كان سعر برميل النفط يقل عن عشرة دولارات أمريكية. أتذكر ذلك تماماً لأنك دعوتني لحضور مراسم تنصيبك رئيساً.

أتى دعمك لكوبا عفوياً، مثلما كان تعاوننا الودي مع الشعب الفنزويلي عفوياً، وما زال.

خلال فترة استثنائية، بعد غياب الاتحاد السوفييتي، شددت الإمبراطورية حصارها القاسي على شعبنا. وفي لحظة محددة، ارتفعت أسعار النفط لدرجة تعذّر معها تأمين الطاقة. فأتيتَ ضامناً لبلدنا إمدادات آمنة وثابتة بسعر منخفض.

ولايمكننا أن ننسى أنك بعد قيام انقلاب نيسان ٢٠٠٢ ضد الثورة البوليفارية، وبعد انتصارك الواضح على الانقلاب النفطي في نهاية السنة ذاتها، وتجاوز أسعار النفط حدود الستين دولاراً للبرميل؛ عرضتَ تزويدنا بالوقود بتسهيلات ائتمانية. وكان بوش، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، هو الرأس المدبر لتلك النشاطات غير المشروعة والغادرة المرتكبة بحق الشعب الفنزويلي.

أذكر مدى استيائك حيال طلبه مغادرتي المكسيك كشرط مسبق لحضوره إلى ذاك البلد المعذَّب، حيث كنا سنحضر سويةً مؤتمراً دولياً للأمم المتحدة كان من المفترض أن يحضره هو أيضاً.

لن يغفَروا للثورة البوليفارية أبداً دعمها لكوبا لحظة كانت الإمبراطورية تعتقد أن شعبنا سيسقط فريسة بين أيديها ثانية، بعد حوالي نصف قرن من المقاومة البطولية. في ميامي، كانت قوى الثورة المضادة تطالب بمهلة ثلاثة أيام للإجهاز على الثوريين وتصفيتهم، حالما تتولى حكومة بوش الانتقالية زمام السلطة في كوبا.

مرت عشرة أعوام من التعاون النموذجي والمثمر بين فنزويلا وكوبا. ولدت أثناءها مجموعة ALBA «ألبا» (البديل البوليفاري لأمريكانا) بموازاة إخفاق منظمة منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين FTAA المدعومة أمريكياً، واستمرت عدوانية الإمبراطورية.

الانقلاب في هندوراس ونشر القواعد العسكرية السبع في كولومبيا أحداث وقعت مؤخراً بعد تنصيب الرئيس الجديد للولايات المتحدة. وكان سَلفه قد استأنف نشاط «الأسطول الرابع» بعد مرور نصف قرن على انتهاء آخر حرب عالمية، وانتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفييتي، لتتجلى حقيقة نوايا الإمبراطورية من وراء ابتسامة باراك أوباما وسحنته الأفروأمريكية.

أوضح دانييل أورتيغا بالأمس كيف أضعف انقلاب هندوراس الدول الأعضاء في منظومة تكامل أمريكا الوسطى وأثر على نشاطها.

تحشد الإمبراطورية قوى اليمين في أمريكا اللاتينية لضرب فنزويلا ومعها الدول الأخرى المنضوية في «ألبا». إذا تمكنت الإمبراطورية من الاستيلاء على منابع النفط والغاز الهامة في وطن بوليفار، فإن بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى ستفقد مزايا تزودها بالنفط من فنزويلا الثورية.

وقبل بضعة أيام، إثر إلقاء أوباما خطابه في أكاديمية وست بوينت العسكرية، حيث أعلن عن زج ثلاثين ألف جندي إضافي في حرب أفغانستان، كتبت تأملاً عن مدى دناءة ترشيحه لاستلام جائزة نوبل للسلام بعد اتخاذه مثل هذا القرار.

وأثناء استلامه الجائزة في العاشر من كانون الأول، في أوسلو، أدلى بتصريحات تقدم مثلاً عن المنطق والفكر الإمبريالي. . «...أتحمّل مسؤولية إرسال آلاف الشبان للقتال في بلد بعيد. بعضهم سيقتُل. وبعض آخر سيُقتَل». كان يسعى لتقديم المذابح الوحشية بوصفها «حرباً عادلة» ضد بلد قصيّ، معظم قتلاه قرويون مساكين تتساقط فوق رؤوسهم قنابل الطائرات الموجَّهة.

بعد تلك العبارات الاستهلالية، استخدم أوباما ٤٦٠٠ كلمة لتصوير ذبحه المدنيين على أنه حرب عادلة. وأتبعها بالقول إن حروب اليوم تقتل من المدنيين أكثر مما تقتل من العسكر.

في الحقيقة، قُتل حتى الآن أكثر من مليون مدني غير مقاتل في العراق، وأفغانستان وعلى طول الحدود الباكستانية.

وفي الخطاب ذاته، أثنى على نيكسون وريغان كشخصيات مرموقة متميزة. ولم يتأنّ لتذكُر أن أحدهما ألقى مليون طن من القذائف فوق فيتنام، بينما الآخر فجّر خط أنابيب غاز سيبيريا بوسائل تقنية الكترونية، على أساس أنه مجرد حادث. كان وقع الانفجار مدمراً وشديداً إلى درجة أن أجهزة مراقبة الاختبارات النووية التقطته وسجلت حدوثه.

يختلف خطاب أوسلو عن ذاك الذي ألقي في وست بوينت لأن الأخير كان على درجة أفضل من الإعداد والإلقاء. أما بخصوص الخطاب المقدم في العاصمة النرويجية، فملامح وجه الخطيب كانت تفضح إدراكه لزيف ما يقول وبهتانه.

لا التوقيت ولا الظروف كانت متماثلة. أوسلو قريبة من كوبنهاغن، حيث يُعقد المؤتمر بالغ الأهمية حول تغير المناخ، الذي أعرف أنك وإيفو (مواراليس) تنويان حضوره. يتم خوض المعركة السياسية الأهم في تاريخ الإنسانية هناك، في اللحظة الراهنة. هناك يمكن للمرء رؤية مدى الضرر الذي سببته الرأسمالية المتطورة للبشرية التي غدت اليوم بحاجة للكفاح ليس من أجل العدالة فقط، بل من أجل بقاء الجنس البشري ذاته.

تابعت باهتمام أعمال اجتماع «ألبا». وأقدم التهاني لكم جميعاً. وأسعدتني حقاً رؤية عدد كبير من الأصدقاء الأحباء يتبادلون الأفكار ويناضلون سوية؛ أهنئكم جميعاً.

إلى الأمام دوماً، حتى النصر.

أخلص التحيات

١٤ كانون الأول ٢٠٠٩

■ **فيديل كاسترو روز**

التعمية المناخية والخردة العلمية

لماذا تلاشت آمال عقد اتفاق ملزم حول تغير المناخ في كوبنهاغن، حتى قبل التئام المؤتمر؟ توجد الكثير من الأسباب السياسية والاقتصادية لغياب الإرادة السياسية وامتناع الحكومات عن اتخاذ ما يجب اتخاذه تجاه أزمة المناخ، ولا تخرج عن هذه الأسباب حملة «الخردة العلمية» الإعلامية، جيدة التنسيق وضخمة التمويل، الموجهة لحرف الرأي العام، وإيهامه بوجود انشقاق علمي حول قضية التغير المناخي.

لسنوات طويلة، موَّل قطاع صناعات النفط والفحم حملة المعلومات المضللة عن تغير المناخ، تحت ستار مجموعات وهمية شعبوية، إلى جانب المجموعات التابعة مباشرة لقطاع صناعة النفط والغاز، والتي تحمل أسماء توحي بأنها تمثل المصلحة العامة، بينما هي تكمل مسيرة التضليل الجاري على قدم وساق. وآخر ما حرَّرته الحملة كان استطلاع «هاريس» و«واشنطن بوست إي بي سي» الذي يشير إلى انخفاض كبير في نسبة الناس المصدقين بأن هناك تغيراً في المناخ!

وبشكل عام، يعود سبب تدني الحوار حول التغير المناخي إلى عيوب وسائل الإعلام السائدة ونواقصها، سواء من جهة إهمالها، أو ضعف كوادرها، أو من جهة قصدها التضليل المتعمد. وإلى تخلي معظم مراسلي وسائل الإعلام السائدة عن إجراء التحقيقات الصحفية الجدية، لأجل إعداد تقارير مختزلة «محايدة ومتزنة»، بينما هي فعلياً لا تمت بصلة للاتزان والتوازن والحياد إلا من ناحية تشويهه.

لقد كان متاحاً أمام المراسلين إظهار دجالي «الخبراء» العلميين بوصفهم «مشككين بالتغير المناخي» يجنون الأموال من خلال جولات إلقاء المحاضرات والاشتراك بالبرامج الحوارية التلفزيونية. بدلاً من تلطيهم (أي المراسلين) خلف «حياد» زائف مترافق مع تسعير المنافسة بين رأيين متعارضين، متجاهلين خلوّ أحد الرأيين من الحقائق! مثلاً: نعتبر بديهياً أن نظرية الأرض المسطحة (لأنها باطلة) لا تستحق أن تحتل، في الإعلام، زمناً مساوياً للزمن الذي تستحقه نظرية كروية الأرض. متى سيعتمد الصحفيون هذا الالتزام بالحقيقة- الواقع في إعداد تقارير التغير المناخي؟

يفضح جايمس هوغان وريتشارد ليتلمور خطل هذا الموقف اللاعلمي في كتابهما الصادر حديثاً «التعمية المناخية: الحملة العنيفة لإنكار تغير المناخ»، المتضمن شرحاً دقيقاً لأضاليل قطاع صناعات النفط والفحم وجشعها وصراع المصالح؛ والمتمم لما بدأته مؤلفات أخرى مثل مؤلفيّ روس غيلبسبان «الحرارة في ارتفاع»، ١٩٩٧، و«نقطة الغليان»، ٢٠٠٤.

يذكر الكتاب أن أحد الباحثين في قضايا المناخ، وهو بروفسور في جامعة كاليفورنيا، كان قد أعد وكتب ٩٢٨ بحثاً ومقالاً صحفياً، نشرها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، لا يستبعد أي منها حقيقة الدور البشري في انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتسببها بتغير المناخ. وعلى النقيض منه، ٥٣٪ من الأقاصيص المناخية المنشورة في أربع صحف أمريكية كبرى (نيويورك تايمز، واشنطن بوست، وول ستريت جورنال، لوس أنجلوس تايمز) ما بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٢، «اقتبست قولاً لعالم مناخي، ومتحدث يمثل وجهة نظر أخرى»!

هكذا، وعلى الدوام تم إشباع رغبة مراسلي وسائل الإعلام السائد وشغفهم بالحديث عن وجود خلاف علمي- مناخي ظاهري (لايهم إن كان حقيقياً أم لا) بفيض غامر من المواد المفبركة مدفوعة الأجر من قبل شركات صناعة النفط والفحم. وهو ما تثبِته وثائق المجموعات التابعة للقطاع الصناعي، والتي تكشف أن جزءاً من إستراتيجيتها كان مبنياً على إيجاد مجموعات ومنظمات «واجهة»، والعمل من خلالها وخلفها، بدلاً من تشغيل المجموعات المكشوفة الخاصة



بقطاع صناعة النفط والفحم، التكتيك الذي سهّل إخفاء مصادر تمويل الحملات الشعبية العامة التي يجريها ناكرو التغير المناخي (وكثير عليهم لباقة مصطلح «المشككون»).

وبدلاً من مواجهة الإجماع العلمي حول تغير المناخ بالحجة والدليل، من خلال مقالات منشورة توضح وجهة نظرهم، بدأ ناكرو التغيّر المناخي نشاطاتهم بحملة «علم- عرائضية» مبكرة تنفي تغير المناخ، تحمل تواقيع خبراء مناخيين مزيفين (بما فيها تواقيع أكاديميين وعلماء يحاولون تصوير أنفسهم كخبراء خارج نطاق اختصاصهم!) أو تواقيع مزورة لخبراء مناخ حقيقيين تم إدراج أسمائهم في العرائض دون علمهم.

ويورد الكتاب المذكور آنفاً روايات عن كيفية نجاح الخبراء المزيفين و«العلماء الخردة» بمساعدة: ١- حقيقة أن «الحوار العلمي» عن تغير المناخ امتد خارج أسوار المؤسسات العلمية المختصة. ٢- «غرف الصدى» أي الشبكات الببغائية، والمدونات، وغيرها من أدوات عمل الموالين إيديولوجياً لوسائل الإعلام السائد التي تقوم بتوزيع ونشر وتدوير المعلومات المضللة. ٣- خبرات ومهارات القائمين على العلاقات العامة، وتوظيفها في تنظيم محاضرات جوالة لناكري التغير المناخي.

إنما رغم كل حملات التضليل، يميل معظم الباحثين الجديين اليوم إلى اعتبار التستر على التغيرات المناخية جريمة عابرة للأجيال. إذ بلغ سوء آثار التغير المناخي حداً تجاوز ما توقعه العالم قبل سنوات قليلة. فطبقات الجليد الآخذة بالذوبان تطلق غاز الميثان الحابس للحرارة، والأكثر تأثيراً من ثاني أوكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٦٠ ضعفاً. أما المحيطات التي عملت كماصّات كربون ضخمة، فقد بلغت حد الإشباع، وربما فقدت قدرتها على تشرّب الغازات الحابسة للحرارة. كما أصبح واضحاً أن الكمية الكبيرة التي امتصتها المحيطات من الكربون قد أضرت بالمرجان وبكثير من الأحياء البحرية الأخرى، مما سيعمق الأزمة الغذائية العالمية.

من الذي يتحمل مسؤولية الوقوف في وجه حملة التضليل التي تشنها صناعة النفط والفحم، والتي كثفت جهودها منذ كانون الثاني ٢٠٠٩ (استباقاً لمؤتمر كوبنهاغن)، وتضاعف عدد تقاريرها المنشورة عبر الانترنت عما كان عليه في العام الأسبق! وما هو المُخبأ لمستقبلنا وأطفالنا وأحلامنا، إذا لم نع ما يجري حولنا بشكل صحيح؟! مستقبَلك، أطفالك، خيارك!

• «وورلد بيزنس أكاديمي»

«إكسون موبيل»: تمويل التضليل

أوردت مجلة «موذر جونز» الأمريكية في أواسط عام ٢٠٠٥، أن الشركة النفطية إكسون موبيل دفعت ثمانية ملايين دولار لأكثر من أربعين مفكراً ووسيلة إعلامية ومجموعات عمل أمريكية مختلفة، مقابل تشكيكهم بحدوث التغيرات المناخية. وفي عام ٢٠٠٧، أعلن المدير التنفيذي الجديد للشركة، ريكس تيلرسون أن الشركة ستسعى لتبييض صفحتها الملوثة، وتعهدت، بعد شهور قليلة من هذا الإعلان، بإيقاف تمويل المجموعات التي «موقفها من التغير المناخي يصرف الانتباه» عن الحاجة إلى طاقة نظيفة.

لكن البيانات التي نشرها موقع الشركة الالكتروني في هذا العام تُظهر أن شركة النفط العالمية الأكبر لم توقف عملية التمويل كلياً. ففي عام ٢٠٠٨، دفعت مبلغ ٧٥ ألف دولار لمركز التحليلات السياسية القومي في دالاس، المناهض لفكرة اتخاذ إجراءات تحد من تفاقم أزمة المناخ. كما دفعت ٥٠ ألف دولار على الأقل لمؤسسة «هيريتاج فاونديشن» التي أصدرت مؤخراً تقريراً يزعم أن مشروع قانون «واكسمان- ماركي» لتخفيض الانبعاث الغازي، المزمع مناقشته في الكونغرس، سيقضي على ملايين الأعمال ويرفع أسعار الطاقة الكهربائية بنسبة ٩٠٪، ويكلف كل عائلة أمريكية بمبلغ ٤٦٠٠ دولاراً كضريبة سنوية، وتكاليف أخرى إضافية بحلول عام ٢٠٣٥! (والحقيقة أن مكتب الخزينة العامة في الكونغرس وجد أن القانون سيكلّف العائلة بمبلغ ١٧٥ دولاراً فقط بحلول عام ٢٠٢٠).

ودفعت إكسون موبيل في عام ٢٠٠٨، أكثر من مائة ألف دولار لـ«مؤسسة أطلس للبحوث الاقتصادية» التي تدعم، داخل الولايات المتحدة وخارجها، شخصيات ومجموعات ومنظمات مختلفة تعارض القيام بإجراءات تحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض. إضافة إلى أن موقع أطلس على الشبكة العنكبوتية يتولى ترجمة ونشر وتوزيع مقالات وأفلام في أربعة عشر بلداً، تشكك جميعها بالتغير المناخي أو تنكره كلياً.

كما قامت الشركة النفطية بدعم أكثر من مئتي مفكر ومثقف ليبرالي في بلدان مختلفة منها، على سبيل المثال لا الحصر، إسبانيا والصين وغانا. وتحضيراً لمؤتمر كوبنهاغن وقع أكثر من ٧٦ مفكراً من ٤٨ دولة على رسالتها ضد «الحمائية الخضراء»، محاولة خلق انطباع بوجود حركة عالمية مناهضة للوقاية من التغير المناخي. مع العلم أن مؤسسة «أطلس» تلقت من إكسون موبيل وتوابعها ما يزيد عن مليون دولار منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن.

رغم ذلك تتوهج إكسون موبيل بعد زعم تغير حرارة قلبها، وانهالت مجلة «فوربس» الأمريكية بالمدائح على مديرها الجديد، ولأن الشركة ستزيد كمية إنتاجها من الغاز خلعت عليها المجلة في آب الماضي لقب «شركة العام الخضراء»!

• مجلة «موذر جونز» الأمريكية

انتهاك الشرائح الوسطى الأمريكية!

◄ إليزابيث وارن

تصوُّر أن الولايات المتحدة دون طبقة وسطى لم يعد أمراً صعباً، ولا هو مستحيل تخيُل اندثار الطبقة، ففي الوقت الحالي:

- أمريكي من كل خمسة إما عاطل أو شبه عاطل عن العمل أو تم صرفه مؤخراً بشكل مؤقت.

- عائلة من كل تسع عائلات لا تستطيع تأمين الحد الأدنى من دفعات بطاقات الاقتراض.

- واحد من كل ثمانية ممن يملكون بيتاً، إما متخلف عن دفع الأقساط، أو تم حجز عقاره.

- أمريكي من كل ثمانية يتلقى الإعانة الغذائية.

- أكثر من ١٢٠ ألف عائلة، شهرياً، تملأ استمارات إعلان الإفلاس.

- امتصت الأزمة الاقتصادية ما يزيد عن ٥ تريليون دولار من رواتب التقاعد والمدخرات، ونسفت استقرار التوازن الأسري، وما زالت تهدد برمي عشرات الملايين من أصحاب البيوت في الشارع.

عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، نجت العائلات الأمريكية من تذبذبات مدّ النمو الاقتصادي وجزره، تقدمه وتراجعه. ومع مرور الوقت تبين أن أوضاع العائلات تزداد سوءاً بين فترة تراجع وأخرى، في حين ينعكس التقدم على أوضاعها بشكل أقل. وعلى سبيل المثال، في فترة ازدهار الستينيات، ارتفع متوسط دخل العائلة بنسبة ٣٣٪ (متناسباً مع التضخم). أما في فورة الـ٢٠٠٠، بالكاد وصلت الزيادة إلى نسبة ١,٦٪ للعائلة النموذجية. وبينما مدراء «وول ستريت» وغيرهم من كبار مُلاك الأسهم يحتفون بروعة «التعافي»، خرجت عائلات الطبقة الوسطى «من المولد بلا حمّص».

بدأت الأزمة التي تعيشها الطبقة الوسطى منذ أكثر من جيل. ورغم ارتفاع الإنتاجية، بقي ثابتاً معدل أجر الرجل العامل منذ أوائل السبعينيات، بينما استمر الإنفاق الأساسي بالارتفاع. فمنذ أوائل الألفية الحالية، صارت العائلة تنفق ضعف ما كانت تنفقه على الرهن العقاري، قبل جيل مضى، لمنزل مساحته أزيد بـ ١٠٪ فقط، وعمره خمسة وعشرون عاماً. وكذلك صارت تدفع ضعف ما كانت تدفعه من أجل إدامة التأمين الصحي.

وللتعويض عن هذه الارتفاعات، لجأت ملايين الأسر إلى زجّ الوالد الثاني في سوق العمل. لكن التكاليف العالية للسكن والطبابة، المترافقة مع النفقات الإضافية كحضانة الأولاد، وشراء سيارة ثانية للعامل الجديد، والضرائب العالية، كلها مجتمعة عصرت العائلات الأمريكية عصراً. فشدّت الطبقة الوسطى الأحزمة على بطونها، حتى بوجود راتبين في العائلة. إذ تنفق أسر الطبقة الوسطى حالياً على المأكل والملبس والتأثيث وغيرها من المستلزمات الأساسية أكثر مما كانت تنفقه قبل جيل مضى، ومع ذلك لا تستطيع إيقاف تدهور أوضاعها. عائلات هذا الزمان، تنفق كامل دخلها، بعد أن صرفت كل مدخراتها، وغرقت في الديون من أجل تسديد أقساط الجامعات، والمعالجة الصحية الضرورية، فقط لكي تستطيع البقاء فترة أطول.

وفي خضم كل ما مر بها، لم تتوسل عائلات الطبقة الوسطى الإحسان من أحد على الإطلاق، خاصة من واشنطن. استمرت وحدها، بمضاعفة اجتهادها، بالحرص على الفلس، ورعاية ذاتها. لكن المياه المتسربة، طيلة سنين، إلى قوارب الاقتصاد المتوج بالأزمة الأخيرة، أغرقت ملايين عائلات الطبقة الوسطى.

وبالمقابل، فإن التناقض مع المصارف وأوضاعها ليس أقل حدة ووضوحاً. فبينما الطبقة الوسطى عالقة في كماشة الاقتصاد، ازدهر القطاع المالي، الذي يفترض أن يقوم على خدمتهم، ونما على أكتافهم ومن حسابهم. وتحولت مصارف المستهلكين إلى مناجم ذهب من خلال تسويقها القروض لأبناء الطبقة الوسطى. وأفسحت المصارف المترهلة المملة المجالَ أمام المصارف الابتكارية! وولّد القطاع المالي رسوماً درّت عليه عشرات مليارات الدولارات سنوياً بفضل الشروط المخبوءة في ثنايا عقود جيدة الطباعة، مبهمة الصياغة، مخاتلة، وإلى حد كبيِّر غير نظامية.

وعندما قدحت هذه الأشكال المصرفية المبتكرة زناد الأزمة الاقتصادية، شدّ المصرفيون رحالهم إلى واشنطن توسلاً للإحسان والمساعدة. وفي تلك الأثناء حافظ كبار المدراء التنفيذيين على مواقعهم ومناصبهم وحصدوا مكافآتهم، رغم أن معظم دولارات الضرائب التي موّلت تعويض البنوك مسحوب من عائلات الطبقة الوسطى، من الناس الذين عملوا بجد كي يجنوا ثمار عملهم.

وهاهم الآن أولئك المستفيدون من دولارات الضرائب يلجؤون إلى استخدام جماعاتهم الضاغطة على الكونغرس لتثبيت القواعد والقوانين التي تبيح للمصارف الكبرى التهام الطبقة الوسطى. وحتى مجرد تقديم اقتراح في الكونغرس لتأسيس «وكالة الحماية المالية للمستهلك (CFPA)» أثار حفيظة البنوك فتحركت ضده عبر جماعات الضغط بغية وأد الوكالة قبل ولادتها، ولا يهم إن كانت النتيجة وأد ملايين العائلات معها، طالما أن الأرباح ترتفع، والمكافآت مستمرة بالتدفق.

فوق كل ما سبق، يتحدث المراقبون عن «هياج شعبي»، لتسفيه الغضب والخوف الدائرين في أوساط الطبقة الوسطى. ولكنهم يخطئون تقدير الواقع، إذ تدرك عائلات هذه الطبقة بوضوح تام أن القوانين التي تحكمها تختلف عن القوانين التي تحكم وول ستريت. وتدرك أنه لا توجد عائلة أمريكية «أكبر من أن تنهار». مثلما تدرك أن أمنها الاقتصادي يتعرض للانتهاك، وأن ترك قروض المستهلكين دون تنظيم لم يعد مجدياً. كما أدركت الأسر أن أنماط «البيزنس» تتحول وتتناور وتتخادع، وأن المصارف الكبيرة تضاعف أرباحها، وتبذل أقصى جهودها لابتزازها.

يوجد في الولايات المتحدة الكثير من الأثرياء وفاحشي الثراء. لكن يوجد فيها أعداد أكبر من العائلات الملتزمة بالطرق القويمة، إنما الفاقدة للأمن والاستقرار الحقيقيين. فالدراسة في الجامعة وإيجاد عمل جيد لم يعد كافياً لضمان الاستقرار الاقتصادي. أما الإنفاق على تعليم الأطفال وفي الوقت نفسه توفير جزء من الدخل لتأمين حياة كريمة بعد التقاعد أصبح حلماً بعيد المنال. عشرات الملايين من عائلات الطبقة الوسطى التي كانت مستقرة ذات يوم أصبحت تعيش كي تقبض شيكاً بيمينها وتدفعه بيسراها، متابعة تراكم ديونها، قلقة من الصرف من العمل، ومتوجسة تشخيصاً صحياً سيئاً يرميها من أعلى منحدر الجرف الاقتصادي.

• بروفسور في القوانين التعاقدية والتجارية في كلية الحقوق، جامعة هارفارد

خلسةً يأتينا الأسوأ

◄ جاك أتالي

متى يكتشف الناس أن عزف قادة الدول، طيلة الأشهر الماضية، على وتر عودة النمو، وفعالية مجموعة العشرين الكبار، وتصريحاتهم حول انتهاء الأزمة، ما هي إلا حشو كلام وهزل؟ ليس لأن أمراً لم يُحَلّ، ولا لعدم إتباع معايير حقيقية وجدية فقط، بل قبل كلّ ذلك، لأن إدارة الأزمة حتى هذه اللحظة مستمرة بتخصيب الانهيار الذي سيلقي ركامه فوق رؤوس الأجيال القادمة.

ولنبدأ من الحقائق: النمو لا يسترد عافيته. وتسريح العمال التعسفي يخفّض من قدرة الناس على الاستهلاك وعلى تسديد الديون. يوجد في فرنسا ٤,٧ مليون إنسان لا يعملون لعدد كاف من الساعات أسبوعياً، أو عاطلين عن العمل كلياً. وكذلك في الولايات المتحدة يعيش ١٧,٥٪ من الناس في ظل الظروف نفسها، مع العلم أن العاملين منهم لا يعملون سوى ثلاث وثلاثين ساعة أسبوعياً. كما أن مدة البقاء بلا عمل تزداد باطراد في كل مكان. والتجارة الدولية تتقلص وتتكمش. فيما انخفاض الأسعار العالمية، كحال الدولار واليوان، يرفع مستويات البطالة، من جهة، ويدفع بالمزيد من المستهلكين نحو البحث عن بضائع أرخص، من جهة أخرى، مما يعود بالخراب على مزيد من الأعمال والمهن.

أما المصارف المتداعية فيزداد عجزها عن تمويل الاستثمارات الضرورية للتعافي، حيث العديد من كبرى المصارف، من الولايات المتحدة حتى الصين، مروراً بمصارف أوروبا التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، إلى حدّ أن «جان كلود تريشيه» طلب منها عدم صرف عائدات الأسهم المالية. وأكثر من ذلك، يتوجب على حكومات الدول الصناعية تأمين ١٢ تريليون دولار في العام القادم لتمويل عجز ميزانياتها؛ سوف تتجاوز مديونيتها قريباً الـ٨٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، مما سيدفع أيضاً بالمستهلكين نحو مزيد من التوفير تحضراً لرفع الضرائب الحتمي لاحقاً. والأنكى من كل ذلك أن السندات الحكومية لم تعد توفر مناخ استثمار آمن بالنسبة للمصارف وشركات التأمين، والتأمينات الاجتماعية والمدخرات التقاعدية. أخيراً، تصاعد لولب الإجراءات الكبيرة التي اتخذتها وتتخذها المصارف دون أدنى حد من الشفافية؛ وتضرر سندات الدين الوطني على نحو خطير، كما يحدث حالياً في دُبي.

لكن يبقى الأسوأ هو ما ينتج عن هذه الحالة المتردية من مخاطر: إذ تؤدي، بالجملة، إلى تدهور الخدمات العامة، إفلاس المصارف والشركات والدول، و«خراب بيوت» العمال والمدخرين. مثل تداعي أحجار لعبة دومينو تسحبنا دوامة الكساد المتبوع بارتدادات التضخم المالي. وحتى إذا افترضنا بدء التعافي (على النقيض من المنطق)، فإن كل التجارب التاريخية، من حيث المبدأ، تُظهر لنا أن العمل والتوظيف لا يتعافى إلى درجة العودة إلى ما كان عليه قبل الأزمة، قبل سنتين تاليتين على الأقل.

ليس بمقدورنا الجلوس والتكيّف ببساطة مع كل هذه التهديدات والمخاطر دون إبداء رد فعل، كما ليس بمقدورنا التعلق بأمل تعافٍ اصطناعي واهن، كل ما يقدمه لنا هو ترحيل مشاكل الحاضر المتفاقمة إلى المستقبل. فالأزمة الاقتصادية تتطلب من الدول الصناعية أكثر من الأمل وبضعة إجراءات نافلة. يتعين علينا، أقله في فرنسا على الأقل، القيام بإجراء إصلاحات بنيوية فورية، تتيح لنا فرصة تلمّس درب التعافي الحقيقي.

• «L' Express»

مواد الملف من ترجمة وإعداد موفق اسماعيل

من مقدمة كتاب «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية» لجون بيركنز(*)

الإمبراطوريات مصيرها الانهيار.. وأميركا تسرع في هذا الاتجاه!!

بدأ جون بيركنز التحضير لكتابة «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية» عندما انتهى من كتابة «اعترافات رجل اقتصادي مأجور» في عام ٢٠٠٤، انطلاقاً من يقينه «أن الناس يرغبون في معرفة ما يجري حقيقة في عالم اليوم، ويرغب الجميع من قراءة ما بين سطور التقارير الإخبارية، وسماع الحقائق التي تحرفها التصريحات الرسمية» للمسؤولين الأمريكيين، لمصلحة أفراد يتحكمون بالرساميل والحكومات والإعلام، الذين يشكلون بمجموعهم حكم تحالف أثرياء المال والشركات.

الكاتب والكتاب.. والتهديد بالاغتيال!

يقول بيركنز:

من أجل إنجاز الكتاب، اتصلت برجال اقتصاد مأجورين وعملاء. مرتزقة المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إيه الذين مارسوا التأثير والتزلف والرشوة وأحياناً الاغتيال. وسألتهم أن أضمّن قصصهم في كتابي. انتشر النبأ بسرعة: أنا نفسي تعرضت إلى الرشوة والتهديد، مما دعاني إلى التوقف عن الكتابة. قررت بعد أحداث ١١ أيلول، عندما أخذت عهداً على نفسي السير قدماً في الكتاب، ألا أخبر أحداً هذه المرة قبل أن تكون مخطوطة الكتاب قد صدرت. عندها ستصبح وثيقة ضمان لحياتي؛ لقد أدرك العملاء أنه إذا حدث أي مكروه لي سيرتفع مبيع الكتاب كالصاروخ في السماء.

تكشف القصص، التي يشارك في روايتها رجال اقتصاد مأجورون وعملاء وصحفيون ومتطوعو فرق السلام، ومدراء تنفيذيون في الشركات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومسؤولو الحكومة، جاؤوا إلي باعترافاتهم الشخصية، الحقائق الكامنة وراء الأحداث التي تُشكل العالم الذي سيرثه أولادنا. لقد أكدوا الاستنتاج الذي لا مهرب منه: يجب أن نعمل شيئاً ما، يجب أن نتغيّر.

لن تجدوا الكآبة والتشاؤم في هذه الصفحات. أنا أؤكد لكم ذلك. أنا متفائل. أعرف أن مشاكلنا خطيرة، لكنها بالرغم من ذلك، فهي من صنع الإنسان. نحن لسنا مهددين بنيزك سيضرب كوكبنا، ونار الشمس لم تنطفئ بعد. نحن في مقدورنا حل هذه المشكلات، لأننا نحن الذين خلقناها. ونستطيع أن نسلط الضوء على الأمكنة المظلمة في ماضينا من أجل أن نضيء المستقبل لنختبره ونغيره.

أعتقد أنكم عندما تنهون قراءة «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية»، ستشعرون بثقة مطلقة بأننا سنفعل الشيء الصحيح، وستحددون خطة عملكم. معاً سنتقاسم الموارد التي يزودنا بها اقتصاد اليوم، لكي نؤسس مجتمعاتنا الإنسانية التي تعكس مبادئنا السامية.

البنك الدولي.. والرأسمالية العالمية

في مساء أحد الأيام، وقبل الشروع في جولتي لترويج نشر كتابي «اعترافات» بعدة أشهر، وجدت نفسي محاضراً في صالة لبيع الكتب في واشنطن. وقبل أن تقدمني المرأة للحضور. ذكرت لي بأنها تتوقع حضور عدد من أعضاء البنك الدولي.

أنشئ البنك الدولي عام ١٩٩٤ في مدينة بريتون وودز، في ولاية نيوهامشر، التي نشأتُ فيها. كان البنك مسؤولاً عن إعادة بناء بلدان قد دمرتها الحرب. وفجأة تغيرت مهمة البنك وأصبحت مرادفة لإثبات تفوق النظام الرأسمالي على ذلك الذي في الاتحاد السوفييتي. وللمضي قدماً في لعب هذا الدور، سعى موظفوه لإقامة العلاقات الوطيدة مع مناصري الرأسمالية الرئيسيين، الشركات المتعددة الجنسيات، مما فتح الباب لي ولأمثالي من رجال الاقتصاد المأجورين لتعظيم التريليونات من الدولارات الوهمية. وجهنا الأموال من البنك والمنظمات المماثلة له إلى خطط بدت أنها تخدم الفقراء، بينما هي تخدم أولاً قلة من الناس الأثرياء. ومن أكثر هذه الخطط شيوعاً، كان أن نعين بلداً نامياً ما، يزخر بالموارد الطبيعية التي تشتهيها شركاتنا (كالنفط مثلاً)، نرتب له قرضاً ضخماً. ثم نوجه معظم أمواله إلى شركاتنا العاملة في الهندسة والبناء. والقليل الباقي منه ندفع به إلى بعض متعاونين معنا في هذا البلد النامي. وهكذا برزت إلى الوجود مشاريع البنية التحتية، مثل توليد الطاقة من النباتات، والمطارات، والمناطق الصناعية؛ ومع ذلك، فإنها نادراً ما خدمت الفقراء، الذين لم يكن لديهم شبكات في مناطقهم حتى يتم ربطها بالشبكات الكهربائية الرئيسية، ولم يسافروا أبداً حتى يستخدموا المطارات، وحتى أنهم يفتقرون إلى المهارات التي تتطلبها المناطق الصناعية.

وفي لحظة معينة عدنا – نحن رجال الاقتصاد المأجورين – إلى البلدان المُدينة لنا، لنطالبهم بتسديد تلك الديون بأية طريقة وبأي ثمن: نفطَ رخيص، أصوات بلدانهم في الأمم المتحدة وعلى قضايا حيوية وهامة بالنسبة لنا، أو إرسال جنودٍ لدعم جنودنا في بعض الأماكن من العالم، كالعراق مثلاً.

وفي كلماتي، كنت غالباً ما أجد أنه من الضروري تذكير الحضور بنقطة هامة تبدو لي واضحة، لكن يُساء فهمها من الكثيرين: أن البنك الدولي، في الحقيقة، هو ليس بنكاً دولياً على الإطلاق؛ بل هو بنك أمريكي. كما هو نسيبه الأقرب، صندوق النقد الدولي. ومن مدراء البنك الأربعة والعشرين هناك ثمانية مدراء يمثلون ثماني بلدان محددة هي: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، السعودية، الصين وروسيا. أما بقية البلدان الأعضاء الـ١٨٤ فيشارك في تمثيلها ستة عشر مديراً. أما بالنسبة للأصوات؛ فتتحكم الولايات المتحدة تقريباً بـ١٦٪ في البنك الدولي وبـ ١٧٪ من الأصوات في صندوق النقد الدولي. وتأتي اليابان بعدها مباشرة بنسبة ٨٪ في البنك و٦٪ في الصندوق. يليهما كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بنسبة ٥٪. وتملك الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» على القرارات المهمة، ويقوم رئيسها بتعيين أمريكي رئيساً للبنك الدولي.

معكم.. لكننا خائفون!

عند انتهاء كلمتي، دُعيت إلى التوجه نحو الطاولة التي سأوقع كتابي عليها. كان الصف طويلاً وممتداً بين رفوف المكتبة. قلت لنفسي سيكون مساء آخر طويل. والأمر الذي لفت نظري ولم أتوقعه، هو ذلك العدد الكبير من الرجال والنساء الذين يرتدون ثياباً رسمية، والذين قدموا لي بطاقاتهم الشخصية التي تشير إلى مناصبهم العالية التي يشغلونها في سفارات أجنبية وفي البنك الدولي. وكان من بين الحضور عدد من السفراء؛ سألني اثنان منهما أن أوقع لهما نسخاً لرئيسي بلديهما بالإضافة إليهما أيضاً.

كان أربعة رجال في آخر الصف: يرتدي اثنان منهما بدلة مع ربطة عنق، والاثنان الآخران كانا أصغر سناً ويرتدي كل منهما بنطال جينز أزرق وقميصاً رياضياً. قدم لي الرجلان الأكبر سناً بطاقة عملهما في البنك الدولي. قال أحد الشابين: «لقد سمح والدانا أن نقول لك هذا: لقد تابعنا مراقبتنا لهما، وهما يذهبان كل صباح إلى عملهما في البنك وهما يرتديان...».. وأشارا إليهما «كما الآن.. لكن عندما احتشد المحتجون هنا في واشنطن للتظاهر ضد البنك، انضم والدانا إليهم. شاهدناهما يذهبان وهما متخفيان بثياب قديمة وقبعات كرة سلة ونظارات شمسية ليدعما أولئك الناس، لأنهما يعتقدان أنهما وأنت على حق».

صافحني كلاً من الرجلين الأكبر سناً بقوة. وقال أحدهما: «نريد المزيد من مطلقي صفارات الإنذار مثلك».

أضاف الرجل الآخر: «اكتب كتاباً آخر، ضمنه مزيداً من التفاصيل التي عرضتها الليلة، حول ما حدث للبلدان التي عملت فيها. تحدث عن الأضرار التي سببها أناس مثلنا باسم التقدم والتطور. افضح هذه الإمبراطورية. أوضح الحقيقة التي تكمن وراء أمكنة مثل إندونيسيا حيث تُظهر الإحصائيات على أن الأمور فيها هي في أحسن حال، بينما في الواقع هي في أسوأ الأحوال. أعطنا أيضاً، أملاً، وقدم لأولادنا بدائل، وارسم لهم طريقاً كي يؤدوا عملاً أفضل».

وعدتهم أن أكتب كتاباً كهذا.

حقاً إنها إمبراطورية

قبل أن نصل إلى النص الرئيسي لذلك الكتاب، أود أن أدقق في كلمة الإمبراطورية التي استخدمها الرجل الآخر، والتي تم تناولها في الصحافة وقاعات الدراسة وفي الحانات المحلية في السنوات القليلة الأخيرة. ماذا تعني كلمة إمبراطورية بالضبط؟ هل أمريكا تستحق حقاً مثل هذا الوصف. الوصف الذي يُذّكر بتاريخ طويل من الوحشية والعنف وحكم استبدادي يخدم مصالحه فقط؟

الإمبراطورية: دولة قومية تهيمن على دول ذات قوميات أخرى، وتتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

١– تستغل الموارد الطبيعية من الأراضي التي تهيمن عليها.

٢– تستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية بطريقة لا تتناسب مع عدد سكانها قياساً بهؤلاء من سكان الأمم الأخرى.

٣– تمتلك جيشاً كبيراً يفرض سياساتها عندما تفشل الإجراءات الناعمة الأخرى:



ترجمة: حسين علي
إصدار: دار الطليعة الجديدة

٤– تنشر لغتها، أدبها، فنها وأوجه ثقافتها الأخرى من خلال مجال نفوذها؛

٥– تفرض الضرائب ليس على مواطنيها فقط، بل على شعوب البلدان الأخرى.

٦– تفرض عملتها على الأراضي التي تحت هيمنتها.

لقد تمت صياغة هذا التعريف في اللقاءات التي أجريتها مع طلاب عدد من الجامعات أثناء جولتي للتعريف بكتابي «اعترافات» وذلك في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وقد وصل الطلاب، تقريباً ودون استثناء إلى الاستنتاج التالي: تُبدي الولايات المتحدة حقيقة تمتعها بكل صفات الإمبراطورية العالمية. ولنستعرض هذه الصفات:

الصفة الأولى والثانية: تمثل الولايات المتحدة أقل من ٥٪ من عدد سكان العالم؛ لكنها تستهلك أكثر من ٢٥٪ من موارده. ويتم ذلك إلى حد كبير عبر استغلال البلدان الأخرى وخاصة البلدان النامية.

الصفة الثالثة: تملك الولايات المتحدة أكبر جيش في العالم وهو أكثر الجيوش تطوراً. ومع أن هذه الإمبراطورية قد بُنيت من خلال الاقتصاد. عن طريق رجال الاقتصاد المأجورين. لكن يدرك قادة العالم أنه في حال فشل الإجراءات اللينة الأخرى، عندها سيتدخل جيش الولايات المتحدة، كما حصل في العراق مؤخراً.

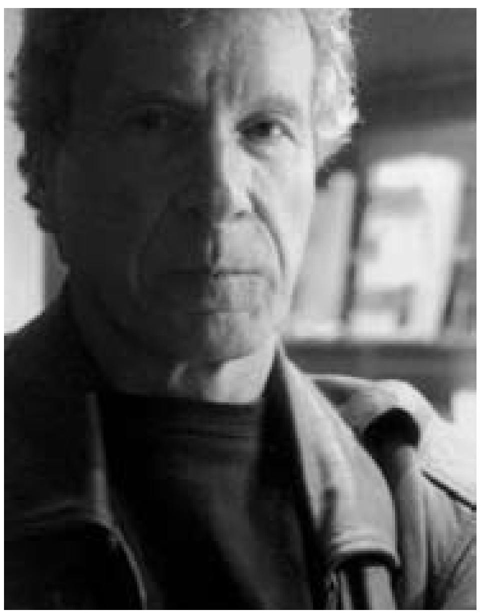
الصفة الرابعة: تهيمن كل من اللغة الإنكليزية والثقافة الأمريكية على العالم.

الصفة الخامسة والسادسة: ومع أن الولايات المتحدة لا تفرض ضرائب مباشرة على البلدان الأخرى، ولم تقم هذه البلدان باستبدال عملاتها المحلية بالدولار، لكن حكم تحالف أثرياء المال والشركات يفرض ضرائبه العالمية بمكر وحذاقة، فالدولار، هو في الواقع العملة العالمية المستخدمة في التجارة بين دول العالم. وقد بدأت هذه العملية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما عُدِّل مقياس الذهب: أي أصبح تحويل الدولار وفقاً على الحكومات وليس الأفراد. وخلال أعوام الخمسينيات والستينيات، تراكمت ديون الولايات المتحدة بسبب تمويل الاستهلاك الأمريكي المتزايد، والحربين الكورية والفيتنامية، والترويج لمجتمع لندن جونسون العظيم. فعندما حاول رجال الأعمال الأجانب شراء سلع وخدمات من الولايات المتحدة مقابل ديونهم لها، وجدوا بأن التضخم قد خفض من قيمة دولاراتهم في الواقع، لقد دفعوا ضريبة غير مباشرة. عندها طالبت حكوماتهم تسديد الديون ذهباً، فرفضت إدارة نيكسون ذلك، وقامت في ١٥ آب عام ١٩٧٥ بالتخلي نهائياً عن مقياس الذهب. كما سارعت واشنطن إلى إقناع العالم بالاستمرار في قبول الدولار كمقياس للعملة. واستناداً إلى قضية غسيل الأموال السعودية، التي ساعدت شخصياً في إخراجها للوجود، تعهد البيت الملكي السعودي ببيع النفط بالدولار الأمريكي فقط. ولأن السعودية تتحكم بأسواق البترول، أجبرت بقية دول أوبيك أن تتعهد بذلك. وببقاء النفط المورد الأهم من الموارد الطبيعية، تبقى هيمنة الدولار كمقياس عالمي للعملة. وستستمر الضريبة غير المباشرة.

حكام مطلقون

انبثقت صفة سابعة من خلال نقاشاتي مع الطلاب: الإمبراطورية يحكمها إمبراطور أو ملك، الذي يفرض سيطرته على حكومة بلاده والإعلام فيها، ولم يتم انتخابه من شعبه، ولا يخضع لإرادته، ومدة حكمه لا يحددها القانون.

يبدو للوهلة الأولى أن هذه الصفة تُخرج الولايات المتحدة من دائرة الإمبراطوريات، لكن رغم المظهر الخادع، فإن الولايات المتحدة هي إمبراطورية يحكمها مجموعة من الأشخاص الذين يتصرفون كما يتصرف الملوك. يديرون شركاتنا ومن خلالها حكوماتنا. يتناوبون على تبديل مواقعهم الوظيفية، عبر «الباب الدوار» ذهاباً وإياباً من الشركات إلى الحكومة وبالعكس، من الحكومة إلى الشركات. ولأنهم يمولون الحملات الانتخابية السياسية ووسائل الإعلام، فإنهم يتحكمون بالمسؤولين الحكوميين المنتخبين وبالمعلومات المقدمة إلينا. هؤلاء الأشخاص من الرجال والنساء، الذين يطلق عليهم تسمية «حكم تحالف أثرياء المال والشركات» هم أصحاب القرار، بغض النظر عن الذي يحكم البيت الأبيض أو الكونغرس سواء كان الجمهوريون أو الديمقراطيون. وهم لا يخضعون لإرادة الشعب ومدة حكمهم لا يحددها قانون.



لقد بنيت هذه الإمبراطورية الحديثة بغفلة عن أعين الناس. ومعظم مواطنيها لا يعرفون بوجودها. ومع ذلك فإن هؤلاء الذين تستغلهم، هم في معظمهم يعانون من الفقر المدقع، حيث يموت كل يوم ٢٤٠٠٠ شخص من الجوع أو من أمراض يُسببها الجوع، ويعيش أكثر من نصف سكان العالم على أقل من دولارين في اليوم. لا تكفي غالباً لتأمين الحاجات الأساسية للحياة، ويتلقون اليوم المبلغ نفسه الذي كانوا يتلقونه منذ ٣٠ عاماً تقريباً، مقاساً بالقيمة الشرائية الحقيقية. ويجب على الملايين أن يدفعوا ثمناً باهظاً من أجل أن نعيش نحن حياة رغدة. وبينما أصبحنا مدركين للأضرار البيئية التي تسببها طرق حياتنا الاستهلاكية، فإن غالبيتنا إما غافلون أو ناكرون تكاليف المعاناة الإنسانية. إلا أن أولادنا لن يكون لديهم خيار إلا أن يتحملوا مسؤوليتهم عن عدم التوازن الاجتماعي والبيئي الذي نحن خلقناه.

وفي عملية بناء هذه الإمبراطورية، تخلينا نحن في الولايات المتحدة عن معظم معتقداتنا الأساسية، هذه المعتقدات التي حددت في الماضي ما هو الجوهر الحقيقي لأن تكون أمريكياً.

لقد حرمنا أنفسنا وأولئك الذين استعمرناهم من الحقوق التي صاغتها وثيقة إعلان استقلالنا بوضوح شديد. لقد صادرنا مبادئ المساواة العالمية والعدالة والازدهار.

النداء الأخير قبل الانهيار

يُعلِّم التاريخ بأن الإمبراطوريات لا تدوم؛ إما أن تنهار أو تُسقط. تتالى الحروب وإمبراطورية أخرى تملأ الفراغ، ويبعث الماضي برسالة ملحة: يجب علينا أن نتغير، ليس في وسعنا أن نسمح للتاريخ أن يعيد نفسه. تشكل الشركات الكبرى القاعدة القوية لحكم تحالف أثرياء المال والشركات، إنها تحدد عالمنا، وعندما ننظر إلى مجسم الكرة الأرضية نرى حدوداً لأقل من ٢٠٠ بلد بقليل، والعديد من هذه الحدود قد أقامتها القوى الاستعمارية، ومعظم هذه البلدان لا تملك إلا تأثيراً ضعيفاً جداً على جيرانها. وهذا النموذج من وجهة نظر جيوسياسية هو قديم؛ ومن الأفضل تمثيل عالمنا المعاصر بغيوم كبيرة تحيط بكوكبنا، وكل منها يرمز إلى شركة متعددة الجنسيات. وتؤثر هذه الوحدات القوية على كل بلد بمفرده. بحيث يصل تأثيرها إلى أعمق الغابات وأبعد الصحارى.

يقوم حكم تحالف أثرياء المال والشركات بتقديم مسرحية الترويج للديمقراطية والشفافية بين أمم العالم، بيد أن شركاته الكبرى هي ديكتاتورية إمبريالية، حيث تنفرد قلة قليلة باتخاذ كل القرارات وتجني معظم الأرباح. وفي العملية الانتخابية عندنا - التي تمثل قلب الديمقراطية الحقيقي - يُتاح لمعظمنا أن يصوت فقط إلى مرشحين صناديقهم مملوءة؛ لذلك علينا أن نختار من بين هؤلاء المُدينين بالفضل إلى الشركات الكبرى وإلى الأشخاص الذين يملكونها. وخلافاً لمثلنا، بنيت هذه الإمبراطورية على أسس من الجشع والسرية والإفراط بالاستهلاك المادي.

بعد ذلك المساء في واشنطن، في صالة بيع الكتاب، غالباً ما كانت أفكاري تعود إلى ذلك الطلب الذي قدمه المديران التنفيذيان في البنك الدولي. وعدتهما بأن أضع كتاباً آخر، أفضح فيه الأضرار التي تسبب بها رجال مثلي، وأقدم الأمل من أجل عالم أفضل. كنت بحاجة لفعل ذلك. احتجت إلى مشاركة روايات الأشخاص الذين تجاهلتهم وسائل الإعلام الرئيسية لأن كلماتهم قد تغضب أصحاب الإعلانات، وأفتح المجال لإسماع صوت أولئك الذين همِّشوا لأنهم أصروا ألا تذكر أسماؤهم خوفاً من فقدان وظائفهم، معاشاتهم التقاعدية، وحياتهم التي تعتمد عليها. كان علي أن أقدم بديلاً عن التقارير المنمقة والإحصائيات المضللة التي مُرِّرت على اعتبار أنها «موضوعية» أو «علمية» لأنها تتضمن الكثير الكثير من المعلومات التي جمعت من الباحثين الذين جميعهم، على الغالب، قد تم تمويلهم من قبل حكم تحالف أثرياء المال والشركات.

إنني مدين بكتابي هذا إلى هؤلاء الناس الذين قرؤوا «اعترافات»، إلى أولاد المديرَين. إلى ابنتي ذات الثلاثة والعشرين ربيعاً، وإلى ذلك الجيل حول العالم الذي يمثله هذان الشابان وابنتي. من أجلهم جميعاً. ومن أجل نفسي. كان علي أن أقوم بالخطوة التالية، وأضع هذا الكتاب بين أيديكم.

❖باحث اقتصادي أمريكي

- تمثل الولايات المتحدة أقل من ٥٪ من عدد سكان العالم؛ لكنها تستهلك أكثر من ٢٥٪ من موارده.. ويتم ذلك عبر استغلال البلدان الأخرى وخاصة البلدان النامية.

- البنك الدولي، في الحقيقة، ليس بنكاً دولياً على الإطلاق؛ بل هو بنك أمريكي. كما هو نسيبه الأقرب صندوق النقد الدولي.. إذ تتحكم الولايات المتحدة بكلا الصندوقين من خلال سيطرتها على إدارتهما وأعلى تمثيل فيهما.

في ذكرى صمود غزة...

أمَا آنَ لثقافة الهزيمة أن تنتهي؟؟

◄ نجوان عيسى



فرضت الهزائم العسكرية العديدة التي تعرض لها العرب في القرن الماضي إحساساً دائماً بالهزيمة لدى المواطن العربي، وترافقت مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع فشل جميع الأنظمة العربية، والأحزاب «التقدمية» في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع العربي المستعصية، مما رسخ هزيمة نفسية وعقلية في ذهنية المواطن العربي، سواء على مستوى الشارع أو على مستوى النخب.

ولكن تحولاً كبيراً حصل في مجريات المواجهة العسكرية المفتوحة بين العرب وكيان العدو في مطلع القرن الحالي، وبدأ هذا التحول مع اندحار جيش الغزاة عن أرض الجنوب اللبناني تحت ضربات المقاومة، وتعمق في حرب تموز ٢٠٠٦، وبدا أكثر سطوعاً في صمود غزة المحاصرة أمام همجية الآلة العسكرية الصماء لأقوى جيش في المنطقة. إلا أن هذا التحول النوعي لم يرافقه تراجع حقيقي في ثقافة الهزيمة لدى المجتمع العربي ونخبه الثقافية، التي لا تزال في معظمها عاجزة عن السير في طريق بناء ثقافة وطنية حقيقية، وعن تجاوز حالة الهزيمة الثقافية، التي رافقت كل أشكال التردي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. حيث لا تزال أغلب النخب الثقافية العربية مستسلمة لحالة الانعزال عن المجتمع، ولسيل العولمة الجارف، كما أنها لا تزال مستسلمة للخطوط الحمراء التي فرضها الخطاب السلطوي الأحادي في ميدان الثقافة. حتى إنها لم تنجح في استثمار ما أكدته إنجازات المقاومة، من إمكانية هزيمة كيان العدو، ولم تعمل بشكل جدي على تحويل هذه الفكرة إلى قناعة راسخة في ذهن المواطن العربي. بل يمكن القول إن الشارع سجل أحياناً بعض التقدم في هذا المجال على النخب، وهو ما يدفعنا إلى التشكيك في حقيقة كونها نخباً فعلية بما تعنيه كلمة نخبة، من حيث كونها القادرة على قيادة دفة المجتمع، ودفعه إلى الأمام كما يفترض.

وإذا كان صحيحاً، أن من أبرز أسباب الهزائم العسكرية العديدة للعرب، كان الهزيمة النفسية المسبقة للمواطن العربي المهمش، والمجرد من أغلب حقوقه، والمبعد قسراً عن إمكانية المساهمة في صنع القرار، أو بعبارة أخرى البعيد عن ممارسة المواطنة الحقيقية. فإن ما ظهر من إبداع في ميدان المقاومة بإمكانات متواضعة، يثبت أن الهزيمة ليست قدراً عربياً محتوماً، وإنما هي مرحلة عابرة ستنقضي بحكم قوانين التاريخ والواقع، وبالتالي كان يفترض في المثقفين العرب، أن يتفاعلوا مع المقاومة الشعبية المنظمة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، وتجاوزت الهزيمة، وتمكنت من تسجيل صمود مشرف في مواجهة الهيمنة والاحتلال والقهر. وكان يفترض أن تدفع النخب العربية مجتمعاتها مربعاً إلى الأمام، من خلال نقل المقاومة من ميادين المواجهة العسكرية، إلى ميادين المواجهة المجتمعية والثقافية لقوى العدوان والنهب والاستبداد، وأن تعمل على تكريس ثقافة المقاومة ثم الانتصار، كبديل حقيقي عن ثقافة الهزيمة والاستسلام.

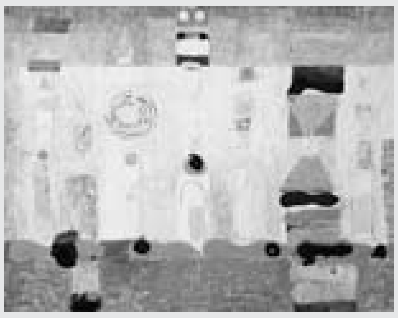
ليس صحيحاً أننا عاجزون عن خلق مساحات لفعل ثقافي حقيقي، وعن العمل على الخروج بخطابنا الثقافي من أسر السلطوية من جهة، والتبعية للآخر من جهة أخرى. وليس صحيحاً أننا عاجزون عن السير في طريق تحرير مجتمعاتنا من التخلف والفقر والتعصب، وتحصيننا لتتمكن من الانتصار على مشاريع التفتيت والتمزيق والهيمنة. تماماً كما أثبت رجال غزة قبل عام من الآن، بسلاحهم المتواضع، وفي ظل حصار خانق، أننا قادرون على التصدي للهجمة الإمبريالية العسكرية وردها على أعقابها، إذا ما خضنا المواجهة جميعاً كما يفترض بنا أن نفعل.

إن نقل المقاومة الى آفاق وأبعاد جديدة، وحتى إلى أماكن أخرى بالمعنى الجغرافي، مهمة تاريخية ملحة، ويقع على عاتق النخب الثقافية والسياسية واجب البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم إنجاز هذه المهمة، لأن تحليل الأسباب وفهمها هو المقدمة الصحيحة والمجدية للانتقال الى إيجاد الحلول. وإذا كانت الطبيعة الفئوية للفكر الذي تحمله فصائل المقاومة الرئيسية التي تقود الفعل المقاوم على الأرض العربية اليوم، عائقاً أمام تصدير ثقافة المقاومة، وإنهاء ثقافة الهزيمة، فإن النخب المثقفة على امتداد الأرض العربية، هي التي يجب أن تتصدى لمهمة تجاوز هذه الاشكالية، لأن المقاومة المسلحة تصدت لمهمتها الميدانية بكفاءة وقوة، ويبقى على الآخرين فهم الأبعاد الحقيقية للمعركة، والقيام بدورهم في الانقلاب على ثقافة الهزيمة، والسير في طريق مسحها من العقلية العربية.

Najwan-i@hotmail.com

أزمة القيم الثقافية

◄ جهاد أبو غياضة



تشكل القيم الوجه الخفي للتجربة الإنسانية، فهي التي ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، وتضع الضوابط العريضة التي تنظم سلوك أفراده، وتحافظ على وحدة هويته الاجتماعية وتماسكها.

فالثقافة بالمعنى الاجتماعي العام هي نتاج الفعل الاجتماعي بكل صوره، وبالتالي يدخل في نسج هذا المعنى كل أساليب وأشكال القيم التي يبتدعها الإنسان ليكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظم بها حياته على كافة الصعد والجوانب الاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية.

وبهذا المعنى تصير الثقافة هي التعبير الحي عن القيم، والقيم هي مضمون الثقافة ومحتواها، وهي توجه الفعل الثقافي، وإذا حدث وشاب هذه القيم خلل في البنية أو الأداء الوظيفي سيظهر مفعوله بوضوح تام في العناصر الثقافية مثل (الرأي والموقف والتعبير عن الإرادة)، والذي بدوره يقود أيضاً إلى أنماط من الإفلاس في مجال القيم الثقافية تؤدي في الغالب إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية، وهذه الإكراهات في القيم لاشعورية تقحم نفسها في العمل الثقافي، وتؤدي مع مرور الوقت إلى هدم الشخصية الثقافية، وظهور ما سماه علماء النفس (الشخصية المضطربة) التي تعاني انفصاماً ثقافياً شديداً كنتيجة للصراعات القيمية التي تعيشها، والتجاذبات بين قيم الأصالة المورثة والقيم الوافدة الغريبة.

وأمام المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم حالياً، والعولمة بمفرزاتها الثقافية التي أثمرت ما يسمى بـ«الصدمة الثقافية» وتفشي النيوليبرالية الأدبية. بات الحفاظ على الانسجام الثقافي شرطاً أساسياً لحماية القيم الثقافية ومواجهة الإسفاف وحداثة «الفاست فود» الأدبي، لا عن طريق الجمود الثقافي والتقوقع والانغلاق، بل بالتكامل الثقافي المدروس الممنهج، لكي لا ننجرف وراء قيم وافدة لا تنسجم مع ثوابتنا الثقافية، وتضر بالتوازن الحاصل بين مختلف العناصر المكونة لثقافتنا. والحفاظ على الهوية الثقافية ووحدة الذات الحضارية ينبغي أن يشكل الأولوية الأهم عند النخب/ الطليعة التي تعاني اليوم من أزمة ثقافية أهم مظاهرها الانسلاخ فيما يتصل بالقيم وأنماط الحياة المعهودة عندنا، والتي تشكل أساس توازن وتكامل هذه الذات، خصوصاً بعد غياب الحديث عن الانتماء والهوية عند المثقفين العرب.. فالأزمة الكبرى التي تعيشها الثقافة العربية والتي تتصل بكل مناحي الحياة وتخترق الفكر والبيئة الشعورية واللاشعورية للإنسان، باتت تنذر بالخطر الجسيم، إذ لم يعد من المجدي الحديث عن ثقافة عربية موحدة في ظل التشكيك بالوجود العربي الواحد، وانتشار الثقافات المحلية، وتعميم قيم الثقافة الشعبية المتبدلة التي تؤدي لتسطيح الثقافة ونشر القيم الخاطئة.

إن الجدلية بين ثقافة المجتمع وقيمه لا يمكن أن تنفصل، وكل تنمية للثقافة لا تنطلق من قيم المجتمع الذي تطرح فيه هي تنمية عقيمة، ومن ثم فإن الشعب العربي لا يمكن أن يتفاعل مع ثقافات تتنافى مع قيمه وان سميت ثقافة عربية، فالإنسان هو الهدف الذي يتوخاه الخطاب الثقافي وهو الذي يتوجه إليه بفاعليته وتأثيره، والذي سيشكل بوعيه واستنارته لبنة هامة يقوم عليها بنيان المستقبل وغد الأجيال القادم.

Jihad-ag@hotmail.com

محمد السموري في كتابه الجديد «تاريخ الرقم ٧»:

محاولة أخرى في حل الألغاز المقدسة

بعد كتابه «ثقافة الصمت» يخرج الباحث محمد السموري بكتاب عنوانه «تاريخ الرقم ٧» وهذا البحث يعتبر عاملاً مشتركاً بين أبناء وأطياف الإنسانية كافة، فهو يمس الجميع، وكأن الباحث أراد أن يخلق جواً من الوحدة الإنسانية العامة، أو أنه يبحث عن العوامل المشتركة بين أبناء الإنسانية، ومن هذه العوامل المشتركة ما جاء في هذا البحث: «ولهذا عُدّ الرقم سبعة رمزاً للكمال فكان مقدسا في الديانات الشرقية، والقديمة، والأساطير، والموروث الاجتماعي ،والتراث الثقافي اللامادي، وثمة تناغم وتساير بين مجموع تلك المكونات الثقافية حدا بنا إلى تقصّيه وتتبعه، فكان هذا الجهد ثمرة ذلك التقصّي»، إنه رقم رابط بين أطياف الفكر الإنساني كافة، وهذا الرقم هو ترنيمة أطلقت منذ بدء الخليقة لتشكل أشيائنا المتوارثة، ولتمنهج تاريخنا البشري وفق وحدة الأشياء المشتركة، وقد تناول الباحث هذا الرقم بأسلوبية اقرب إلى موسيقى التداول وبساطته، بحيث لم يحمِّل القارئ عناء وجهد البحث ضمن القواميس عن مصطلحات ومفردات، لينفتح النص على الجميع، ويصبح البحث كتابا مفتوحاً مبسطا في القراءة مكتظاً بكم هائل من المعلومات التي يبدو أن الباحث قد بذل جهداً واضحاً وجهيداً ليحيط بهذا الرقم العجيب الذي أوجد لنفسه هالة ومكانة بين نظرائه من الأرقام بل وتفوق عليه في كثير من المواضع: «السّبعة عندهم (عند العرب وخصوصاً قريش) عدد كامل، والعدد بعدها مستأنف ،ومنه قوله تعالى : (يقولون سبعة وثامنهم كلبهم) فأثبت الواو بعد السبعة، ولم يثبتها في ما تقدم من الأعداد».

صحيح أن الكثير من الأشياء تخضع للرقمنة ولكن لهذا الرقم مكانة لا تخضع للشواذية أو اللامنطقية بل وكأنها مكانة مقدرة على قياسه، بل ركن أساسي لا تجوز الأشياء دونه، وهذا ما أرهق الكاتب في سعيه اللا محدود لإعطاء هذا الرقم.

و في بداية البحث قال الكاتب: «عمدنا على ذكر الورودات دون أي تدخل في الجانب العلمي، بل اقتصرت تدخلاتنا على الجوانب التفسيرية والتأويلية لتقديم المادة العلمية مبسّطة سهلة التناول، ولهذا ارتأينا إتباع منهج الاستقصاء في بحثنا».

مواضيع البحث:

بدأ الكاتب بحثه بمسرد للموضوعات والفهرس وتناول الرقم ٧ كما يلي:

الرقم سبعة في المقدس:

١- في القرآن الكريم: (أبواب جهنم - القراءات السبع - الجنان السبع - أقسام الفقه.

السبع المحرمات -عدد الركعات - سبعة لا تقبل صلاتهم-الوصية- السبع الموبقات-الحج- خصال لا تبتغي في المسجد -عذاب يوم الظلة-أولاد النبي أيوب-نفر الجن المسلم -اختيار العاقل -مصاحف عثمان-البكاؤون- السّبعة الأوائل- شرائط قبول الشهادة-دركات جهنم-الدرجات السبع-شروط الدعاء...).

٢-في اليهودية أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: أعطي موسى التوراة في سبعة ألواح من زبرجد فيها تبيان لكل شيء وموعظة.

٣-في المسيحية: السّبعة في المسيحية ترمز إلى العذرية، و للكمال وعدد الخلق والتطور الكوني، والراحة الخالدة والقيامة. وفي المسيحية، يقسم العالم سبعة عصور

وقد تناول الباحث في ذلك:

الأسرار المقدسة- الفضائل- الخطايا الرئيسة- الوصايا المعاكسة سبع العجائب- طلبات الكهنة - مائدة السماء- في التراث الماروني السّبعة وذمتها-المعمودية -السريان وشهورهم -أعياد القبط.

٤-عند البوذيين.

٥- في الجينية.

٦- السّبعة في تقاليد الشعوب- في المأثور العربي- قالت العرب.

٧- في جسم الإنسان.

٨- في النخيل.

٩- الرقم سبعة في عقائد الطوائف – السبعية- عند الفاطميِّين- عند اليزيديِّين- عند البهائيّين -عند الموحّدين (الدّروز) - عند العرفانيّين - الرقم سبعة عند الماسونيّين.

من الطريف ذكر ماجاء في الجرادة وهي حشرة معروفة:

صورة الجرادة: «سئل شريح القاضي عن الجراد فقال: قبح اللّه الجرادة فيها خلقة سبعة جبابرة، رأسها رأس فرس، وعنقها عنق ثور، وصدرها صدر أسد، وجناحها جناح نسر، ورجلاها رجل جمل، وذنبها ذنب حية، وبطنها بطن عقرب».

واسترسل الباحث في مكانة الرقم ٧ عند الشعوب والأقوام والخليقة. والترتيب السابق ليس سوى غيض من بحث شامل، وهو عبارة عن شواهد من البحث.

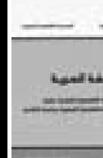
في نهاية البحث ختم الباحث البحث بالسؤال الذي يطرح نفسه: ما سر ورود هذا الرقم وبهذا الشكل الواسع والكامل والتام؟ كما يؤكد الباحث: «بعد أن أشبعنا البحث استقصاءً نتأمل الآن في سرِّ وروداته ، ودخوله مألوفات الحياة فنجده بحقّ رمزاً للكمال والتمام، الكمال الذي فطر الإنسان على توخيه والبحث عنه، ودأب على تمثله وصبت نفسه وروحه إلى بلوغه، يعبّر عن المعادلة التاريخية بين البقاء والفناء، الحياة السرمدية والموت، والحياة بعد الموت».

الكتاب يقع في ١٢٤ صفحة من القطع المتوسط - صادر عن: دار غراب – القاهرة -٢٠٠٩

■ **عمار حمزة الجمعة**

ركن الوراقين

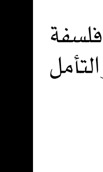
فلسفة الحرية



ضمن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية الفلسفية المصرية، صدر كتاب «فلسفة الحرية» عن أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة للجمعية الفلسفية في القاهرة، ويضم الكتاب ثلاثة بحوث أولها : «الإشكال النظري»، وفيه ثلاثة فصول تعنى بما أقيم حول مفهوم الحرية ووظائفها وجدواها من جدل قديماً وحديثاً، والحرية في الطبيعة ماذا تعني؟ أما القسم الثاني «في الفكر الإسلامي الحديث» يحوي ثمانية بحوث تتحدث عن قضية الحرية في الفكر الإسلامي والعربي الحديث انطلاقاً من مقولة عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟». مروراً بالمعتزلة وقولهم بخلق الأفعال، وتقديم قراءات لأهم مفكري الحرية العرب. ثم القسم الثالث ويحوي خمسة فصول تتناول «الحرية في الفكر الغربي».

الكتاب تجميع بحثي مُوفّق، وقراءة معاصرة لأبرز أعلام فلسفة الحرية عبر القرون، وإضافة غنية تدفع بإشكالية الحرية إلى حيز التأمل والفعل والموقف.

قواعد علم الحضارات



صدر عن «المنظمة العربية للترجمة» كتاب «قواعد لغة الحضارات» لأحد كبار مؤرخي الحضارات في القرن العشرين فرنان بروديل، ترجمة د. الهادي التيمومي، ويتحدث الكتاب في قسمه الأول عن قواعد لغة الحضارات، وأطروحات حول تعرف الحضارة وهيكلها بالاستناد إلى مختلف العلوم الإنسانية. أما في قسمه الثاني فيقدم بروديل الذي درس الحضارات بروح تأليفية عالية قراءات للحضارات البشرية في القارات كافة اعتماداً على ما يعلمنا إياه علما التاريخ والجغرافية.

يندرج الكتاب ضمن مشروع تحوير برامج تدريس التاريخ في البكالوريا الفرنسية عام ١٩٦٢، لكن الكتاب وجه بالعقلية المحافظة التعليمية، و نجح بعد ذلك على مستوى البحث الأكاديمي.

«هل نحن أمام مشروع أوليّ للتأريخ للعالم؟»، يتساءل الناشر، لأن هذا الكتاب يهيّئ لهذا المشروع.

«صوت الشعب» اللبنانية:
وللفقراء إذاعتهم أيضاً

◄ مالك ونوس



تتزاحم في أجوائنا إشارات مختلف المحطات الفضائية والإذاعية، حيث صار التقاطها سهلاً ولم يعد محصوراً بجهاز الراديو أو التلفزيون، بل وصل إلى الكمبيوتر والهاتف المحمول وغيره. حتى ليخيل للمتابع أنه سيأتي يوم يخرج إليه صوت مذيع الأخبار من صنبور الماء عندما يفتحه للشرب. غير أن هذا الاختناق الفضائي، ورغم الإدمان على التلفزيون، لم يقدم للمتابع جديداً يمس حياته ويكون مغايراً لما كان سائداً قبل الطفرة الحالية. فأخبار المشاهير وبرامج المسابقات والأغاني جميعها تبتعد عن هموم المواطنين الفقراء الذين يشكلون الغالبية في المجتمعات العربية. حتى إن المسلسلات التي تحكي قصص البسطاء والمسحوقين باتت تقدم بشكل يعطي جمالية للفقر والحرمان. ولا تختلف المحطات الإخبارية التي تقدم الأخبار بشكل درامي يفقد المتابع أية قدرة على التعاطف أو اتخاذ موقف ما.

في هذا الزحام تبرز إذاعة «صوت الشعب» اللبنانية الخاصة التي اعتاد على سماعها سكان الساحل السوري وأجزاء من مدينة حمص على مدى العشرين عاما الأخيرة. وقد تميزت الإذاعة منذ نشأتها بالاختلاف عما كان سائدا من إذاعات طائفية ومناطقية وحزبية تحرض على الانعزال والفتنة والاقتتال. لكن بث الإذاعة تقطع في الفترة الأخيرة، وكان إرسالها يختفي عن مناطق الشمال إلى أن أطلقت مؤخرا بثها على شبكة الإنترنت في خطوة لتقريب المسافة بين الإذاعة ومحبيها، محبي الصوت الحقيقي والنهج الوطني الديمقراطي الصحيح في كل أنحاء العالم.

و«صوت الشعب» هي صوت للفقراء والضعفاء وصوت المهمشين والباحثين عن لقمة العيش والحرية، إذاعة للتنوير والدفاع عن الطبقة الكادحة. إنها صوت فلسطين، وصوت المقاومين الوطنيين ضد الاحتلال الإسرائيلي أبطال جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية أصحاب المشروع الديمقراطي التنموي البديل عن المشاريع الطائفية، الذين حرروا بيروت من الاحتلال الإسرائيلي، ولاحقوه فدحروه من صيدا وصور وصولا إلى الشريط الحدودي قبل أن تنتقل البندقية من كتفهم إلى كتف المقاومة الإسلامية نتيجة تغير ظروف المنطقة.

انطلق بث الإذاعة في ٣١ كانون الثاني عام ١٩٨٦ بعد عامين من البث التجريبي. ونالت الترخيص بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٣ كـ(إذاعة من الفئة الأولى) بعد نضال طويل ومرير للقائمين على الإذاعة وجمهورها ضد التوجه الذي كان سائداً وقتئذ والذي كان يخطط لإغلاقها .ففي تلك الفترة طرح مجلس الوزراء اللبناني الذي كان يرأسه رفيق الحريري مشروعا لضبط البث الإذاعي والتلفزيوني في لبنان، بعد أن تكاثرت محطات الإذاعة والتلفزيون، وبعد أن ضاق صدر الحكومة ذرعا بالأصوات التي تشوش على مخططاتها .والتي كان مشروع سوليدير لوسط بيروت أبرزها وأكثرها وحشية حين ألغى تاريخ مدينة وحاضر سكان فقراء كانوا يقطنونها أهينت كرامتهم ووجدوا أنفسهم فجأة أمام مصير مجهول ليس أقله التشرد.

إذاعة «صوت الشعب» قاومت هذا التوجه واستنفرت الشعب اللبناني للدفاع عن ذاكرة عاصمته، فقامت بفضح كل الخطط التي تحاك ضد المدينة وفقرائها وضد لبنان عموما. وهو ما أزعج الحريري الذي كانت إذاعته نفسها «إذاعة الشرق» تقوم بالتشويش على «صوت الشعب» من حين إلى آخر. فاتجهت الحكومة نحو إغلاق الإذاعة مع العلم أنها كانت الوحيدة التي سارعت لتسوية أوضاعها واستوفت الشروط المطلوبة للحصول على الترخيص. وأخذ الضغط على الإذاعة أشكالا كثيرة، منها حصارها وحرمانها من التمويل بفعل سيطرة الوسائل الإعلامية التابعة لقوى وطوائف، نشأت وتكرست بعد اتفاق الطائف، على سوق الإعلان وتجييره لمصلحتها. إضافة إلى الاتجاه الذي ظهر من تفرد بعض القوى الطائفية بالقرار السياسي للمناطق التي كانت يوما معاقل لليسار والقوى العلمانية بعد تغير الظروف نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي ودخول قوى إقليمية مثل إيران بقوة إلى الساحة اللبنانية، واتجاه هذه القوى لإسكات الصوت العلماني التغييري في لبنان وإقصائه عن العمل السياسي.

وقد وصل الأمر وقتئذ إلى حد المقايضة بين بقاء «صوت الشعب» مقابل عدم الترخيص لتلفزيون «الجديد»، وهما الوسيلتان اللتان تتبع ملكيتهما للحزب الشيوعي اللبناني، فتمت التضحية بالتلفزيون بسبب تراكم أعبائه المالية نتيجة الحصار الإعلاني الذي مورس عليه وحرمانه من التمويل. فبقيت الإذاعة وأقفل التلفزيون بعد قرار الحكومة الحريرية في ١٧ أيلول العام ١٩٩٦ والقاضي بإقفال جميع محطات التلفزيون والإذاعة في لبنان باستثناء محطة تلفزيون الدولة وحصر البث الإذاعي والتلفزيوني في عدد من المحطات التي وزعت طائفياً وسياسياً. غير أن التلفزيون عاود البث من جديد عام ٢٠٠١ إثر حصوله على الترخيص حين تولى سليم الحص مهام رئاسة الحكومة لكن بشركاء جدد امتلكوا نسبة ٨٠٪ من مجموع الأسهم.

منذ انطلاقة هذه الإذاعة وهي تحمل التميز والفرادة على صعيد البرامج والأخبار التي قاربت القاع. فاقتربت من قضايا الناس بشكل لم يكن مطروقا من قبل، وزارت أماكن سكناهم وعملهم عبر طاقم جيد ومدرب وشبكة كبيرة من المراسلين. ففي حين ترأس مجلس إدارتها الكاتب حنا صالح مؤلف كتاب «أفغانستان الثورة»، استقطبت الإذاعة العديد من الفنانين والكتاب والشعراء والمخرجين اللبنانيين، أمثال الشاعر جوزيف حرب، والمخرج المسرحي يعقوب شدراوي، والباحث التاريخي مسعود ضاهر، والكاتب أحمد علي الزين، والفنانين أحمد قعبور وخالد الهبر وزياد الرحباني، وفرقة صلاح تيزاني (أبو سليم) وغيرهم. وفي حين قدم كل منهم مساهمته في مجال عمله، تميزت مساهمة الفنان زياد الرحباني بالفرادة التي استقطبت الجمهور، فقد أعدّ وقدم العديد من البرامج التمثيلية مثل برنامج «العقل زينة»، والموسيقية التي أراد منها التعريف بأعلام الموسيقا العالمية، وتقنيات العزف، والفروق بين موسيقا الشعوب.

أما الأعمال الأدبية والشعرية فقد نالت نصيبا كبيرا من فترات البث. فقد قدمت المسرحيات العالمية والعربية والروايات بشكل تمثيلي جعلها أقرب إلى أذن المستمع. أما على الصعيد الإخباري فقد نجحت الإذاعة بداية تأسيسها بالتحول إلى الإذاعة الأولى في لبنان دون منازع لعبت خلال تلك الفترة دورا رياديا نتيجة تغطيتها للأحداث في لبنان والعالم.

في أيار من العام ٢٠٠٥، تنادت مجموعة من محبي ومستمعي الإذاعة من كل المناطق اللبنانية لتأسيس ناد باسم «نادي أصدقاء إذاعة صوت الشعب» سعيا لانتشال الإذاعة من أزمتها المالية القائمة. يقوم النادي بسلسلة من النشاطات الفنية وغيرها لجمع التبرعات والمساهمات لدعم الإذاعة وتحديثها وتغطية بعض مصاريفها. أما بثها على الإنترنت فهو على الرابط www.sawtashaab.com الذي نتمنى أن نتمكن من الدخول إليه من سورية، لأننا أحوج ما نكون إلى هذه الإذاعة في ظل الغزو الإعلامي المخيف.

بين قوسين



نص العزلة

◄ خليل صويلح

هل تنتج العزلة نصاً؟.. ولكن هل هناك عزلة منقطعة عما قبلها، أقصد ركام التجارب والمشاهدات والقراءات والبشر العابرين والأغاني والرسائل؟

عاش ألبير قصيري «فرنسي من أصل مصري»، نحو نصف قرن في غرفة ضيقة، في أحد فنادق باريس، ولم يغادرها إلا لماماً، كان يكتب روايات أبرزها: «شحاذون ونبلاء»، وهذه الروايات كانت تذهب إلى ذكريات، تبدو كما لو أنها إعادة لشريط سينمائي، مثلما هي خزان معرفي عن أشخاص وأمكنة وخبرات.

الكتابة خبرة أولاً، خبرة في إنشاء النص، وخبرة حياتية ثرية بالأحداث، وامتصاص للحظات هاربة والإمساك بها بالحواس الخمس.

أمس، كنت أفتش عن أغنية محددة لفيروز هي «أسامينا» فهذه الأغنية تحيلني إلى مشاعر كانت نائمة، إلى أن ذكرتني بها إحداهن، أو على نحو أدق، أرسلت لي مقطعا منها عبر الموبايل.

نبشت عشرات الأشرطة،إلى أن اكتشفت الأغنية، كان لها نكهة أخرى، ومعنى آخر للكلام وللصوت وللرائحة!

في عزلتي الإختيارية، كانت فيروز، وهذه الأغنية تحديدا، تورق شجرا أخضر في عراء المكان والإسمنت، مرفقة بإحالات قديمة، هي في تجل ما، نص مؤجل، أو نص مهمل، يحتاج إلى تحرير وترميم وإعادة كتابة.

هذا النص المرتبك ذاته، هل بالإمكان كتابته بالطريقة نفسها، فيما لو كان مجرد مقترح عابر، غير قائم على إحالة شخصية؟

أجد أنه يفقد بعضاً من ألقه وخصوصيته، وأسراره، ذلك أن أي نص ابداعي في المحصلة، لا ينهض على أسرار، هو مجرد عرض حال، وتاليا فإن النبش هو نسغ النص وسماده الطبيعي.

مرة أخرى، أقع في حيرة العزلة ورحالاتها التي لا تنتهي، وأتساءل: هل تكفي جملة في أغنية لفيروز للإطاحة بكل هذه الجدران المغلقة.

الأمر يستحق البحث بالتأكيد، ولا أرغب بفضح كل ارتباكاتي، وعلى هذا الأساس، هناك نص مؤجل آخر!

Khalil.s@scs-net.org

خليل صويلح ينال جائزة نجيب محفوظ للرواية العربية



أعلنت الجامعة الأمريكية في القاهرة، يوم الحادي عشر من شهر كانون الأول الذي يوافق تاريخ ميلاد الكاتب الكبير نجيب محفوظ، عن فوز رواية «وراق الحب» للكاتب الزميل خليل صويلح بالجائزة التي تحمل اسم صاحب «أولاد حارتنا».

وقد جاء في بيان لجنة التحكيم: «إن «وراق الحب» هو نص شديد التشويق، وهو عبارة عن رواية ذكية برع مؤلفها في تضمينها نصوصاً تتواصل وتتعارض معها ليثبت أن كل كتابة جديدة بمثابة تكرار وإعادة وإضافة خلاقة لعملية الكتابة الأدبية». وتقوم الرواية على لعبة شديدة الخصوصية حيث يحاول الراوي الذي قرأ كل نصوص الحب في الأدب العربي وآداب العالم بمحاولة كتابة رواية الرواية، ومن خلال هذه الحالة نخوض رحلة ممتعة في عالم الكتابة، وأهمية التفاصيل اليومية البسيطة التي نعيشها وتتعامى عنها النصوص. وقد قال الزميل صويلح لـ «قاسيون»: «جائزة نجيب محفوظ للرواية تشكل حصانة معنوية لمن يحوزها، رغم تعدّد الجوائز، فارتباط اسم روائي جديد باسم صاحب نوبل يضعه في مفترق طرق، مثلما يضعه في فخ الاختلاف».

أسرة «قاسيون» تهنئ الزميل صويلح وتتمنى له المزيد من التميّز الإبداعيّ.

«قيود عائلية»:

تجري الآن عمليات تصوير المسلسل الاجتماعي «قيود عائلية» من تأليف: يارا صبري و ريما فليحان، ومن إخراج: ماهر صليبي، وإنتاج: شركة فردوس للإنتاج والتوزيع الفني. العمل بطولة: بسام كوسا، يارا صبري، جهاد سعد، سلافة معمار، إياد أبو الشامات، مي سكاف، سليم صبري، ضحى الدبس، مرح جبر، نادين تحسين بيك، معن عبد الحق، ميسون أبو أسعد..

يسعى المسلسل لرسم ملامح الحياة بتفاصيلها الصغيرة والجزئية البسيطة نوعا ما.. لكنها ما يصنعنا حقاً ويحدد مستقبلنا وشخصياتنا، ويخلق تلك الروابط الخفية بيننا كبشر دون أن نشعر.. هو عمل يرسم كل تلك الأخاديد التي ظهرت على وجه الشام أيضا عبر مراحلها الزمنية، ويروي قصة الياسمين الشامي والبيوت العربية العريقة.. ويظهر بالمقابل العشوائيات ومعاناة قاطنيها.. كما يظهر أيضا حالة التناقض القائم بين الازدحام والهدوء لدمشق.

سنرى تلك العلاقة بين أسر ثلاث تشهد عملية ولادة لقادم جديد، في المشفى نفسه واليوم نفسه واللحظة نفسها، دون أن تكون بينهم معرفة سابقة تجمعهم سوى لحظات الانتظار والفرح تلك. ليبتدئ الصراع الدرامي عبر قفزات زمنية منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٩، راصدا التطور الاجتماعي والإنساني لأفراد تلك الأسر وبكل لحظات الحياة ومفارقاتها القاسية والحلوة أيضاً، إلى أن نصل لتطور العلاقات بين الأسر الثلاث، أحيانا عن طريق الصدفة، وأحيانا وفق منهج قدري، وأحيانا بمنطق الحياة.

تظهر من خلال تطور شخصيات المسلسل الأبعاد الإنسانية لتلك الشخصيات، وتأثيرها في المحيط، والعقد التي تحملها في دواخلها والتي تؤثر على حياتها حتى النهاية وذلك عبر الآباء والأبناء والأحفاد..

«قيود عائلية» مسلسل اجتماعي يسبر تلك التفاصيل الدقيقة وتلك الروابط الخفية، يتخلله الكثير من الأحداث لا يمكن اختزالها في ملخص لعمل قائم على التفاصيل الحساسة والدقيقة لإنسانيتنا.

